

الحقوق

السنة

٢

الجزء

١٠

بمقتضى قرار وزارة الداخلية رقم ١٠٠٠

كانون الاول سنة ١٩٣٥ الموافق ١٦ جمادى الاولى سنة ١٣٤٤

المؤسسة الحقوقية

الاستاذ ديجوي

عميد كلية الحقوق الجديد بالقاهرة

الاحتفاء به

عهد مؤخراً الى الاستاذ ديجوي العالم في علم القانون العام تنظيم كلية الحقوق في القاهرة وقد وصلها لاستلام مهام وظيفته وتشرف بمقابلة جلالة ملك مصر فؤاد الاول بمقابلة طويلة بحضور وزير فرنسا المفوض ، وفي اوائل ديسمبر اقام له اساتذة مدرسة الحقوق حفلة تكميلية في فندق سميراميس حضرها عدد كبير من الاساتذة والادباء وطلاب الحقوق وعلية القوم وخطب فيها حضرات الاساتذة عبد الفتاح بك السيد وكيل كلية الحقوق ومحمد صادق فهمى بك وعبد السلام ذهني بك والمسieur ديجوي وغيرهم فنقلنا فيما يلي ملخص خطاب حضرة وكيل الكلية وحضرة عميدها واتبعناهما بمقال عن نظرية الاستاذ ديجوي في كيان الدولة من قلم عبد المجيد افندي رمضان

كلمة الاستاذ وكيل الكلية

لاستطيع تقدير سروري واعتباطي بما نلته من شرف عظيم بان انوب عن زملائي للتعبير عما يجناح افئدتهم في هذه الحفلة الزاهرة ان مصر في ساعتها الراهنة تحتاز عصرًا من أبهى عصورها بجميع القوى فيها موجهة نحو غرض واحد الا وهو نشر التعليم في انحاء البلاد . لقد انتشرت دور العلم في كل مكان وكاث التعليم العالي موضع عناية خاصة اذ لم يكن لدينا من عهد غير بعيد سوى بضع مدارس عالية كانت هي النواة للجامعة فالتجأنا في التعليم العالي الى علماء الغرب من بلاد مختلفة فقد قيل حقًا ان العلم لا وطن له ولا شك ان الرابطة الادبية قادرة على الجمع بين جهود الامم وتوحيدها نحو مقصد واحد الا وهو تنوير اذهان الجنس البشري والوصول به الى الاشتراك والتعاون في تقدم العالم ونمو حضارته .

ان هؤلاء العلماء الاخصائيين نقتصر مهمتهم في الواقع على تمهيد السبيل امام الشبيبة المصرية حتي يأتي يوم نستطيع فيه الحلول محلهم ونقوم بمهام اعمالهم . وهؤلاء الاساندة الاجلاء والحق يقال هم الان مثال لفحول المدرسين سطعت انوارهم في عاصمة البلاد وسنقتبس كثيراً من ثمرات عقولهم في جامعتنا المصرية وانا لسعداء الحظ في ان يعاونونا المعاونة الثمينة في انشاء الكليات الجديدة على قواعد متينة . ان الجامعة الازهرية المنشئة من قرون عديدة والتي دخلت في دور جديد من التنظيم والاصلاح مع المحافظة على اغراضها الاصلية من حيث دراسة اللغة وعلوم البيان وغير ذلك اصبحت ترى ازاءها جامعة مدنية تماثلها شأنًا وخطورة ، ولنا الامل ان انوار هذه الجامعة الجديدة سوف تسطع في انحاء الشرق كما انتشرت انوار الازهر من قبل .

لقد عهد تنظيم كلية الحقوق الى المسيو ديجوي وانا لنتفاءل خيراً بهذا التعيين وسيكون لقسم الدكتوراه الذي اخذنا في انشائه تحت اشرافه شأن خطير ومستقبل

زاهر نظراً للمواد العلمية العديدة التي ستدرس به وبفضل الاساتذة الذين سيقومون
 بهمة التدريس اجانب كانوا او مصريين . ولذا فان لنا وطيد الامل ان الثقافة
 القانونية المصرية المقرونة بدراسة الشريعة الاسلامية والتعمق فيها يكون
 لساناً ورائها نبوغ كثير من طلاب الحقوق والعلوم القانونية لا يقلون شأنًا عن
 السابقين .

لقد احببنا المسيو ديجوي حباً خاصاً من اول يوم رأيناه . ولا ننس تلك العبارة
 التي وجهها الى طلبة الكلية وهو يخطبهم ، انها عبارة جليلة الشأن في لواعظها ومن
 شأنها ان تزيد في رفعة هذا الاستاذ الجليل فلقد قال « يتعوني بالاستاذ في علم
 القانون العام الا اني لا ازال طالباً مثلكم وغاية الامر اني قطعت في تحصيل الدرس
 اربعين حوالاً » هذه العبارة السامية يجب علينا ان ننقشها على صفحات قلوبنا جميعاً
 وان نكررها بكرة واصيلاً طلاب علم كنا او اساتذة . على اننا رداً على تلك الكلمات
 القيمة اقرالك ايها العميد عن لسان الطلبة والمدرسين معاً باننا لانعذك بحق استاذاً
 في القانون العام فحسب بل علماً من اعلام القانون الاجلاء . لم يبق بعد لي الا ان
 ارفع الوية الاخلاص والشكر لجلالة ملكتنا العادل فؤاد الاول الذي لا يألو جهداً
 في تشجيع الحركة العلمية . ولذلك نشكر من عميق قلوبنا مدير الجامعة المحبوب
 احمد لطفي السيد بك الذي لا يفتقر عن بذل كل مجهود ليصل بالجامعة الى مضاف
 ارقى الجامعات الاوربية .

خطاب الاستاذ المسيو ديجوي

لا ادري كيف اشكركم على هذا الاستقبال الجميل الودي الذي تفضلتم بالقيام
 به من نحو عقيلة ديجوي ونحو الذي تحونه استاذاً وعميداً . ولعله يمكن القول ان
 شمس مصر تفعل في القلوب والافكار فعل النور الجيدة التي تجعل شارها يرى كل شيء
 حسناً . لقد اطمئنت في امتداح عملي مشير على قدره وقيمته اما انا فلسة متأكداً

كثيراً من قدره . ألم تقابلوا مؤلفاً لما يؤثر في نفسه كل التأثير بعد اجتياز مسافة أربعة آلاف كيلومتر ومكافحة دمار البحر الهائل ، ومواجهة زبقة شديدة في خلال أربع وعشرين ساعة ، ثم اتصالات إلى فندق بديع حيث يبسط الزملاء نظراتهم بطلاء ، ووضوح ، لاشك ان هذا يوجد مسروراً غير قليل في نفس هذا المؤلف لا يعني الا شكركم ولكن لابي لي قبل ذلك من الاعراب عن شكرى العظيم لجلالة الملك فؤاد الذي قلدي فخراً عظيماً إذ قال لي حينما تفضل بمقابلتي انه اول من فكر في دعوتي الى هذه البلاد .

وانت باحضرة المدبر لقد كنت واسطة قدومي وانى اشكر لك العبارات التي ابديتها في استقبالي ان انسى الحديث الذي جرى معك في قاعة فندق الكونتنتال وقد مر المسبودي جوفيل اذ ذاك وقال لي هل انت مسرور ؟ فاجبته نعم لانت حضرة صاحب العزة مدير الجامعة وانا تتكلم لغة واحدة وليس ذلك لانا نعبر عن افكارنا بالفرنسية بل لان لنا اسلوباً واحداً في التفكير وعقيدة مثالية ونظر الى الاشياء نظراً واحداً فنحن من العاملين ونطمح الى غاية سامية واحدة . وهذه الغاية السامية هي طالب الحقيقة في جميع فروع العلم والجامعة هي مجتمع المجتهدين لمعرفة الحقيقة في جميع تلك الفروع .

ولا بد لي على الخصوص من القول لزملائي حضرات اساتذة خريجي الازهر اني تأثرت جداً من استقبالهم لي وانهم يكسبون كلية الحقوق عنصراً من اهم عناصر العمل وانا عملاً برأيهم واثارتهم جعلت في كلية الحقوق مجالاً واسعاً لتدريس اللغة الاسلامي الذي يدرسونه بحبرة تامة وكفاءة عظيمة وانى اقدم لهم كل التأكيدات في هذا الصدد . ثم قال ان هذا التعاون الفرنسي المصري الذي بحث لمواصلته هو نتيجة تقاليد استمرت طيلة القرن التاسع عشر وكانت على اعظم جانب من الارتباط بتعليم الحقوق . وانا ستواصل هذا التعاون بالعمل وإدارة الاتحاد والعلم وضم مجهودات الجميع وهكذا سنجعل كلية الحقوق جديدة

ان تسمى جامعة كبرى كما ستصبح الجامعة المصرية ورثة مدارس الاسكندرية
عندما تبنى الحضارات الثلاث القديمة في بلدان البحر المتوسط ستكون بمثابة مجتمع هذه
الحضارات .

نظريته في كيان الدولة

يا حب معظم علماء القانون الى اعتبار الدولة شخصاً معنوياً ولهم في ذلك اراء
كثيرة اما الاستاذ دييجوي فبنى نظريته على انكار تلك الشخصية المعنوية انكاراً باتاً
وذهب الى ابعاد من ذلك فانكر ان الدولة لها سلطان عام وسيادة وقام في وجهه جان جاك
روسو الذي كتب في العقد الاجتماعي ان الدولة واحدة لا تتجزأ وذات سيادة وانحي
باللائمة على من قاموا بثورة سنة ١٧٨٩ في فرنسا فقد هدموا فرداً واحداً وهو
الملك ثم تعلقوا بالسيادة من هذا الفرد الى مجموع معنوي وهو الدولة فكأنهم لم يأنوا
شيئاً جديداً .

وانتقد الاستاذ دييجوي قانون الانتخاب في فرنسا وشرح مبادئه في سلسلة محاضرات
وتكلم عن تحكم الاكثرية واستبدادها وضمها لحقوق الاقلية . فما هي نظرية الاستاذ
اذن . يقول الاستاذ انه يجب ان تقام عن التسميات المبهمة ونواجه الحقائق كما
هي ولا نسبح في عالم الخيال فاذا واجهنا الحقيقة وجدنا ان كل دولة من الدول تشمل
طبقتين ، طبقة الحاكمين وطبقة المحكومين واردة الحاكمين لا تختلف عن ارادة
المحكومين بشيء فكلنا الارادتين من جوهر واحد فهل يجب الطاعة لمؤلاء الحاكمين
ولا تكون سلطتهم شرعية الا اذا كانت كل اعمالهم موافقة لقاعدة قانونية وهي
تحقيق التضامن الاجتماعي . فكل عمل لا يقصد به تحقيق هذا النرض الدابي لا يجب
الظهور له بل للمحكومين الحق في عدم تنفيذه . والمنفرد بالتضامن الاجتماعي عدم
اتباع امر من جانب الحاكمين يكون مانعاً او حائلاً دون ارادة كل فرد من الافراد في
النمو والسير في المجرى الطبيعي الذي يحدده قانون توزع الاعمال وهو القانون

الذي يضمن لكل فرد ان يختص في فرع من فروع الاعمال المتشعبة المختلفة فقوة
 الحاكمين تتركز كلها على موافقة اعمالهم للقاعدة القانونية المذكورة
 قام الشراح في وجه الاستاذ ديجوي وأهم انتقاد وجه الى نظريته هو ان الاخذ
 بها يكون سبباً من اسباب انتشار الفوضى . فهل يكفي في دولة من الدول ان يقوم
 بعض افراد و يقبضوا بيدهم على زمام السلطة والحكم ليوثقوا طبقة من الحاكمين تجب
 لهم الطاعة . وما هو الميزان لهذه القاعدة القانونية التي يقول بها الاستاذ وما هو
 الجزاء الذي يجب ان نوقعه على الحاكمين اذا كانت اعمالهم متافية للغرض السامي
 الذي يقول به الاستاذ . هل الثورة وقياس المحكومين في وجه الحاكمين !
 ومن المعلوم في القانون الاداري ان اعمال السلطة التي تقوم بها الدولة للدفاع عن
 كياناتها وغير ذلك لامتسولية عليها منه مطلقاً فهل يمكننا ان نعد الدولة مسئولة عن
 هذه الاعمال باعتبار نظرية الاستاذ الذي ينكر شخصية الدولة المعنوية ؟
 ويطول بنا الامر اذا تكلمنا عن رأي الاستاذ بالتفصيل فقد شرح ذلك في كتابه
 « تطور القانون العام » الذي جاء فيه ص ٢٦٠ ان المرحلة الثانية التي اجتازها
 القانون العام هي عدم التفرقة بين اعمال الادارة واعمال السلطة فالدولة يمكن ان تعد
 مسئولة عن كليهما .

الاحتفال بفتح قسم الدكتوراه للكلية

واطلعنا في القسم الافرنسي من جريدة الاستقلال المصري لصاحبها ومدير سياستها
 الحامي القدير السيد لطفي عيروط بك على القطعة الآتية فترجمناها لغائدتها : لم تشهد
 مصر منذ فجر النهضة الادبية اعظم من المشهد العالمي الذي جرى فيها وهو احتفال
 هيئة اساتذة كلية الحقوق بالقاهرة بفتح قسم الدكتوراه الذي يتولى رئاسة التدريس
 فيه الاستاذ ديجوي . وقد حضر هذا الاحتفال كل من معالي وزير المعارف علي
 ماهر باشا وسعادة مدير ديه ان مجلس الوزراء عبد الفتاح بك صبري وحضرة رئيس

الجامعة المصرية احمد لطفي بك السيد والمسيو جبار وزير فرنسا المفوض ولقيف من كبار مصر المفكرين وعلمائها الاعلام ورجال القانون والتشريع في محاكمها المختلفة والاهلية وعدد من التجار والمسؤولين . وجلس الى المنصة الععيد الاستاذ ديجوي ونائبه المحترم عبد الفتاح بك السيد تحيطه هالة من الاساتذة والمدرسين نذكر منهم حضرات الاماثل محمد بك زيد ونجيب بك كيلافي والدكتور عبد السلام بك ذهني والدكتور محمد بك صادق فهمي والشيخ احمد ابراهيم والشيخ احمد ابو الفتوح وقد القى حضرة عبد الفتاح بك السيد خطاباً نفيساً تقتطف منه قسمه التاريخي قال :

-- اسس صاحب السمو الخديوي اسماعيل باشا مدرسة الحقوق في سنة ١٨٦٨ واسند ادارتها الى حضرة (فيدال) باشا المحامي لدي محكمة النقص والابرار في باريز واحد تلامذة مدرسة الفنون العسكرية وخريج مدرسة هندسة المناجم ، وقد توسم فيه نابوليون الثالث الذكاء والنبوغ فزوده بالتواصي العديدة ومما يذكر ان سمو الخديوي اسماعيل عهد اليه ايضاً تثقيف انجاله الامراء . وحوالي سنة ١٨٨٦ انتظمت المدرسة وادخلت عليها بعض التعديلات فصار تدرس فضلاً عن التشريع اللغات العربية والافرنسية والايطالية والتاريخ والجغرافيا ومسك الدفاتر ثم استغني عن هذا العلم الاخير سنة ١٨٩٢ واستعيز عنه بدروس الفلسفة والتاريخ . وفي تلك السنة ادخل تعديل جديد على نظام المدرسة بالغيت شهادة — السرتفكات — وبدأت بشهادة (اللسانس) واسس فيها مكتبة تضم اليوم ثلاثين الف مجلد . وقد قرر دكر يتو ١٠ ابريل سنة ١٨٩٧ اجراء امتحانات المعادلة لحاملي الدبلوم القضائي الاجنبي . ونجهم الشهادة التي تخولهم حق المرافعة لدى المحاكم الاهلية وحق الاستمخدام . وبلغ عدد الطلبة سنة ١٨٨٦ ثمانين طالباً وسنة ١٨٩٦ ثلاثة وستين وسنة ١٩٠٦ ثلثاية وثمانية وخمسين وسنة ١٩١٦ مأتان وثلاث وستين وبلغوا في هذه السنة سبعمائة وخمسة وخمسين طالباً . ومكث فيدال باشا في مديرية المدرسة الى ١٨٩٢ وكان نائبه الى ذلك العهديجي ابراهيم افندي وهو الآن صاحب المعالي يجي ابراهيم

باشا . وخلف فيدال باشا (تستود) افندي سنة ١٨٩٢ الى سنة ١٩٠٢ افازيهرت
 المدرسة في ايامه وبلغت اسمى الدرجات . وقد تولى النيابة فيها على التوالي كل من
 المرحوم عمر بك لطفي واحمد قنجة بك وسيزه ستريس سدارهس بك .
 ولا يسعنا في هذا المقام الا ان نقر بفعل هؤلاء الذين تولوا ادارتها كدءاء ونواب
 ومدرسين واود ان اعبر عن شعوري وارفع شكرى وشكر البلاد جميعها لمن
 اختطفتهم المنية وهم فيدال باشا وتستود افندي وعمر لطفي بك الذين يرجع الفضل
 العميم اليهم في تقدم هذه المدرسة وارثائها في ذلك العصر وهما اجدي امام واجب
 الترحم على ارواحهم ضارعا الى الله بان ينزل على تراثهم غيث عفوه ورضوانه .
 وقد قابل السامعون خطاب نائب عميد الكلية بالاستحسان العظيم واشترأت
 اعناقهم بنحو المسوديجوي لالتقاط درر اقواله فوقف واستمر في القاء خطابه اكثر
 من ساعة ونصف ، ولا يحسن بنا اجماله لانه مفرغ في قالب بديع وممتاز بالدفعة وغزارة
 المادة ووضوح في حسن اختيار وتقسيم للفكر الفلسفي . وقد احسنت حكمة جلالة
 الملك فؤاد الاول باختياره عميدا للكلية ، وبقلب على ظننا ان الاسانذة قد اختدوا
 خطابه النفيس لينقلوه الى اللغة العربية حتي يستفيد منه الطلبة .

محاضرة الاستاذ ديجوي

بدار الجمعية الملكية للاقتصاد والتشريع

تقدم جناب العميد ديجوي في محاضراته ببيان صلة الحقوق والقوانين بنشأة
 الجماعات . لانه ما من جماعة بشرية تتكون بدون ان ينشأ بين افرادها نوع من
 الروابط والصلات يطلق عليها اسم الحقوق والقوانين وهي التي مثلها في وصل الافراد
 بعضهم ببعض في الجماعة الواحدة كمثل الروابط التي تربط الخلايا التي يتكون منها
 جسم حي . وترجع هذه الحقوق والقوانين الى اصول اولية بالرغم من تعددها وتنوعها
 على انها ان تعددت وتنوعت فانها لا تخرج عن دائرتين . الدائرة التي يطلق عليها اسم

القوانين العامة « اوبجكتيف » وهي القوانين التي تتصل بالاصول الثابتة التي تقرها الجماعة وتحميها . والدائرة الثانية هي دائرة الحقوق او القوانين التي اصطلحوا على تسميتها بالقوانين الخاصة او الشخصية « سوبجكتيف » وهي التي تتوقف على ارادة الافراد حين تعاقدهم واتفاقهم في حدود القوانين العامة .

وان القوانين السارية في الجماعة المتقدمة تطابق بوجه القريب التي اصطلحنا على تسميتها بالحقوق العامة . والسبب في عدم مطابقة هذه القوانين الوضعية في امة ما للاصول المسماة بالحقوق العامة من جميع الوجوه هو استمرار نمو هذه الاصول وتطورها بنمو الجماعة وتطورها في حين ان القوانين المسطورة في المتون تتأخر في اللحاق بالاصول العامة .

ولكن جرى العرف باعتبار القوانين كأنها مطابقة للاصول العامة . وعندما تطبق القوانين في جماعة من الجماعات على الافراد يتحدد مراكزهم بتحديداً تحميهم سلطة الجماعة . وما من قانون من القوانين الا مصدره الاصول العامة التي نستمد سلطانها من الجماعة .

وليس لفرد من الافراد ان يفرض على فرد آخر ارادتها . وعلى ذلك ليست مراكز الافراد في حرمتها من نتائج ما يسمي القوانين الخاصة او الشخصية التي لا يمكن ان توجد مادام انه ليس للفرد في ذاته سلطان على اي فرد آخر .

ولا تخرج المراكز التي يكسبها الافراد من القوانين العامة عن ان تكون اما عامة وثابتة واما خاصة وموقفة . وقد اصطلحوا على تسمية القوانين العامة الدائمة « اوبجكتيف » وعلى الخاصة الوقفية « سوبجكتيف » . ولقد مثل الاستاذ لنوع القوانين الاول مثال القوانين المتعلقة بالانتخابات البرلمانية لان مصدر قوانين الانتخابات ارادة الجماعة فهي وحدها التي تستطيع ان تبدل او ان تغير فيها .

وضرب مثلاً للقوانين الخاصة بمركز الابن الشرعي فانه من المسموح لاحد الطرفين وهما الاب او الابن ان يثبت البنوة او ينفيها ومثلاً آخر لحق الملكية فانه

حق مخلول للفرد التصرف فيه في حدود القوانين العامة . ويعني الاستاذ ديجوي بيان الامة العملية العظيمة المتعلقة بهذه التفرقة بين نوعي الحق في المتقدمين . وذلك لانه بهذه التفرقة ، نستطيع ان نبين مالمعض الاحكام القضائية من صفة العوم وتقرير الافراد لها واذعائهم لمطانيها . فهي تلك القوانين التي تراعي المركز القانوني للفرد من الافراد . مثال ذلك الاين الناشء من زواج شرعي . والقرارات القانونية دون سواها هي التي تراعي وجود مركز قانوني خاص له تأثير نسبي . ومثال ذلك الدين الناشء من تعاقد .

وقد بين الاستاذ كيف ان هذه التفرقة المتقدمة بين نوعي الحقوق تسهل حل المسائل التي تطوي في مبدأ عدم استناد القانون للماضي وهو ما يسمى بلغة الفقهاء « رجعية القوانين » واخيراً ذكر الاستاذ ان كثيراً من المراكز القانونية تعتمد على الارادة الشخصية وذلك ما يسمى في لغة القانونيين بالمحررات والاتفاقات القانونية وهو ما سيكون موضوع محاضراته فيما بعد .

اعظم سرعة

طارث طيارة بحرية انكليزية في اواخر شهر سبتمبر الماضي فاكسبت التفوق وبلغت اقصى ما يمكن من السرعة مما لم يتوصل اليه احد من الطيارين حتى اليوم . واجتازت ثلاثماية وخمس وستين كيلو متراً في الساعة في حين ان اسرع طيار اميركي توصل فقط لاجتياز ثلاثماية وثلاث كيلومترات بنفس المدة . وهذه الطيارة ، واسمها سوبر مارين س . (٤٠) ، من نوع المونوبلان اي ذات الطبقة الواحدة ومجهزة بالة من مصنع (نايه) بقوة اربعماية وخمسين حصاناً ، اما لولها فن نوع (ريد) ، وقد صنعت باسم وزارة الطيران البريطانية ، وقد تعطلت حين وصولها الى اميركا فاصليحت وجرى تجهيزتها مرة ثانية فسقطت وتحطمت .

شرح صك الانتداب

لسورية ولبنان

— ٢ —

بقلم المحامين الفاضلين السيدين مصباح وصالح التوننجي بطرابلس الشام

كُتبت خصيصاً للحقوق

هل الانتداب يؤيد الاستقلال ؟

كلما فكرنا في مصير البلاد نرجع الى عبارة «سورية ولسان حكومتان مستقلتان»
 بجمعية الامم اذن اعترفت سورية ولسان حكومتين ولكن متى كانت سورية في معنى
 عن لبنان، وكيف لا يقل لبنان سورية احكاماً له حتى يجري هذا التقسيم اذ ولي ؟
 وقد اراد احرار غريم ان تكون الدواجن السورية واحدة مع الحدود اللبنانية
 بشغورها كما قال المصنفون وروبوها وسيروها مكرراً ان الحفر على سبب
 هذه البلاد دون ن ياتي ان يكون مستقلاً في ذاته وتداركها احرار الدار اليه
 بتجزئة البلاد وجعلها ربع دويلات لا، كانت في العهد العثماني نهاية ولايات يقوم
 بادارة شؤونها عدد قليل جداً من المأمورين وعمال الدولة، وكانت مصارفها
 لا تتجاوز نصف ما بلغه اليوم ولا ريب ان الشعب لا يشك له تحمل مثل هذه
 النفقات التي يمكن الاستغناء عن نصفها دون ان تعرض مصالح البلاد للخطر، لانها
 عالة على عائق الفلاح ودافعي الضرائب الذين يهرق دمه في سبيل راحة كبار
 البطاروتامين مرتباتهم الضخمة .

المنع من الاعتداء على الممتلكات في البلاد ما دام الحدود اللبنانية باقية على
حالتها الحاضرة . « ويرى لا بد من تصديق - تردد - لافضية الارعة التي نزع
منهم سنة ١٩٢٣ دون مصادغ عقلي ، والاستلاء على طرابلس الشام التي هي منفذهم
البحري الوحيد . « الحاجة الى القول بان معاهدة (سايكس - بيكو) هي التي
قسمت مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا وحالت دون رغائب الامة التي كانت
عازمة على انتشاء الاتحاد (فدراسيون) كما هو جاري في سويسرا والمانيا والولايات
المحدة . لان هذا الشكل للحكومة من افضل ما نوصو اليه الامة لاسعاد بلادها ، فهو
فضلاً عن كونه يترك لكل مقاطعة حرية التصرف بشؤونها الخاصة واختيار احسن
الطرق لترقية حالتها ورفع مستواها يمولها حق تبادل الزاوي مع جاراتها فيما يتعلق
بالمصلحة العامة سواء من الوجهة الاقتصادية او التجارية او السياسية . ثم ان الاتحاد
الدولي يخفف وطأة الضرائب ، لالامال من تعدد الدوائر ، ويجمع شمل ابناء الوطن
الواحد تحت راية وقيادة واحدة ، ويفتح مجال العمل المادي والادبي في وجه كل
راغب بلا تقايت او تفضيل .

ويلوح انما ان الدولة المتحدة لا تريد ان تترك بين سورية ولبنان محلاً للخصومة ، فهي
تشوق الى الحو الهادي حتى تتمكن من مباشرة توحيد العلائق الثابتة بين الدول
السورية ، وتود ان يسهل ذلك الاتحاد فدراسيون « او ما يشبه الاتحاد حتى اذا ما
انتهي عهد الانتداب في سورية تكون قد زالت اسباب النزاع بين مقاطعاتها ردتش
السكان متحابين متضامنين . « وما يحسن ذكره في هذا الصدد الاماني التي ادلى بها
رئيس الحكومة السورية عندما رفع استقالته لفخامة المفوض السامي الفرنسي ووعده
هذا ان يعني بها العناية التي تستحقها لسد رما عن رجل همار حياً بوثر عرى
الصدافة بين فرنسا وسورية . قال : « لا يستقر قرار البلاد الحقيقي الا اذا اعيدت
اليها طمأنينتها واجيست الى مطالبها العادة مع تأليف مجلس تأسيسي يضع قانونها
الاساسي على قاعدة السيادة القومية ، وانشاء حكومة دستورية مسئولة عن سياسة

البلاد ودأرتها، وان يعلن فيها سقوطه دون سواه لا في يمنعي باحق الخاص، وأن تؤيد سورية في قبولها عضو في جمعية الأمم . - الأود قيت عليك مسألة مقدمة وهي الوحدة بين الحكومات التي تتألف منها الدولة السورية أي جبل المردوز وبلاد العلويين من جانب وبلاد التي أصبحت الى لبنان من جانب آخر، فإن حلها يحتاج الى اقدام السوريين والعربين وعلنا نضمن لهم بعمرون الامم وحدة حقيقية في العادات والتقاليد والعنصرية واللغة والعوامل الاقتصادية وسنغرافية . مهل الانتداب يؤيد الاستقلال ؟

ان فرنسا بقولها عهد جمعية الأمم كدولة منتدبة على هذه البلاد ، نكون قد تنازات عن كل مطمح لها في البادية سلبيا ورضيت ان تمتل دور اوصية فقط . اما نحن فكما اننا غير تابعين من اوجهة الختونية سيادة الانتداب كذلك لسنا تابعين لسيادة جمعية الأمم نفسها . وقد صرحنا اننا نؤنعة على معاهدة فرساي انه لا يحق لا حدي الدول ولا لجمعية الأمم الخاق الاد الانتداب بها وحسن انربنا تابعة لها رأسا . فهي تعمر بحما هذا خضعت لمبدأ حق تقرير المصير . وامطرت طيرات الحلفاء اثناء المعارك الشديدة التي شنت في سورية ايام الحرب العامة والبال من المناشير المتنوعة تبين انهم اذ كانوا ساءة خلاص الذي علمي فيه حقا في تقرير مصيرنا والحصول على استقلالنا وحررت ان ربا الدول المتحالفة تهمل ما يسمونه حق تقرير المصير ما توقع قواعد الانتداب على البلاد المسلوخة عن تركيا وهي سورية ولبنان وسطيون والعراق صقلا . جاء في نصوص معاهدة فرساي ، عملاً بما صرح به كبار الوزراء السياسيين ناي اسداء النصح والارشاد لسكان تلك البلاد في حكم انفسهم بانفسهم حتى اذا ما اكتسبوا الممران على ذلك اندجبت الدولة المنتدبة من تلقاء ذاتها وبكون وضع نظام الحكم وحق سن القوانين تبعاً لرغائب السكان وبمحض ارادتهم تحت اشراف الدولة المنتدبة . لا يتم الارشاد الا بتبالي الثقة وسير المرشد بسكان البلاد في الطريق المؤدية

الى سعادتهم ورفاهيتهم وجعلهم ادلاً للدخول في مصاف الأمم الراقية . اما
الاستقلال فقد صرحت به المادة الثانية والعشرين من عهد جمعية الأمم ، وقال به
البند الرابع عشر من بنود الرئيس ويلسون فضلاً عن العهود التي قطعت للعرب
وعلاوة على البلاغ الأيرني الأنكليزي الذي اذيع في الثامن من شهر تشرين
الثاني سنة ١٩١٨ ، وبيانات رسال السياسة في قصر فرساي وصك الانتداب ذاته .
كما ان تركيا نفسها تنازلت عن حقوقها في البلاد الى سكانها واعترفت باستقلالهم
استقلالاً مطلقاً قبل دخول جيوش الحلفاء اليها .

الفقرة الثانية

وهي السير في الإدارة طبقاً لروح الانتداب ريثما ينفذ النظام الاساسي .
لقد انتدبت فرنسا لدورية وابن لتؤدي مهمتها منها من تقبف الأمة وتخيرها ،
فكان حكمها عسكرياً صرفاً صر له الناس ادلاً بان يقضي ولكنه شول الى حكم
مباشر اقرب الى اسلوب الحكم الاستعماري منه الى طريقة الارشاد التي يقضي بها
الانتداب ، وصارت جميع شرائع البلاد وامر صدرها موضوع المناقشة والمناقشة
واكتسب القضاء شكلاً غريباً ، وعظمت مبرايات الدويلات السورية رغم الخراب
الذي حل بالبلاد من جراء الحروب وتضررت المصلحة السياسية العليا بها دون ان
نعبأ بارادة الأمة ، فوجب ذلك احتجاجات شديدة وجمع المجلس الوطني ررفض
الاعتمادات الخاصة لهذا الشأن . ولكن الموضع الدامي وما جرى من اضرار يرفض
ما تراه الحكومة الاممية وعدم تمييزه . فلو ترى ان سورية حرمت في
الادوار التي امتد فيها الانتداب الافرنسي من حكمهم . من لحيرها وكانت الاعلاط
السياسية والادارية تتلو بعضها بعضاً .

ما هي روح الانتداب ؟

هي السير على المنهج الحر الرأقي ومنع الاستقلال اما الاستقلال الداخلي فهو

جعل السلطة جميعها بيد الشعب ووجود مجلس نيابي مطلق الارادة وحكومة وطنية مسئولة امامه تفهذه مقرراته . فيجب السير على هذه الطريقة اذن ، اما اذا بقي المفوض السامي المصدر الوحيد لتتريع الادارة فالحقوق الوطنية تصبح عبارة عن ثمنيات ، فلا استقلال ولا حرية سبوقراطية عادلة . واذا كذلك لانحنى على السمام من سوء العاقبة بتنصيب شخص واحد رتبة سلطة دلاولى . لانحنى على من امة تحكم نفسها بنفسها وتتدير امورها . اما نقول ان هذا الحكم يعبت بحقوق الدولة المتمدنة وبمبادئ بقية الدول والصحة له لان الامة تعاهد بان لا تحيد قيد شعرة عن احط الموضوعات للانتداب والقصد من عبارة «ريث ينفذ النظام الاساسي منع الماطلة بتنفيذ الاستقلال من تاريخ ورود صك الانتداب ، لان الاهلية للاستقلال متوفرة قبل مرور الثلاث سنوات ولا يقصد بخسب هذا الموعد للانتداب عدم توفر الاهلية وانما هو امهال .

وضع القانون الاساسي

كنا قد راينا طريقة الاستشارة التخصية في امر وضع النظام الاساسي للبلاد ، ويسرنا اليوم ان نسمع المفوض السامي الجديد يصرح في مجلس نواب لبنان الكبير بان عهد الاستشارة الفردية قد افضى . وهذا يدلنا على انه تبين للفرنسا وبين فساد طريقة الاستفتاء التي جاءت عربية في بابها . لان وضع الدستور حق من حقوق جمعية مؤسسة ، وقد عهد المفوض السامي بها للمجلس امشاريه - مجلس التعمي والاستشارة - وقال لاعضائه بما انه تمض بضعة شهور على انتخابات المجلس والظروف لا تساعدنا على اعادة الانتخابات فكونوا اتم جمعية مؤسسة وتعاونوا مع لجان مختلفة تمثل الامة . فيتضح من هذا ان السلطة المتمدنة اعترفت بهيئة الوطنية التي يحق لها وضع الدستور ، حسب نص على ذلك صك الانتداب ، واعتبرت صاحبة الحق . وسمح المندوب السامي دولة اعدوين مثل هذه الصلاحية واصدر قراراً بتاريخ ٢٠ كانون اول سنة ١٩٢٥ يقضي بدعوة الناخبين في اليوم الثامن

من كانون الثاني سنة ١٩٢٦ في اللاذقية ومناطق سورية التي لم يعلن فيها الحكم العرفي لانتداب مجلس نيابي . ويقولون القرار ان الانتخابات ستجرى في دمشق وجبل الدروز بعد شهر من تريض العاهل الحكم العرفي ، مما يشط تجزئة سورية الى بلدان قد تستقل كل بلدة منها بانتخاب نوابها واطهار امانها . فليس من الصواب اجراء الانتخابات قبل الاستفتاء العام في يتعمق بلوحدة السورية لانها الاساس اما من الدستور فمقرر لمسئلة يحل بطبيعة الحال بعدها . وقد شرع مجلس نواب لبنان الكبير بن الدستور . يبدان هذا العمل مغاير لما عرف في النظريات الحقوقية . فالدستور يجب ان يكون وليداراة الامة الممثلة باللجنة التأسيسية المنتخبة المباشرة التي لما انقول الفصل . ولما كانت اللجنة التأسيسية هي الاصل فكيف يقوم المجلس مقامها ؟

ولا يخفى ان الدستور هو الذي يحدد وظيفة المجلس ويعين شكل الحكومة . ومما هو حري به ان المجلس النيابي لم يعط ممتي المهن والحرف والاعيان التي تشترك معه حق التصويت اذ ان المجالس النيابية لا تستطيع اشراك الخارجين عنها ، مهلت كلمتهم ووفرت معارفهم ، في الحقوق الممنوحة لما و مراد المجلس جعل آرائهم استشارية ووضع الدستور ، واجاب سنواته الاربعة . اما الاصول الدستورية فتقضي بوضع قانون اساسي للبلاد من قبل اللجنة التأسيسية والمبادرة الى حل المجلس اخضر على اثر نشر الدستور ، وانتخاب مجلس عمومي بشرط ان يكون التصويت بصورة عادلة اي على طريقة التصويت العام .

الفقرة الثالثة

حكم ذاتي ام استقلال اداري محلي

جاءت هذه الفقرة مناقضة لترجمة التي وضعتها عموم الجرائد الوطنية وهذا نصها « تشجع الدولة المنتدبة الحكم الذاتي باوسع معانيه كلما سنحت الفرص » اما الترجمة

الرسمية فتقول «تؤيد» المادة الانتداب لاداري في فهمها من مائسة .
 به الاحوال « وهذا رفق بين لا يفي على المثل . فان ترجمة الرسمية ارادت
 بتلك العبارة ان تنص . «لأهمية الانتداب وحقيقة الاستقلال . وعلى ذات
 فالاستقلال بقراءة امك عبت لأن الاحوال تأتي وفقا لما توجيه
 القرة ، وعندئذ يتعذر على تشييط الاستقلال . هذا وان المادة التي تنص
 على الاستقلال لسورية صريحة لا تقبل التأويل عند قولها «كدهاتين
 مستقلتين» اذن «معنى دولة» ومن وجودها يدل على غير معنى للاستقلال ؟
 وهل يراد لهذه الكلمة لاداري اعني فقط . فكيف ساغ لدرائد
 والحالة هذه ان تفسر ذلك الحكم ادق . فان الاستقلال هو المقصود بالنص
 وذلك اوسع من الحكم المذكور . فلا مجال الاعتقاد بان الاستقلال الدحي الذي
 شرحناه يوافق روح الانتداب وكان الدولة امتددة تريد تصحيح هذا الخطأ
 بالجري مع هذه الروح التي لا تخفى على احد .

لقد وضع الانتداب بقية . المحافظة على الحجة كما في لا انقصها فضلا عن
 كونا في اشد الحاجة الى وما لينا الا ان نطالب بصراحة وثبات بما من
 شأنه ادخال ما نحتاجه من التحسين . لان كل امة تطمح الى الاستقلال ،
 تأبى عليها نفسها الاقامة على نعيم وعن عن البيان ان الاستقلال واستلاء مقاييد
 الحكم مما يحدد حياة الامة ويرفع مستواها العلمي والادبي . وخير ما نراه ان
 تمنح الدولة المنتدبة البلاد حقها اذا كانت ترغب في تنظيم الامور على اسس ثابتة
 ودعائم قوية ، وبذلك يتحقق لها ما نرغب من ثقة الاهلين بما يتاح لهؤلاء من
 زيادة الانتاج في البلاد وتقدمها الاقتصادي .

قرار

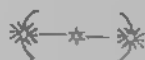
نقبة المحامين المصريين في اجتماع مجلس نواب مصر

اصدر مجلس نقابة المحامين في السادس عشر من ديسمبر سنة ١٩٣٥ قراراً في هذه المسألة وصدقت عليه الجمعية العمومية المعقودة في الثامن عشر من الشهر نفسه واسباب هذا القرار مطولة تقع في احدى عشر صحيفة هذه خلاصتها قال المجلس : ان المراسيم الصادرة بتأجيل دور انعقاد مجلس النواب وحله احدثت قلقاً شديداً عن مصير الدستور فرفعت العرائض الى جلالة الملك بطلب العودة الى الحياة الدستورية واستترك المحامون في ذلك اذ رفعوا التماساً لجلالته ببقاء الوزارة الحاضرة واخيراً رأى نواب الامة ان يجتمعوا في احدى والعشرين من شهر نوفمبر، ولهذا المناسبة اشار بعض الزملاء على مجلس النقابة بان يفحص هذه المسألة من الجهة القانونية فاحاب المجلس هذا الاقتراح نظراً في المسائل المطروحة حلها وهي : اولاً هل حل المجلس الصادر به مرسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٣٥ شرعي . ثانياً هل اصبح هذا الحل باطلاً لعدم دعوة الناخبين للانتخاب والبرلمان للانعقاد في المواعيد الواردة في الدستور . ثالثاً ما هي الآثار التي تنبثق على عدم مشروعية حل المجلس او بطلان هذا الحل .

وفي المسألة الاولى ذكر السيد بربان رئيس الجمهورية الفرنسية سابقاً اسباب منح حق حل المجالس النيابية للسلطة التنفيذية في مجمع العلوم الادبية والسياسية في ٢٩ مارس ١٩٢٤ وخلاصتها « ان حق الحل هو رفع الامر للامة التي لها ولاية الامر فاذا اصدرت الامة حكمها في اوجه الخلاف فلا بد من احترام هذا الحكم ولا يجوز ان يتكرر حل المجلس بسبب واحد » وهذا الامر مقرر في الدستور المصري

ومعلوم ان السبب الذي بنت عليه اوزارة حل اجلس الاول هو الخلاف بينه وبينها على العلاقات بين مصر وبريطانيا . وه تتضمن امذكرة احاصة بجل اجلس الثاني غير هذا السبب فيكون مرسوم ٢٣ مارس سنة ١٩٢٤ غير شرعي . ثم ان الحكومة حلت المجلس قبل ان يبدي رأياً وهذا الامر لا يعتبر حلاً بل طرداً لوكلاء الامة وقد قال الاستاذ منر « اذا حلت الحكومة هيئة الخمس قبل انعقاده كان عملها هذا امتناعاً عن سماع رغبات البلاد » وقال الاستاذ ليون ديجوي عميد كلية الحقوق المصرية في مؤلفه على القانون المطامي ليس رئيس الجمهوريه ان يحل مجلس النواب على اثر انتخابه الا بعد ان يشكل اجلس . يصدر قراراً .

وعن المسألة الثانية قال المستر منر في كتبه « حل الهيئات السياسية » يجب ان يشمل امر احل على استرواط الموضوعية التي يشترطها الدستور وهما ملاحظة المواعيد المستترحة لدعوة الدخول وسقط الخمس الجديد . وهذا الامر قرره الدستور المصري وكن الحكومة ارضت هذه الدعوة في حل الاندية لها وهذا يصح حل المجلس باصلا . وعن المسألة الثالثة قوله « راكن حل الخمس ليس شرعياً فطبعي الا يترتب على صدور امر به اي اثر قانوني وسياسي وفي هذه الحالة يعتبر ان الخمس لا يزل موحداً » هنا استند بحسب على اقوال الاستاد ليون ديجوي والمسيو مانر . قل ان علماء القانون في مصر في هذه نقطة . تم قال : ولكن رغم هذا الخلاف بين علماء القانون امر سوى ذلك لا يتردد في قول ان اجتماع الحاميين والعشرين من نوفمبر كان صحيحاً لاسباب الآتية . وقد بين هذه الاسباب . اورد بعد ذلك على الاسباب التي تبيها حكومة وهي اعداد قانون الانتخاب وغيره واستشهد باقوال علماء القانون على انه ليس للحكومة ان تصدر شريعاً في اثناء تعطيل البرلمان



عبد الحكم بمصر اخذ عنه جماعة من بني عبد الحكم واشهب وابن القاسم وابن المواز وغيرهم ثم الحارث ابن مسكين وبنوه ثم ... اهل السنة من مصر بظهور دولة الرافضة وتداولها فقه اهل البيت والشيعة من سوادهم ان ذمهم دولة العبيدين من الرافضة على يد صلاح الدين يوسف بن أيوب وجمع اليهم فقه الشافعي واصحابه من اهل العراق والشام فعاد الى حسن ما كان ونفق سوقه واستمر منهم محبي الدين النوري من الحلة التي تربيت في ظل الدولة الايوبية ... عز الدين ابن عبد السلام اذ اثبت ان الرفعة بمصر هي الدين بن دقيق العيد ثم بن الحسين السبكي بعدهما الى ان انتهى ذلك الى شيخ الاسلام بمصر هذا العهد وهو سراج الدين البلقيني فهو اليوم اكبر الشافعية بمصر وكبير العلماء بل كبر لعلمه من اهل مصر ... اه

ولما اخذت الدولة الايوبية في اعاش مذهب اربعة مذاهب اربعة مدارس فقهاؤها وغير ذلك من الوسائل جعلت لشافعي احدى الاكرام من عديته فحدث به القضاء لكونه مذهب الدولة وكان ابو ايوب كاهن متفعية الا معظم عيسى بن العادل ابي بكر سلطان الشام فانه كان حنفيًا ... يكن فيه حنفي وادبته اولاده وكان متغاليًا في التعصب لمذهبه وبعده الحنفية من فقهاء مصر ... حاكمي الجامع الكبير في عدة محلات وله السهم الكبير في الرد على الخطيب البغدادي بما سبه للامم ابي حنيفة في تاريخ بغداد ثم ما ختمها دولة التتار الحرة وكان صلاحية شافعية ايضا استمر العمل في القضاء على ذلك حتى احدث المظفر بيبرس اقتداء لارعة فكان لكل قاض الشافعي يقتضيه مذهبه بالقاهرة والقضاة ونسب النواب واسلام الشهود من الشافعي باستقلاله تولية ... واسفي سائر الاداقطر لا يشاركه فيها غيره ... الرضا يلقب في من لا ينام والوقوف وكانت له تركة الاولى بينهم ثم يليه المالكي فالحنفي فالخارجي ... استمر الامر على ذلك في دولة اعرابية حتى استولى العثمانيون على مصر ... في سنة ١٠٢٠ هـ ... في الحنفية لانه من مذهبهم ولم يزل ما حجب لجهدهم الى ان لم يزلوا في ذلك ثم في اختيار الشافعي

واسمكي بين الاهلين لسابق تمكسهما وانتشارهما بينهما فبقيا غالين على الريف والصعيد
والشافعي اغلب على الريف المعبر عنه بالوجه البحري .

وكانت شياخة الازهر . هي رئاسة العدة الكبرى محصورة في عائلته من سنة ١١٣٧
الى ان تولاهما من الحنفية الشيخ محمد المهدي عباسي سنة ١٢٨٧ مضافة الى الافتاء
فلم تنحصر بعد ذلك في مذهب من المذاهب ولكن لم يتولها حنبلي لقلتهم بمصر .
وكان اغلب على اهل الشام مذهب الازاعي حتى ولي قضاء دمشق بعد قضاء مصر
ابو زرعة محمد بن عثمان الدمشقي الشافعي فادخل اليها مذهب الشافعي . حكم به وتبعه
من بعده من القضاة وهو اول من ادخله الشام . وكان يربط بين يحفظ مختصر المزني
مائة دينار . توفي سنة احدى اوائين الثلاث وثلاثة . وذكر المقدسي في احسن التقاسيم
ان النشأة بفيلم الشام في زمانه اي في القرن الرابع كانوا شافعية . قال ولا ترى به
مالكيا ولا داوديا .

وفي طبقات السكي . الاعلان بنو يرخ للسغاوي ان هذا المذهب انتشر بما
وراء الهرم بمحمد بن اسماعيل اقل الكبير الشافعي وتوفي سنة ٣٦٥ . وذكر
المتنبي انه كانت اغلب على كثير من البلدان في اليم مشرق ككورة الشاش
وابلاق وطرس وناواسرد وغيرها . كان في بلاد سمرستان وخراسان ونيساور
ومصر الى آخره مذكور . ذكر ان سجستان وخراسان كانت تقع فيها عصبية بين
الشافعية والحنفية تقع فيها دماء من اجل منهم السلطان . وذكر عن الميم الديلم
ان اهل قوموا اكثر اهل جرجان . بعض طرستان كانوا حنفية واباقون حنابلة
ومضافة . وكانت لا يرى بيار صا . حديث الاشاعرية . وذكر عن اقليم القور
الذي من بلاده الموصل . آمد الخ انتشار الحنفي والشافعي فيه قال وفيه حنابلة وذكر
ان الشافعي كان الغلب على اقليم كرمان .

وفي الاعلان . ان يرخ ان الحافظ عبدان بن محمد بن عيسى المروزي هو الذي اظهر
مذهب الشافعي بمصر وخرسان بعد احمد بن سيار . كان السبب في ذلك ان ابن

سيار حمل كتب الشافعي الى مرو واعجب بها الناس فطر عبدان في بعضها واراد ان ينسخها فلم يمكنه ان سيار فباع ضيعة له وخرج الى مرو فادرك الربيع وعيره من اصحاب الشافعي فنسخ كتب الشافعي ورجع الى مرو وابن سيار حي ومات عبدان سنة ٢٩٣ هـ وذكر ايضا ان اب عوانة يعقوب ابن اسحق النيسابوري الاسفرايني صاحب الصحيح المستخرج على مسد اولس من ادخل مذهب الشافعي وتضافه الى اسفراين وهو ممن اخذ عن الربيع ومات سنة ٣٦٠ هـ الى ان قال: وابو اسماعيل محمد بن اسماعيل بن يوسف السلمي الترمذي هو الذي حمل كتب الشافعي من مصر فانتسبها اسحاق بن رموية وصنف عليها (الجامع الكبير) لنفسه وهو ممن روي عن البويطي ومات سنة ٢٨٠ هـ وعن ابن سريج انتشر مذهب الشافعي في اكثر الآفاق .

وفي معجم ابلدان لياقوت ان اهل اري كانوا ثلاث طوائف شافعية وهم الاقل وحنفية وهم الاكثر وشيعة وهم السودا الاعظم ف وقعت العصبية بين اهل السنة والشيعة فتضافر عليهم الحنفية والشافعية وتطاولت بينهم حروب حتى تركوا من الشيعة من يعرف . ثم وقعت العصبية بين الحنفية والشافعية فكانت الطفر للشافعية مع فلتهم تقربت محال الشيعة والحنفية وبقيت محلة الشافعية وهي اصغر محال اري ولم يبق من الشيعة والحنفية الا من يخفي مذهبه وذكر في كلامه عن سودة التي بين اري وهمذان ان اهلها كانوا شافعية وكان بقرهم امدية يقال لها آوة اهلها شيعة امدية فكانت تقع بينهم العصبية . وفي الكامل لابن الاثير في حوادث سنة ٥٩٥ ماضه : « وفيها فارق غياث الدين صاحب عزنة وبعض حراسان مذهب انكرامية وصار شافعي المذهب . وكان سبب ذلك انه كان عنده اسان يعرف بالغرض مبارك شاه يقول الشعر بالعارسية متفننا في كثير من العلوم فاوصل الى غياث الدين الشيخ وجيه الدين انا الفتح محمد بن محمود المرورودي الفقيه الشافعي فاوضح له مذهب الشافعي وبين له فساد مذهب انكرامية فصار شافعيًا وبني المدارس للشافعية وبني بغزنة مسجداً

لهم ايها واكثر مراعاتهم ، دسر اكرامية في اذى وجهه الدين فلم يقدرهم الله تعالى على ذلك . وقيل ان عياث لدين واحاه شهاب الدين لما ملكا في خراسان قيل لهما ان ادرس في جميع البلدان يزرون على الكرامية ويحرقونهم ، الرأي ان تفارقا مذهبهم فصارا شافعيين وقيل ان شهاب الدين كان حفيواً والله اعلم .

وكان الحنفي غالباً في بغداد كما قدمنا ثم زاحمه فيها الشافعي وكانت له كثرة ومع ان الحنفي كانت مذهب الدولة لم يمنع ذلك من تقليد بعض العلماء للشافعي كما فعل المتوكل وهو اول من فعل ذلك منهم . وكان الحسن بن محمد الزعفراني من رواة القديم عن الشافعي احد من نشره فيها وتوفي سنة ٢٦٠ هـ السجوي في الاعلان بلديوخ « حج الربيع بن سليمان سنة اربعين ومائتين والتقي مع ابي علي الحسن بن محمد الزعفراني بمكة فلم احدهما على الاخر قال الربيع ياب عي انت المشرق وانا بالمغرب نبت هذا العلم يعني علم الشافعي انتي بريس بالمغرب مصر لانها كذلك بالنسبة لبغداد . وفي طبقات السكي ان ابي عقامة هم الذين نشر الله بهم مذهب الشافعي في شهامة . هذا ما انتهى اليه علمه عن انتشار هذا المذهب بمصر وسائر بلاد المشرق واما المغرب فلم يكن حظها كثيراً لعلمه المالكي على بلاده حتي زعم المقدسي في احسن التقاسيم انهم كانوا بسائر المغرب على عهده الى حدود مصر لا يعرفونه وانه دأكر بعضهم مرة في مسألة فذكر قول الشافعي فقال : من الشافعي ؟ اما كان ابو حنيفة لاهل المشرق ومالك لاهل المغرب . قال ورأيت اصحاب مالك يفضون الشافعي ويقولون اخذ العلم عن مالك ثم حلقه . وقال عن القيروان ليس في اهلها غير حنفي ومالكي مع الامة عجيبة لاشغب بينهم ولا عصبية . وقال عن الاندلس ليس بها الا مذهب مالك فانت ظهروا على حنفي او شافعي نفوه .

وفي الكامل لان الاتير ان يعقوب بن يوسف بن عبدالمؤمن صاحب المغرب والاندلس بعد ان تظاهر بمذهب الطاهرية مال الى الشافعية في آخر ايامه واستقضاهم على بعض البلاد . ويتبع غالب الشافعية في الاصول مذهب ابي الحسن الاشعري

قال الناج السكي في الطبقات ان غالبهم اتباعه لا يستني الامن لحق منهم بتجسيم
او اعتزال من لا يعيا الله به .

المذهب الحنبلي

نسبة الى الامام احمد بن حنبل الشيباني رضي الله عنه المولود بغداد سنة ١٦٢
والمتوفي بها سنة ٢٤١ وقيل ولد بمر و حمل الى بغداد رضيعاً . ومذهبه راجع
المذاهب السنية المعمول بها عند جمهور المسلمين . وكان من حوص اصحاب الامم
الشافعي اخذ منه ولم يزل مصاحبه الى ان ارتحن الشافعي الى مصر . وكان
منشأ هذا المذهب ببغداد ثم شاع في غيرها ولكن روى شيوخ باقي المذاهب من
ابن فرحون في الديباج « واما مذهب احمد بن حنبل رحمه الله فظاهر بعدد
انتشر بكثير من بلاد الشام وضعف الآث » اي من اقرون الثامن . وقال ابن
خلدون « واما احمد بن حنبل فمقلده قليل بعد مذهب عن الاجتهاد واصاته في
معاودة الرواية وللأخبار بعضها يعض وكثره بالشام والعراق من بغداد وواحياها
وهم اكثر الناس حفظاً للسنة ورواية الحديث » . وقد تكرر ظهوره بصرى ظهوراً عاماً
الى القرن السابع عهده السيوطي في حـن الحاضرة بقوله :

« وهم بالديار المصرية قليل جداً ولم اسمع بخرجه فيها الا في القرن السابع وما
بعده وذلك ان الامام احمد رضي الله عنه كان في القرن الثالث ولم يبرز مذهبه
خارج العراق الا في القرن الرابع وفي هذا القرن ملك العبيدون مصر واقنوا من
كانت بها من ائمة المذاهب الثلاثة قتلاً وفتياً ونسرياً واقنوا مذهب الرافض
والشيعة ، ولم يزولوا منها الا في اواخر القرن السادس فتراجعت اليها الأئمة من سائر
المذاهب . واول امام من الحنابلة علمت حلوله بمصر الخافظ عبد الفقي المقدسي
صاحب العمدة » انتهى . وذكر المقرئ في خطه انه لم يكن له وللحـنـبـي
الحنفي كبير ذكر بمصر في الدولة الايوبية ولم يشتهر الا في آخرها انتهى . ثم زاد

انتشاره بها بعد ذلك في زمن القاضي عبد الله بن محمد بن عبد الملك الحجاوي المتولي قضاء قضاء الحنابلة بمصر سنة ٧٣٨ والمتوفي ٧٦٩ كما في السبل الوابلة وذكر المقدم انه كان موجوداً في القرن الرابع بالبصرة وبأقليم اقور والديلم والرحاب وبالسوس من اقليم خوزستان وان الغلبة في بغداد كانت له وللشيعة . وذكر في كلامه على مصر ان الفتيا في زمنه كانت فيها على مذهب الفاطمي الا ان سائر المذاهب كانت موجودة ظاهرة بالفسطاط قال وثم محلة الكرامية وجبلية للمعتزلة والحنبلية . قلنا ومهما يكن من انتشاره في كثير من البلدان فان مقلديه فيها قليلون في كل عصر والى ذلك يشير الحفاجي في الريحانة في ترجمة زين الدين محمد الانصاري الخوزجي بقوله « نفقه على مذهب احمد بن حنبل . فكان لطلابه سهل المورد عذب المنهل » (ولناس فيما يشقون مذاهب) وفي كل عصر اقل من القليل وهكذا الكرام كما قيل :

« يقولون لي قد قل مذهب احمد وكل قليل في الانام ضئيل
فقلت لهم مهلاً غلظتم يزعمكم الم تعلموا ان الكرام قليل
وما ضرنا انا قليل وجارنا عزيز وجار الاكثرين ذليل

ولم نسمع له بغلبة على ناحية الاعلى البلاد النجدية الآن وعلى بغداد في القرن الرابع ، واستفحل امره بها حوالي سنة ٣٢٣ قال ابن الاثير في حوادث هذه السنة « وفيها عظم امر الحنابلة وقويت شوكتهم وصاروا يكيسون دور القواد والعامه وان وجدوا نبيذاً اراقوه وان وجدوا مغنية ضربوها وكسروا آلة الغناء واعترضوا في البيع والشراء ومشى الرجال مع النساء والصبيان فاذا رأوا ذلك سألوه عن الذي معه من هو فاشبههم والا ضربوه وحملوه الى صاحب الشرطة وشهدوا عليه بالفاحشة فارجعوا بغداد فركب بدر الخرشني وهو صاحب الشرطة عاشر جمادى الآخرة ونادى في جانبي بغداد في اصحاب ابي محمد البر بهاري الحنابلة الا يجتمع منهم اثنان

ولا يتناظرون في مذهبه . الى ان قال : « لم يقد فيهم وزاد شرهم وقتهم واستظهروا بالعميان الذين كانوا يأوون المساجد وكانوا اذا مر بهم شافعي المذهب اغروا به العميان فيضربونه بعصيه حتى يكاد يموت تخرج توفيع الراضي بما يقرأ على الحنابلة ينكر عليهم فعلهم » الى آخر ما ذكره . ولا ريب ان اثاره امثال هذه الفتن لم تكن الا من عصبية عامتهم وغوغائهم وكثيراً ما كانت ترجع الى امور اعتقادية يخالفهم غيرهم فيها لانفراد اصحاب هذا المذهب بعقيدة خاصة في الاصول وذكر التاج السبكي في الطبقات ان اكثر فضلاء متقدميهم كانوا اشاعرة لم يخرج منهم عن عقيدة الاشعري الا من لحق باهل التجسيم قال وهم في هذه الفرقة من الحنابلة اكثر من غيرهم .

الخاتمة

اخذت المذاهب الاربعة تغلب مع الزمن وغيرها من المذاهب السنية فدرس حتى اذا كان القرن السابع تم لها التغلب والتمكن وافق الفقهاء بوجوب اتباعها فدرس ما عداها الا بقايا من الظاهري بقيت في بعض البلاد الى القرن الثامن ثم درست كما قدمنا . قال المقرئزي : « كانت سلطنة المماليك الظاهري يدرس البندقداري ولي بمصر والقاهرة اربعة قضاة هم شافعي ومالكي وحنفي وحنبي فاستمر ذلك من سنة خمس وستين وستمائة حتى لم يبق في مجموع امصار الاسلام مذهب يعرف من مذاهب اهل الاسلام سوى هذه المذاهب الاربعة وعقيدة الاشعري وعملت لاهلها المدارس والخوانك والزوايا والرباط في سائر ممالك الاسلام وعودي من تذهب بغيرها وانكر عليه . ولم يول قاض ولا قبلت شهادة احد ولا تدم الخطاة والامامة والتدريس احد مالم يكن مقلداً لاحد هذه المذاهب وافق فقهاء هذه الامصار في طول هذه المدة بوجوب اتباع هذه المذاهب وتحريم ما عداها والعمل على هذا الى اليوم » انتهى . ولا ريب في ان المراد عند جمهور المسلمين ، والا فمذهب الاناضية كان ولم يزل

الشرقية المسماة ايضاً بالصينية فكانت الغالب عليها الشافعي ثم تغلب الحنفي بمسعى العلماء الواردين عليها من بخاري . . الغالب على بلاد القوقاز وما والاها الحنفي وفيهم شافعية .

والغالب في الهند الحنفي ويقدر اتباعه بنحو ٤٨ الف الف واتباع الشافعي بنحو الف الف ويكثر بها اهل الحديث والآثار وفيها مذاهب اخرى مما لم نتعرض لذكره ومسلمو جزيرة سرنديب «سيلانت» وجزائر الملبين والجاراة وما جاورها من الجزائر شافعية . وكذلك مسلمو سيام ولكن بها حنيفة بقلة وهم التازحون اليها من الهندود . ومسلمو الهند الصينية شافعية وكذلك مسلمو استراية . وفي البرزاييل من اميركانحو ٢٥ الف مسلم حنيفة وفي البلاد الاميركية الاخرى مسلمون مختلفو المذاهب وتبلغ عدة الجميع نحو ١٤٠ الف والغالب على الحجاز الشافعي والحنبلي وفيه حنيفة ومالكية في المان واهل نجد حنابلة واهل عسير شافعية . والسنيون في اليمن وعدن وحضرموت شافعية ايضاً وقد يوحى بنواحي عدن حنيفة . والغالب على عمان مذهب الارضية ولكنها لا تحلو من حنابلة وشافعية ويغلب على قطر البحرين المالكي وفيها حنابلة من الواردين عليها من نجد . والغالب على اهل السنة في الاحساء الحنبلي والمالكي . والغالب على الكويت المالكي والله اعلم . «الزهراء»

احمد تيمور

بحث في قضية

الاستاذ ويصا بك واصف

شترته جريدة ليسبور بارالغة فرنساوية ونقلته البلاغ بحث فيه عن

قضية العمد التي طرحت امام محكمة تلالا .

بحسب الجمهور بطلق القضية المظورة الان امام محكمة تلالا وذلك ان عمداً معتبرين من المؤمنين العموميين رفضوا تنفيذ قانون الانتخاب الجديد الذي اصدرته السلطة التنفيذية وحدها فقد تمه الوزارة للمحاكمة بسبب هذا الرفض . وقد برر العمد موثقهم بان قالوا ان القانون غير دستوري وانهم لا يعترفون دستورياً من القوانين الا ما وافق عليه مجلس النواب والشيوخ ثم اصدره الملك

ادن ذلك الشئ الذي يقال انه قانون يراد ارجاعهم على تنفيذه ليس في الواقع قانون . وواجب لوضعي انتم عليهم الا اعدوا الاستبداد على انتهاك الدستور . وستنظر المحكمة بالطبع الى ان تنظر في اذا كانت رفض العمد مشروعة ، والا فكيف تمت في هذه الاحرام وهي ركن اساسي الادانة ، اذا سقط سقطت معه

وفوق هذا ان قانون العقوبات الذي تعاد النيابة بتطبيقه يحتم عليهم الادانة الا يكون الرفض مبنياً على سبب شرعي . فمن استطاع المحكمة اجتناب هذه الصعوبة بآلية طريقته من الطرق . وستنظر بحكم الضرورة الى ان تنظر في دستورية قانون الانتخاب . فادان كان صحيحاً ما يقوله العمد من انه غير دستوري فيكون عليها ان تحكم براءتهم .

نعم ان لم ترضين على هذا القول بقولن ان احكامكم ليس لها ان تنظر في دستورية

القوانين لعدم وجود نص في الدستور يبيع لها هذا النظر . . هذا معناه ان وظيفة القاضي هي ان يتثبت من رفض المبادئ ان يبحث في اهل رفض شرعي في نظر الدستور . هذا يقول المعارضون ولكن الحقيقة ان العكس هو المبدأ الذي يؤخذ به . وليس القاضي ممنوعاً من النظر في دستورية القوانين ، الا في حالة واحدة هي الحالة التي يوجد فيها نص في الدستور يحرم عليه هذا النظر تحريماً صريحاً .

وهذا في رأينا امر ليس محلاً للشك . فمن واجب المحاكم اذن ان تنظر اولاً وقبل كل شيء فيما اذا كانت القوانين التي تطالب بتطبيقها مطابقة للدستور او مخالفة له . لا بل اننا نريد على هذا ان المحاكم يجب ان تكون مستقلة ازاء السلطة التشريعية كما هي مستقلة ازاء السلطة التنفيذية يحق لها ان تنظر فيما اذا كانت القوانين الاعتيادية ، الحائزة شكلاً لجميع الاستراطات الدستورية ، متفقة مع الدستور او مخالفة له . وقد قال الاستاذ ديجوي بمناسبة من ذكرها بعد ما يأتي : « اذا كان هناك تناقض بين القوانين الاعتيادية والدستور فيجب تطبيق الدستور وحده لانه القوانين الاعتيادية دونه في المرتبة »

وهذه المسألة المطروحة اليوم امام مصر مطروحة الآن في فرنسا وستفصل فيها قريباً محكمة الاستئناف بباريس . ومن الجائز ان تنظر فيها بعد ذلك محكمة النقض والابرار وهاننا اشرح الموضوع المطروح الآن في فرنسا كما عرض على دائرة الخلافات الثانية عشرة من دوائر محكمة السين فاقول : —

في اواخر سنة ١٩٢٤ عينت اعلية مجلس النواب المكونة من الراديكاليين الاشتراكيين لجنة مهمتها ان تبحث فيما اذا كان الحزب الجمهوري الديموقراطي أنفق في انتخابات سنة ١٩٢٤ نفقات غير مشروعة . فانتخبت هذه اللجنة رئيساً لها احد الاشتراكيين ثم دعت مسيوريه رئيس الحزب الجمهوري الاشتراكي ووكيل مجلس الشيوخ ووزير الحقانية سابقاً وطلبت منه حلف اليمين وتأدية الشهادة فما كان منه الا ان رفض حلف اليمين وتأدية الشهادة أمام خصومه

الياسين . وهذا الرض يعتبر بناءً على قانون صادر في ٢٥ مارس سنة ١٩١٤ بمناسبة قضية روتيت الشهيرة امراً معافياً عليه بالحبس . وحينئذ أُحيل الميسوران به الى محكمة المخالفات . فوقف امامها المحامي عنه الاستاذ ريمون يقول ان قانون ٢٥ مارس سنة ١٩٢٤ الذي يطلب النيابة تطبيقه على موكله قانون غير دستوري وان على المحكمة الا تأخذ به .

وفد تحدث احد الصحفيين الباريسيين الى الاستاذ ريمون هذا فشرح رأيه كما يأتي: « هذه القضية علاقة وثيقة بالحريات العامة التي دأبت عنها المحكمة ، وامام الرأي العام من وراء المحكمة . فان عرض اليمين بدخل في اختصاص القاضي وحده . وعلى هذا يكون قانون روتيت الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٩١٤ مبيحاً للسلطة التشريعية ان تعمل عملاً قضائياً ، وان تعتبر نفسها سلطة قضائية كلما رغبت في ذلك ولو في حالة لم تقع فيها ساية ولا جنحة . واذن فكل فرنسي مهدد بان تحكم فيه اغلبية وقتية في الحكم فتلزم بان يؤدي يميناً وتسأله تحت هذه اليمين عن استعمال حقوقه الوطنية »

ثم ضرب الاستاذ مثلاً ما يأتي : اراد عمدة اشترافي ببلدة كرملين سينتر ان يثبت قبل الحرب انه من ذوي الافكار الحرة فاستصدر قراراً من المجلس البلدي بمنع الكهنة من ان يلبوا في دائرة بادته لباساً كهنوياً . فلما رفض كاهن هذه البلدة الاذعان لهذا القرار قدم للمحاكمة امام محكمة المخالفات . فما كان من القاضي الا انه رفض تطبيق القرار لانه اعتبره غير مشروع . فوظيفة القاضي ليست في توقيع العقاب فقط وانما هي في حماية الحريات العامة ايضاً . ومن المؤكد ان قضية مثل هذه لو عرضت في البلاد الانجليزية لكان من شأنها ان تعتبر فضيحة لم يسمع بمثليها »

وقد اتفق معظم الاساتذة العظام في القانون العام على هذا الرأي . فقال الاستاذ برتلمي عميد كلية الحقوق :

« في البلاد ذات الدستور المثبوت بالكتابة يتحتم على المشرع ان يحترم القانون

الدعوى
 القوائم
 الدستوري
 انها لا تعدى على السلطة
 مشروعة .

« من واجبه
 عليهم ذلك
 انتهاك

 بسوئون العداة
 الاخطاء واحدة
 هذه الحكم
 سني ١٨٣٨ و ١٨٥١ و ١٨٦٣ »

وهذا ما قاله الاستاذ ديجوي :

للمحاكم الحق في التثبت من دستورية القوانين ورفض تطبيق قانون تعتبره غير
 دستوري كانت المحاكم فيما مضى على غير هذا الرأي ولكن هذا الخطأ
 يرجع الى غلطة اصلية . ومن العريب ان نلاحظ ان الامر يكتفين اعترفوا
 للمحاكم بحق النظر في عدم دستورية القوانين بناء على مبدأ فصل السلطات ، بينما
 البعض هنا يقول بعدم احقية المحاكم في هذا النظر ويستند الى نفس المبدأ
 الذي استند اليه الامر يكتفون مع ان الحق في جانب هؤلاء الاخيرين »
 ولقد اوردنا حجة الاستاذ ديجوي فيما سبق فنقول هنا انه اضاف الى هذه
 الحجة قوله :

« اعترفت محكمة النقض والابرام في حكمها الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٥٠ بدستورية المادتين السابعة والثامنة من قانون ٩ اغسطس سنة ١٨٤٩ عن أحكام العرفية . فقد اعترت اذن ان "محكمة حق النظر في دستورية القوانين ولكي نتأكد من ذلك ماعليك الا مراعاة هذا الحكم في مجلة احكام محكمة النقض والابرام لسنة ١٨٥١ صفحة ١٨٥٦

« واني اميل الى الاعتقاد بان مبدأ فصل السلطات يجب اعتباره من المبادئ التي يتعمد على المشرع ان يراعيها»

وهذا هو رأي الاستاذ مستر :

«ان الذين يقولون ان المحاكم ليس لها الحق في الفصل في دستورية القوانين يستندون الى مبدأ فصل السلطين التشريعية والقضائية وهذا المبدأ قد اقرته الثورة الفرنسية منقاداً فيه بروح العدوان على السلطة القضائية»

ثم اورد الاستاذ مستر النصوص الخاصة بمبدأ فصل السلطات وقال ما يأتي :
« هل يراد من وراء البحث في دستورية القوانين شيء سوى السماح للقاضي بان يتثبت من ان القانون الذي يطلب اليه تطبيقه قانون حقاً ؟ اذن ليس في هذا البحث اي اعتداء من جانب السلطة القضائية على السلطة التشريعية ؟ »
ثم ختم الاستاذ بحثه بما يأتي :

« نعم اننا لم نر محكمة رفضت بوضوح تطبيق قانون لانه غير دستوري . ولكن محكمة النقض والابرام حكمت بذلك . وقد رأينا المحاكم تفحص في موافقة القوانين للدستور . في القضايا المنظورة امامها . فهل التصريح بان قانوناً متفق مع الدستور لايجوز الاعتراف ضمناً بان للمحاكم ان تفصل في مسألة دستورية القوانين وعدم دستورية بعضها »

هذه هي آراء العلماء ولقد انعقدت اكاديمية العلوم الادبية والسياسية في اول ديسمبر سنة ١٩٢٥ فنظرت ، على اثر سماعها مذكرة لعميدها الاستاذ برتلي ،

في عدم دستورية القوانين وسلطان المحاكم في تقديره . وكان للاستاذ ديسيه
نصيب في هذه المناقشة فاخذ يدافع عن نظرية الاستاذ برتلي . ونصرهما الاستاذ
ليبين الا انه طالب الاستاذ برتلي باثبات ان محكمة النقض والايرام من رأيه .
فقدم له الاستاذ برتلي هذا الاثبات

وايس في استطاعتي ان اسرد في هذا المقال الحجج الدامغة التي دعم بها الاستاذ
برتلي نظريته ولا الاحكام العديدة التي اوردها وانما يكفي ان اقول ان آراء العلماء
كلهم متفقة في مجموعها مع رأيه . وانه لم يوجد في الاكاديمي رأي مخالف له .
وبعد ذلك نختتم هذا البحث بكلمة واحدة هي ان بلادنا في حالة دقيقة .
ففيها حكومة تنتهك الدستور صراحة بدون رادع . وفيها رأي عام قلق فالفقضاء
وحده هو الذي يستطيع اخراجنا من هذه الازمة اذا ادى واجبه وظهر
وطنيه . والبلاد ستنجو حتماً اذا لم يكن للقضاء هم غير اعلاء كلمة الحق والمحافظة
على كرامته واستقلاله

١ | حوادث السرقة

حدثت في سنة واحدة ٢٩ سرقة في فرنسا كلها . مقال ١٠٨٧ حادثة في مدينة
سانت لويس و ١٨٦٢ في شيكاغو . ويقول المستر تسيلد ان الضائقة ضد السرقة
ارتفعت خمسين بالمائة في العشر سنوات الاخيرة . وقد علم من رؤساء المصارف
والبيوتات المالية ان الخسارة المسببة عن الجرائم سنة ١٩٢٤ بلغت اربع بلايين دولار
ويقدر ايضاً الخسارة المالية المسببة عن كل انواع الجرائم بعشرة ملايين دولار

وكانت سبباً في ارتكاب المحرمات التي لا يرضها الله فليتصور المشرع معنا كيف تكون حال الزوجة التي يقتصب زوجها من ماله ما ورثته من أبيها لينفقها في وأخير الفسق والفجور وهي تعلم ذلك حتى أعلم حتى إذا رفعت أسرها إلى القضاء ردها خالية مقهورة فلا مال ولا ذرية ولا بيت أخذت من دور مع أبيها المشرع كيف يكون حال الأب الذي يستدين ابنه بربا فالحش على أن يسدده بعد وفاة أبيه من العقار والأموال على اليسير من الأمان إذا ما هنا وهناك في حالتهم بل تصور معي أيها المشرع كيف يكون حال القاصر إذا ارتساه ووجد أن أبه يبدد ماله ويهترأله المادعة في يديه ورأي نفسه فقيراً جداً بل تصور معي أيها القارئ كيف يكون حال أبيه إذا أخذت زوجته منه ما فرط طول حياته وخرجت إلى بيت أبيها غير مبالية بما أصاب زوجها إلا تكون حنة هؤلاء حبيبتهم سيئة ليس ذلك ما اعتقده من لا ذنب عليهم في تناول ذلك نرجس من المحبة التسمية لأن من سعى وضع مواد جديدة في قانون العقوبات تجيز لحفرة القاضي محاكمة الذين يكون هذه الآثام فيرحون الناس من جور الأس ليرحم الجميع من في السماء

احمد حمدي الحامدي بمصر

الطوفان في هولاندا

[illegible]

نشر ما يجري بالتحقيقات

جاء في المادة الثامنة والثلاثين من قانون المطبوعات الفرنسي انه لايسوغ نشر اوراق الاتهام والاحراآت الجنائية قبل تلاوتها بجلسة علنية والا عوقب الناشر بغرامة لا تقل عن الخمسين فرنكاً ولا تزيد عن الالف . ومع ان المشرع الفرنسي كشف للمتهم حقوقاً وحرية في الدفاع عن نفسه فانه لم يغفل واجب المحافظة على سير التحقيقات في ابداعي العمومية ان رأى ان اذاعة التحقيقات ينفي الى ايات الجرمين وانعاف الادلة والتأثير على التهود . وفوق ذلك فان في اذاعتها اضراراً بسمعة المتهم وكرامته في وقت لا سبيل له فيه الى الحاجة والدفاع . وقد ينتهي التحقيق معه الى غير جريمة ولا يكون في اذمان الجمهور اثر لما جرى اذ جرى التحقيق من غير اشاعة او اذاعة .

وقد بحث هذا الموضوع العالم الكبير الاستاذ عبد اللطيف بك محمد قاضي محكمة دباط الاهلية في الباب الخامس من الجزء الاول من كتابه الشهير الجليل « التشريع السياسي في مصر » فعنى على المادة الثامنة والثلاثين من القانون الفرنسي المذكور بقوله : وبالرجوع الى تاريخ هذا النص والفرض من وضع هذه المادة التي صودق عليها بدون مناقشة او تردد نجد انها ليست الا ترديداً لنص المادة العاشرة من قانون ٢٧ يوليوس ١٨٤٩ بتعديل بسيط وكان وضعها بذلك القانون بناء على اقتراح مسبولابوردير الذي فسر علة ذلك بقوله ان ما يرمي اليه قانون تحقيق الجنايات هو ان يضمن للتحقيقات سرايتها لان افشاءها قد يعرقل سيرها ويساء على الضليل بالحقق وتطويل ما يرحى من يتطنه . وانه لمن الواجب من جهة اخرى ان يمنع مثل هذا النشر احتراماً لحق الداع المقدس لانه ليس لدي المتهم من وسيلة لدفع مثل هذا الافشاء الذي به يصيبه من القذف والشهير الشيء الكثير وقد لا يبلغ بعد كل هذه المنجزات المأجراً الاخير ارفع وهو الجلسة

التي قد لا تعرض بعينيتها مافات . ولا أهمية لقصر المنع على تقرير الاتهام بل الواجب ان يتناول ذلك جميع الاجراءات التي تؤدي اليه . ان هذا الشر السابق لادانته قد يسيء الى الدفاع نفسه من حيث يتقدمه بكرة عمومية تستين المتهم وتمتله للمحتل قبل الملمسة ملطحا بدماء الجناية والاجرام .

وقال مسيو لسبون في تقريره عن المادة الثامنة والثلاثين الحالية ان الخطر الوارد بها يعتبر كصيانة لمن يقف امام العدالة ليرهن على براءته . ولا شك في ان الدفاع الذي حدا بالمشرع لذلك لما يقابل بلنحيذ التام ، لانه لا نزاع في ان نشر الجرائد ذلك مما يحمي في الغالب بتيار افكار قد يكون في جانب المتهم او ضده مما لا يشرع في مجرود لاحق من جهة الاتهام او الدفاع لتلافيه .

ان هذه المادة لا تحظر في الواقع الا النشر الذي يكون نسخا او نقلا قريبا من النص حرفيا لتقرير الاتهام وجميع الاجراءات الجنائية مما يكون الدوسيه الرسمي للدعوى مع ان مثل هذا النقل اقل خطرا في سبيل الوصول الى العدالة اذا قيس بذلك الذي يكون مبناه الخيال او الذي يشمل وقائع لا اساس لها يتناولها التحرير شرحا واطنابا ويناقش الادلة الواردة بها ويستنتج من معلومات شخصية براءة المتهم او ادانته . واما هذا النص قد يفلت من العقاب ذاك الصحفي الذي لا يكون همه الا اشباع قرائه بالعجائب والغرائب لا تخري الحقيقة فينشر تقرير اتهام كله اغلاط واكاذيب ويقع تحت طائلته . ذاك بقنع بان ينقل بكل امانة صورة الاوراق الرسمية التي ستكون عرضة لتلاوتها ومناقشتها فيما بعد بالجلسة العلنية وهذه بلا شك نتيجة يرثى لها .

وقد حدا ذلك بالمسيو باربييه للقول بانه اذا كان البعض يرى احتراماً للعادات الجارية ومنعاً من الحجز على ما يتمتع به الجمهور من حب الاستطلاع الا يتمشى الى النص بطريقة عامة قاطعة على منع النشر الذي يكون من طبيعته ايجاد تيار من الرأي العام لصالح المتهم او ضده . فانه يكون اقرب للعقل واحق بالمنع من جهة اخرى ي نشر ما يقع قبل الجلسة ولا يقتصر على نقل او تلخيص محضر التحقيق الرسمي

الشرطة

الشرطة العدلية

التحقيقات الاولى تكون عادةً بمثابة مقدمة للدعوى الجنائية ، والغرض منها ازالة سبيل النيابة العامة في تحرياتها ويكلف بها احياناً موظفو الشرطة الاداريون فيقومون باعباء وظيفة الشرطة العدلية ويسند هذا الامر اما الى مفوض الشرطة او الى ضابط الدرك . وتكون تحقيقاتهم الجنائية على جانب كبير من الاهمية لانها افضل من عمل القاضي نفسه اذ يشئون رجالهم في كل مكان فيشعرونهم بحدوث المخالفات في حينها . لا يعرف الجاني الاتيم ولا تظهر حوادث القمع والقهر والتجاوز الا اذا كانت التحقيقات الاولى منظمة وسريعة . ولقد تعرضت الشرطة العدلية في بلادنا للنقد من حيث قلة افرادها المتعلمين والمتحلقين بالاحلاق الكريمة وندرة من يحسن مهنته ويثق بها فبياً ونرجو ان ينخرط في هذا السلك عما قريب بعض الاسماخ من ذوي المزايا الطيبة والصفات الحميدة وذلك بفضل مدارس الشرطة التي انشئت لتدريب الراغبين وتحضيرهم للدخول في هذا السلك وبفضل زيادة المرتبات التي يمكن التوصل اليها باخراج الموظفين الذين لا فائدة منهم ويمكن الاستغناء عنهم .

يوجد في باريس مفوض شرطة واحد لكل واحد وثلاثين الفاً من السكان اما عندنا فانه يوجد في مدينة بيروت وحدها سبعة وعشرين مفوضاً يتولون المحافظة على احد عشرة حياً ، وقد انقصوا اليوم الى عشرين وهذا العدد يمكن تخفيضه ايضاً الى اقل من ذلك .

وانما بهذه المناسبة لايسعنا الا الاقرار بفضل الدرك السيار الذي انشيء في لبنان فقد اوقف ستة من افراد التحري السريين فيه وهم يجوبون طرقات لبنان ، مالا يقل عن ستين مشبوهاً وذلك في برهة وجيزة من الزمن وبعد تمام هذه التشكيلات بقليل .

التحقيقات

من المعلوم ان مفوض الشرطة ليس له عمل حقيقي ووظيفة مشروعة في التحقيق الا في حالة التلبس بالجريمة . ولكن النيابة العامة تسمح له بمباشرة جميع التحريات الاولية فيسمع شهادات الشهود ويستنطق الجناة ويفتش البيوت ويصدر مايريد فيها والغاية الوحيدة من هذا العمل الاداري اصلاص النيابة على الاوقات المناسبة لمطاردة المجرمين وتتبع المتجاوزين ، حتى تتمكن من تهئية القضية والمرافعة فيها رأساً امام المحكمة . لم تكن هذه التحقيقات التي لها مزية عدم اضاعة الوقت ، منبوذة في سورية وقد اقررت ايضاً في فرنسا وبلجيكا . وقد اطلعت على احصاء رسمي يظهر منه ان شرطة بيروت تمكنت في مدة ثمانية اشهر ابتداءً من ١ يناير الى غاية ٣١ آب ١٩٢١ من اجراء ثمانمائة وخمسين تحرياً ابتدائياً مما سمح للنيابة العامة تهئية مائة وسبعين قضية . ورفع الى قضاة التحقيق في المدة نفسها ثمانمائة وست طلبات استعلام عن بعض الجرائم والمخالفات . نستنتج من هذا الاحصاء ان نصف القضايا حققت فيها الشرطة .

واظهرت احصاءات سنة ١٩٠٥ في فرنسا ان ثلاثة ارباع القضايا التي يجري الترافع فيها امام محاكم الجنايات قد حققت فيها الشرطة نفسها . وربع القضايا الباقية حقق فيها قاضي التحقيق .

سوء استعمال الوظيفة

اساء بعض الشرطة في بلادنا استعمال وظيفتهم في التحقيقات فتذمر الكثيرون من المتهمين ورفعوا شكياتهم الى المحاكم محتجين على ان الشرطة قد عاملتهم بمنتهى الشدة والقسوة للحصول على اعترافاتهم فيما يتعلق بجرائم لا علم لهم بها . ولا شك ان اغلب المتهمين يعجزون في مثل هذه الحالة عن تقديم الادلة الكافية واظهار البينات التي تؤيد مدعياتهم لقلة وجود من يشهد لهم غير افراد الشرطة . ولا يمكننا في اكثر الاحيان تصديق التصريح الذي يفوه به المتهم من هذا القبيل اذ ربما قصد منه تعزيز مصلحته الخاصة والافلال من شأن اعترافه . غير ان هذا الامر لا يمنعنا من الاعتقاد بوجود الشدة والقسوة لدى بعض افراد الشرطة الذين يسيئون استعمال وظيفتهم . وقد وقع مرات عديدة ان المتهمين اعترفوا في دائرة الشرطة بانهم اشتركوا في سرقة احد الحوانيت مثلاً ، ثم مالبت المحكمة ان برأت ساحتهم واطلقت سراحهم لعدم ثبوت التهمة عليهم لان الشرطي اضطرهم للاعتراف بما لم يرتكبوه ضرهم وتعذيبهم واوقف في احدى مدن الساحل مفوض شرطة لانه انهال بالضرب على احد المتهمين حتى يعترف له بسرقة ذلك . وسبق خابط درك الى المحكمة لانه استعمل الشدة والعنف مع المتهمين اثناء التحقيق واهان قضاته الذين حاكموه ونظرت المحكمة التأديبية في الصيف الماضي في قضية مفوض شرطة وحكمت عليه لانه اعتدى على شخص وجرحه في رأسه لياخذ منه بعض الايضاحات . ويتذرع مفوض دائرة الشرطة وافرادها بحجج واهية ليدفعوا التهمة عن انفسهم في مثل هذه الحالات فيقولون « معيدين تمثيل رواية الذئب والحمل » ان الشخص الفلاني اعتدى علي اثناء الوظيفة وقطع ازرار سترتي فدافع عن شرف اللباس العسكري وانتقمته منه . وقد ادعى احد افراد الشرطة مؤخراً مثل هذا الوباء امام المحكمة

وربما انفذ ما كان لازماً من المقتطوعة ، غير ان المحكمة التي سبق امامها بتهمة سوء استعمال الوظيفة ان تصديق اقواله فتحكمت عليه وبرأت المتهم الذي كاد يذهب ضحية هذه الجريمة .

« محكمة بيروت الأدبية ١٦ آب ١٩٢٠ »

كانت هذه الوسائل التعذيبية متفشية في فرنسا ومستعملة للحصول على اعتراف المتهمين . وقد تثبتت صحة بروت الاستشافية كثيراً من حول هذه الاعمال في بعض نواحيها . وقد رقت اليها وظهر لها ان اعتراف المتهمين كان نتيجة التسلية وويلد الحروب والعذيب ، فتم تحجيم عن فسخ الاحكام استناداً الى سريته . المتهمون امام قاضي التحقيق وامام محكمة الاستئناف فيها انهم قد اجروا على تقديم اعترافهم بالقوة . فامحكمة العليا اصدرت قراراً بناءً على اعتبارات خاصة وانهم اضاف المتهمين اما من الوجهة الحقوقية فلا سبيل لتبرئتهم لانهم يعزى من عندهم الى الادلة والشهود ثمة الاعتراف الاجباري لا يوقع المتهم اذا نقض قوله واستدرك فيما بعد فإلا انه احرر على الاعتراف بالتهديد والتخويف . ان القوة والشدة من الادلة التي ينفرد منها الضمير الحي وتوجب سحق الاساية جهاه ويجزى صحتها طبقاً لقانون الجزاء العثماني .

ضبط ادوات الجريمة

يستطيع مفوض اشرطة بصرته مساعد الياسة العامة في حال التلبس بالجريمة ضبط الادوات التي استخدمت في الاعمال . على ان يفي عليه وضبط كل ما يعتقد انه كان واسطة لذلك . ولغاية من ضبطها ليس لتصادرها بل لتوصل الى معرفة الحقيقة . ويقضي القانون باستدعاء الشخص الموقوف من قبل القضاء واستجوابه عن هذه الادوات ثم توضع على ذلك تحت الاختتام . وقد تقرر في فرنسا عدم ابطال الاجراءات اذا كانت الحوزة قد تم بدون حضور المتهم واذا لم توضع الادوات المضبوطة تحت الاختتام .

تمكنت شرطة لبنان من انقاء القضا على بعض مزبقي اوراق النقد في حالة نلبسهم بالجرم وضحت جميع الأدوات التي -تتمتعها لهذه الغاية بعد ان اخذت صورها الشمسية فسبقوا الى المحكمة وحكم عليهم بالسجن المؤبد مع الاستغلال الشاقة . غير ان محكمة الاستئناف فسخت هذا القرار لان ادوات الجريمة لم توضع تحت الاختتام كما يحتم القانون ، ولان ضبط الدعوى غير موفع عليه من طرف ضابط التحقيق .

فأنت -ت محكمة الجنايات على قرار الفسخ الصادر من المحكمة العليا . صرحت بان عدم وضع الاحياء لا يعد تمورا في التحقيقات لان الادوات التي تثبت الجرم قد رآها اليهود وايدوا وجودها فنقضت محكمة الاستئناف رد محكمة الجنايات مرة ثانية فيما يتعلق بعدم وضع الاختتام .

قاضي التحقيق

بعد ان ينتهي الشرطي القضائي من الاستعلامات الابتدائية تبوري التحقيقات التحضيرية التي تنهي بتسليم القضية ورفعها الى النيابة لاجل البت فيها فيتولى النظر فيها النائب العمومي الذي يدافع عن الحق العام وقاضي التحقيق الذي يعين الوسائط اللازمة والطرق المؤدية الى معرفة الحقيقة . ويقول ان أكثر الناس نفوذاً في فرنسا بين رجال الحكومة هو قاضي التحقيق ، وكذلك الحال عندنا فاستارة واحدة منه تصدر المساكن وتوقف الاشخاص وتحرق حرمه البيوت ، وهو ادى يقوم باجراء التحريات . يعطي حكمه ورأيه في التهمة ويقدرها . ويظهر لنا ان قاضي التحقيق ، بالنسبة الى السلطة الحارثة المادة الخولة له ، يجب ان ينتخب من بين القضاة الواسعي الاطلاع ومن النزاهة وارباب الحرية النامة . فظهور الادلة في القضية او اختفاؤها يكون تابعا لطريقته المالي في ادارة التعري ونكيفة وسوء الحال . يرد واستفسار المتهمين عما عجزى اليهم . ويؤثر قاضي التحقيق في براءة المتهم او احكام عليه أكثر من تأثير المحكمة نفسها ، وتضطر المحاكم الجنائية في اغلب الاحيان الى استئذنه . استجوابه عن بعض النقاط الغامضة

في القضايا المرفوعة اليها ويكون بصفة شاهد بوضع للمحكمة ما خفي عليها ويندر
 سبيل القضاة ويفسر لها الغرامض . . يقع بعض المزار تباين واختلاف في شهادتي
 قاضي التحقيق ومفوض الشرطة . وقد اختلفت اقوالها في تقرير ما شهدا في جنابة
 وقعت في بيوت فزادت محكمة الجنايات تقرير موقفها والاطلاع على الحقيقة
 فاستدعت الطرفين وسمعت اقوالها بصفتها تاعدين للحادثة فاكد قاضي التحقيق
 عتده على خرقة مخرقة ملوثة بالدماء في قم الحمة واظهر انها دخلت الى مكان
 الحرح مع طلقة البندقية وقال انه لم يتر على اقل كسر في لاسان والفك
 ولا في جهة اخرى . وافاد مفوض الشرطة انه كان بصحبته قاضي التحقيق وقد
 لاسط كلاهما ان طلقة نارية احترقت رأس الجني عليه وخرجت من فمه فسد هذا
 المنفذ من المداخل مخرقة بعد اطلاق النار بقليل . زاد على ذلك ان الطلقة قد احترقت
 طرؤس الجني عليه وان بعض اسنانه كان مكسوراً وانه كتب بمعرفة قاضي التحقيق
 ضبطاً يتضمن كل هذه الملاحظات .

يؤخذ من هذا انه يجب حال وقوع الجريمة اخذ جميع الملاحظات الدقيقة وترتيبها
 وتبين نصوصها في الصلح وكل احوال احوالها قد يؤدي الى وقوع اغلاط
 فعناية بصعب اصلاحها وقعت في بيوت تحببة اخرى فلا تمكن الشرطة فيها من معرفة
 القاتل وظلت غامضة فمات الطلون حول بعض الناس والتي نالهم القبض ثم اطلق
 سراحهم لان الشرطة اعتقدت انها قد امسكت القاتل الحقيقي الذي اخذته الى مكان
 الحادثة . وان مر على وقوعها ٥٦ يوماً . وقد جاء في ضبط قاضي التحقيق عن ذلك
 قوله : لما ادخل الجاني الى الغرفة التي ارتكبت فيها الجريمة امتقع لونه واصطكت
 ركبته وثمبكه الحوب والملع وهما لم تست انا نفسي على ورقة صانع رجل المتهم
 فوجدته مماثل اطاع رجل الجنائي في الطول « وقد استندت محكمة الجنايات في بيروت
 على ملحوظات قاضي التحقيق وصرحت ان المتهم هو الذي تعمد القتل وقررت ادانته
 والحكم عليه رغم توسلاته وتضرعاته وتصريحه بانه بريء مما عزي اليه . وما احبل

هذا القرار الى محكمة الاستئناف فاس النائب العمومي لدى المحكمة العليا بنفسه طابع
الرحلتين المرسوميتين في «الدهسبية» فوجد ان ما صرح به قاضي التحقيق غير صحيح لان
صاح رجل المتهم كان طوله ٣٥ سنتيمتراً وضاع رجل اجاني ثانية وعشرين وقد استند
النائب العمومي في فسخ القرار على احدى عشر ملحوظة لم تأخذ المحكمة العليا الا باحدة
منها وهي هذه وفسخت القرار ببطالان نوع الاجراءات التي وقعت في الاستعلامات
الاولية وقد احررت عقيب ذلك تحقيقات جديدة واخرج المتهم من السجن .

وتقدم احد الشهود مرة الى دائرة التحقيق واخبرها انه رأي المتهم والجني عليه
جالسين في مقهى ليلة السبت وذلك بعد ان مر على سماع اقواله اربعة اشهر فدلّا
من ان يكتب قاضي التحقيق ليلة السبت كتب ليلة الاحد سهواً اي وقت حدوث
الجريمة ، فتأيد بذلك وجود المتهم مع الجني عليه ليلة الحادثة نفسها . وما حاول
المتهم اقتناعه وافهامه عدم صحة هذا الامر لم يلتفت لقوله ثم اثبت كشف الطبيب
الذي وضع في التوقيف ان الجرم ارتكب بمدينة واكد احد افراد الشرطة من جهة
ثانية ان المتهم عندما اوقف وخدمه موسى فاضيفت الى كشف الطبيب جملة
ثانية وهو ان الضرب حدث بموسى خلافة . ولما سمعت المحكمة شهادة الطبيب اظهر
استغرابه من وجود الجملة التي اضيفت الى كشفه . ومما لامرأ فيه انه كان يجب على
قاضي التحقيق قبل ان يحسن ظنه في تهمة المتهم ان يجمع الادلة وقد لوحظ مراراً
ان قلبها كان ثائجا عن تهاونه واغضائه

اقلعت في شهر نيسان من السنة الماضية من ميناء بيروت باخرة صغيرة حمولتها مائة
 وخمسين طوناً وهي تحمل ما يقرب من الخمسة والخمسين طوناً بضائع مؤمن عليها
لدي عدة شركات للضمان يبلغ ٩١ الف جنيه مصري ولما وصلت الى جزيرة ارواد
ورست فيها غرقت بغتة قرب الساعة الحادية عشر قبل نصف الليل في اقل من
عشرين دقيقة بعد ان التجأ جميع رجالها الى قوارب النجاة فطلبت شركات التأمين
اجراء تحقيق في هذا الحادث وهذا هو ملخص قرار الخبراء : صرح البغارة انهم يمثّون

كانوا مستغربين في النوم قيل لهم ان اباخرة تغرق . وذكر القبطان انه كان نائماً
عندما جاءه الميكانيكي واخبره بدخول الماء الى الباخرة فصعد في الحال الى
سطحها وامر البحارة ان ينجوا بانفسهم ولم يتمكن من الاصلاح على الاسباب التي
ادت الى هذا الفرق ولكنه يظن ان عامود اللولب الموجود في المؤخرة كسر وانفصل
اللواب عن مكانه فاحدث ثغرة دخلت منها المياه . اما الميكانيكي الذي كان اول
من علم بالحادث فقد صرح ان وظيفته تتعلق بمراقبة الوفادين وانه يجلس عادة على
سطح الباخرة وكان حين وقوع الحادث هنالك فاراد النزول الى اسفل
الباخرة فوجد المياه تتدفق في المؤخرة فاسرع واخبر القبطان بالامر . ويشك
الخبراء في هذا السبب الضعيف الذي نوه به القبطان ويعجبون من احماء الميكانيكي
عن الاقتراب من مصدر الماء وايقاف نفوذه بكل الوسائط الفعالة . ولا يفهمون
لماذا هي عز رل القبطان القيام باكثر الواجبات عليه الا هو نزح الماء من الباخرة فبدلاً من
ان يقوم بذلك كان اول الفارسي . وذكر الخبراء ايضاً ان جميع التجار الذين
امنوا على بضائعهم لم يكن لهم عملاء ووكلاء في المدينة التي كانت السفينة متوجهة
اليها . وقد بعثوا بسلعم اليها لاول مرة وان مفتش جمرات بيروت الذي عين
بعض الصناديق لم يداقل ملاحظة غير ان الشاويش المكلف بمعاينة البضائع من
طرف الجمرات في ميناء طرابلس النام قد فتح احد الصناديق فوجد فيه اكياساً
وحجارة . وقد كان يظن بعد تقديم هذا التقرير الوافي من طرف الخبراء ان قاضي
التحقيق سوف يجري مع القبطان التحقيقات اللازمة ويسعلم من الميكانيكي عن
النقاط الدقيقة ويستفسر من التجار الذين امنوا على بضائعهم عن وجود الاكياس
الفارغة والحجارة في الصناديق فبدلاً من ان يستفيد قاضي التحقيق من الادلة
والبيانات الواردة في تقرير الخبراء ويفتح باب التحقيق اصدر امره القائل بان لا
داعي للمحاكمة في هذا الحادث .

سريع شهادات اليهود

يجب على كل قاض يتولى امر التحقيق ان لا يغض الطرف عن سريع اقوال الشهود المطلعين على الحية ، والذين يستطيعون جلاء غوامض القضية المعروضة عليه . وقد خولاه روية سليمة ، سعة لا يحددها غير الرأي . وحكمه اعانة ، ويحق له بموجبه اسماع اقوال شهود تدين بري - شهاداتهم فائدة مرحوة . واذا ابي ان يسمع شهادة احد الناس من الذين يدل عليهم المتخاصمون ، فالقانون لا يحاسبه على ذلك لانه ترك له الخيار واعطاه مطلق الحرية في الاخذ بشهادة من يريد واعمل مادونها . قد الفت محكمة الاستئناف في لبنان كبير جميع التحقيقات عند ما رفض القاضي سريع اقوال - فريق من اليهود واعتبرت عمله استبداداً محضاً . واليك بعض الامثلة من ذلك :

اقلت عربية شخصين الى مكان معلوم ولما وقفت نزلا منها وما كادا يطا آن الارض حتى بدا يتجادلان ويتضاربان فادت هذه الحصومة الشديدة الى نتيجة مؤلمة اذ قتل احدهما الآخر . ولما اوقف القاتل اعاد انه ارتكب هذا الجرم في حالة المدافعة المشروعة عن نفسه . فطلبت النيابة حينذاك من القاضي استدعاء سائق العربية الذي اقل المتهم وابجني عليه حتى ممكن الحادثة واستجوابه حقيقة الامر فابي الموافقة على هذا الرأي ولم يعمل بوجه نظر النيابة العامة . وقد طرحت محكمة الجنايات العذر الذي ابداه المتهم من حيث المدافعة المشروعة ولم تعتبره وحكمت عليه ، غير ان محكمة الاستئناف فسخته والفت المرافعات لان قاضي التحقيق نبذ طلب النيابة بدون اقل موجب « ٣٠ نوفمبر ١٩٢٠ » .

وقد عثر مرة على جثة امرأة مطروحة في احد الاحواض فالصقت بزوجه تهمة قتلها واغراقها ، واعلن قاضي التحقيق بان لا داعي للمحاكمة لفقدان الادلة الثبوتية

وامنت الهيئة الاتهامية على اقواله . غير ان محكمة الاستئناف فسخت ما قضى به والفت التعقيقات لان القاضي لم يسمع شهادة مهمة لاحد الشهود الذين قدمتهم الهيئة المدنية ، وكان يريد تأييد ما صرح به شاهد آخر وهو انه رأى ليلة حدوث الجريمة ثلاث اشخاص يتسللون نحو الحوض وهم يحملون شيئاً بين ايديهم .

لقاضي التحقيق الحق طبقاً للقانون بالاستعفاء اذا اراد عن شهادة الشهود الذين لا يجد لزوماً لهم ، ولا تقدر الهيئة المدنية في مثل هذه الحالة ولا يستطيع لموقوف التزمز والاستجارة من هذا الرفض في سماع اقوال الشهود الذين يدلان عليهم . اما النيابة العامة فيباح لها حين المرافعات طلب الاستعلاء بصورة واسعة والاستئناف بطريق التعرض للهيئة الاتهامية اذا كان قاضي التحقيق رفض طلبها الشرعي . وعلى كل حال فالخطأ في المرافعة التي تستنف ضد قرار الرد ، يبطل جميع الاجراءات التي جرت قبلاً لا نظر في تمت الدعوى ، لذلك فلو رفض قاضي التحقيق سماع الشهود المعينين من قبل الطرفين (مع العلم بان هذا الشيء بشكل عيباً في التحري) كان يجب فسخ قرار الرد لا قرار التجريم .

«تعريب الحقوق»

(عن التحقيقات العدلية في سورية ولبنان)

امضاء ب ٤٥٠٠ جنيه

جاء - في الصحف الفرنسية انه بيعت أخيراً في نيويورك مجموعة كاملة من امضاءات الاشخاص الذين وقعوا المشور الذي اعلن به الاميركيون استقلال بلادهم وتديع امضاء المستر بوتن جوينت وحده باشرين وعشرين ألفاً وخمسة مئة ريال هي نحو اربعة آلاف وخمسة مئة جنيه اما الامضاءات كلها فبيعت بخمسين الف ريال

الشرطي

مظهره • اطواره • تصرفاته •

حالما يرتدي الشرطي الالبسة الرسمية يجب عليه قبل كل شيء ان يعلم بأنه قد صار تمثالاً مجسماً يشخص الحكومة المنسوب اليها ، وسواء كان مرتدياً تلك الالبسة ام غيرها فان اقل حركة منه خارجة عن القانون توجه رأساً الى الحكومة التي يجب ان يعيش في حماها وان يضحي نفسه من اجلها ويعمل على اعلاء شرفها وشأنها • ولما كان مأمورو الشرطة مرآة للحكومة فهم بلا شك منظور اليهم من الجميع سواء الاجانب او بني الوطن بعين التأمل والامعان ، واول شيء يوضع في معيار التدقيق انما هو مظهرهم الخارجي الامر الذي يوجب على كل فرد منهم ان ينتبه دائماً الى رده نق البسته بحيث تكون على النسق الموضوع بدون زيادة ولا نقصان لانه ان كانت الالبسة نظيفة وعلى ضراز واحد ارتفعت حيثية تلك الحكومة بنظر الناس • والا فان كانت مختلفة الاشكال وناقصة الاتقان لم يكن لها التأثير المطلوب ولو كان القيام بالوظائف حسناً •

لاجل هذا كان المتمدنون لا يزالون يذلون بجهدهم في سبيل تحسين مظهر الشرطة الخارجي على ان يكون في سائر بلدانهم كما هو عليه في عاصمة ملكهم تماماً •

وعندما يشعر الشعب لهذا الانتظام يوجه نحو الشرطة شعار الاحترام والشفقة جانبه كما هي الحال عند الاوربيين والامريكين فان الشرطي الذي يذهب

الشرطة في نيويورك

في مدينة نيويورك الآن ١٤ ألفاً و ٢٧٠ ألفاً تقريباً من الشرطة . قيمة الاملاك والموجودات المختصة بدائرتهم ١٠ ملايين دولار ومخصصاتهم في الميزنة السنوية ٣٥ مليون دولار منها تسعون في المئة اجور والباقي اصلاحات وصاريق ضرورية . ومع ان شوارع نيويورك يبلغ مجموع طولها ٣٩٠٠ ميل انكليزي مع ذلك تكاثرت الواجبات على دائرة الشرطة حتى انها لاتضغ في الشوارع لأجل المحافظة الا ١٥٢٦ شرطياً . اي تقريباً واحداً لكل ميلين ونصف من المساحة . وخمسة انفار لكل ميل مربع .

عدد سكان مدينة نيويورك ستة ملايين ويدخلها كل يوم نحو مليون من الخارج لاجل الاشغال . فنسبة عدد الشرطة الى السكان المقيمين هي واحد لكل ٤٧٠ شخصاً . والى الموجودين في المدينة واحد لكل ٥٤٠ .

انظر الآن نسبة نيويورك اليوم الى بعض مدن العالم الكبرى : في برلين شرطي واحد لكل ٥٤٠ شخصاً ، في رومية واحد لكل ١٢٥ و بروكسل ٢٠٠ وفيينا ٢٧٥ وباريس ٢٧٦ ولندن ٣٦٥ .

في دائرة شرطة نيويورك - قسم منهم من الانبياء « المنقودة والموحدة » دخلت اليه في سنة ١٩٠٠ في مجموع ثمنها مليون و ٦٦٢ ألف دولار بينها من صنف السيارات وحدها ١٤٢٦ سيارة عرفت اسمها فاختوها .

وقد عوامن الانبياء التي لها اسد قيمة ١٦ ألف دولار حولوها الى صندوق التقاعد الخاص بهم .

وهناك الفاقر مخصوص لتنظيم الحركة على مفارق الشوارع يقدمون في السنة نحو عشرة آلاف شكوى بمخالفات تضطر قسماً منهم الى ارتياد المحاكم لاثباتها فيقوم مقامهم عدد يؤخذ من ثلاثة آلاف احتياطي من الاهالي المحفوظين لهذه الغاية .
وعنالك متحف للآيات فيه ستمئة ألف صورة للمجرمين وخمسمئة ألف طبعة
انامل لاجل المقابلة

« الحارس »

لحل المجرمين على الاعتراف

من أخبار شيكاغو باسبركا ان ولادة مدها استنبطوا حيلة جديدة لحل المجرمين على الاعتراف بجرائمهم وذلك انهم يجسسون المتهم في حجرة منفردة بعيدة عن كل حركة وحياه . ركبون في سقها ساعة تدق كل دقيقة من دقائقها دقة قوية حتى اذا مرت ستون دقيقة واكتشفت الساعة سمع للساعة صوت صغير طويل يصم الاذان

وقد اتضح لولادة الامور في شيكاغو ان دقة هذه الساعة وصغيرها يؤثران في الاعصاب كثيراً فيحمل صاحبها على الاعتراف بجريمتة حتماً باخلاص من صميم الساعة المشؤومة

ويقال ان بوليس شيكاغو جرب تلك الساعة لاول مرة في شاب يقال له كوستلوا انهم بقتل فتاة فلم تمض عليه ٣٦ ساعة في الحجرة المشار اليها آنفاً حتى اعطى عن استعداده لان يروح بالحقيقة بشرط ان يبعده عن صوت الساعة .

في المحاكم

قضية هنري سكساكيني وشركاه

امام محكمة جنايات مصر

استأنفت محكمة الجنايات جلستها يوم السبت الواقع في ٢٨ نوفمبر وتابعت النظر في قضية سكساكيني . في الساعة التاسعة والربع فتحت الجلسة لسماع بقية الشهود يوسف عطا الله الموظف بمصلحة خفر السواحل سابقاً وابن اخت حبيب سكساكيني باشا المدعية الارث ووكيلها قال ان والده توفي منذ ثلاثين سنة واب المرحوم سكساكيني باشا كثيراً كان يمدّه ووالدته بلاموال وتكلم عن هنري فقال انه لقيط اخذه خاله من دار اللقطاء ورباه ووقف عليه ١٤ منزلاً ريعها يبلغ ١٢٠٠ جنيه بالشهر وان ما وجد في الخزانة الحديدية والاطيان غير الموقوفة يبلغ ١٩٠ و ١٠٠ الف ج ثم ذكر القضية الشرعية واطوارها من المجلس المي وانتقالها بعد ذلك الى المحكمة الشرعية وانكر ان حمد باشا كله بمسألة الدين الذي كان للسكاكيني باشا عليه وقال انه كتب التنازل لحمد باشا عن الدين لانه يعرف انه دين غير صحيح ولم يكن ينتظر ان ترفض المحكمة الشرعية دعوانا والحكم لهنري بانه وريث السكاكيني لان الحق ظاهر ولو لم تكن القضية مطروحة امام المحكمة لما اجمعت عن تمزيق الصك او التنازل عنه وقال انه وقع التنازل عن الصك لحمد باشا لاعتقاده ان الدين غير موجود . واما نقله من خفر السواحل بواسطة حمد باشا فكان قبل التنازل .

واكر ان السازل كان - يبر من حمد - بل انه يعرفه دون ان يتذكره
اذا كان يعرفه - فله حينئذ حق مقبلة - الحمد - كره من في السابقين به لا
يعرفه ولا يتذكر انه اعطى حمد بـ - مكرات بقضية والمنة على هري اما المحكمة
الشرعية من اجل الارث

واما سبب زيارة حمد بنا لمزلنا وكان للسكر على تازلنا واكن ورقة - لدين بن
يدينا وقد قرأنا وكما - السازل وساني حمد باننا عن القضية بعد ان كتبنا له
التنازل وقال ان عز العرب بك قال له ان الحق في جانبه وافته مكسب القضية .
ثم نودي على الشيخ خيرت بك راضي وكيل السكاكيني امام المحكمة الشرعية فقال
ان السكاكيني كان يسعى ليمنع الشيخ المراغي من الحكم في قضية وفي اليوم المحدد
لنظر القضية طلبنا التأجيل وكان معي السكاكيني عند تقديم الطلب

ثم نودي على الشيخ احمد العطار فاجاب عن اسئلة وهيب بك فقال انه قد حصلت
مشادة بين الشيخ عطية والشيخ المراغي من اجل القضية وانه لا يتذكر هل قضية
سكاكيني اجلت ام لا ولا المداولة ايضا وقال انه تناول الطعام مع الشيخ المراغي
وكان معه الشيخ راضي .

جلسة الاحد

وفي الساعة الثامنة من صباح الاحد جي بالمتهمين فاجلسوا في قفص الاتهام
وازدحمت قاعة المحكمة بالجمهور كما اعتاد وحافظ على النظم قوة من رجال بولك
الحفر ايضا وفي الساعة التاسعة والتك عقدت هيئة المحكمة ثم قام حضرة مصطفى
حنفي بك وكيل النيابة والتي مرافقته :

استهل وكيل النيابة مرافقته ببيان ان القضية المنظورة في منتهى الخطورة
لانها قضية القضاء ثم اتى على فضيلة الاستاذ الشيخ المراغي وبعد ذلك بدأ في
شرح وقائع الدعوى فقال ان الخصومة بين هري سكاكيني وعديله خطا الله

كانت تسير سيراً عادياً ولكن تدخل سعادة حمد باشا ترفي ستيل القاضيين فانتهى الرابع بين هنري وعديله بدءاً الرابع بين هنري والقاضي انتهى بالتعدي إليه حصل في ٢٨ يناير الماضي وفاض بعدئذ في وصف ظروف الحادثة الى ذلك اليوم فقال مات حبيب باشا سكاكيني في ٤ يونيو الماضي وترك تركمة أغلبها وقف وأما ما ملكه كان لوثق من حق هنري وزوجته وولاده بمقتضى وقفية وأما ملكه فكان شلاً مزاع بين هنري الذي يدعي ابناً شرعياً لحبيب باشا وبين الست عديلة أخت الباشا التي تذكر على هنري بولته وتدعي الوراثة وآخرين ادعوا الوراثة بطريق العصب ودخوا في النزاع بعد ذلك وأب الست عديلة في يوم ٧ يونيو الماضي طالت من المجلس المالي المختص أي مجلس الروم الكاثوليك أثبات وفاة شقيقتهما وانحصار ارثه لهما دون هنري وفي ٩ يونيو قدم من هنري طلب اعلام شرعي بوفاة حبيب باشا ووراثته له باعتباره ابناً شرعياً فقرر المجلس ضم الطلبين والسير فيها على حسب العرف المتبع عند تلك الطائفة . وندم هنري لرفع الرابع أمام المجلس المبفر فرفع دعوى أخرى أمام المحكمة الشرعية مريداً التخلص من اختصاص المجلس وكان محاميه رقتنذ المرحوم الاستاذ كامل حسن فجرت امور غريبة منها دوة اللوالب للمجلس التي ومطالبته بالقبض على اعضائه وطلب محاكمتهم وذلك اجراءات المجلس لسر عتف فحكم في ٧ مارس بعدم احقية هنري وكانت حجة هنري هذا اقرار حبيب باشا بتاريخ ١٤ يوليو سنة ١٩١١ بحضور من احد قضاة المحكمة الشرعية بأنه ابنه نصابه وعمره اثنان وعشرون عاماً وليس له اولاد سواء تقدمه صور اوراق مفادها انه ولد سنة ١٨٨٩ من زوجة شرعية هي مارحريت شوارتس في سنة ١٨٧٧ وقدم صورة فتوغرافية من شهادة الزواج وأخرى من شهادة تعميد ويحث المجلس المستندين فلم يأخذ دلائل لانه ثبت من جهة أخرى ان حبيب باشا استحضر طفلاً من عند راهبات المحسبة بالاسكندرية وهذا الطفل ولد في ١٣ يناير سنة ١٨٩٠ من والدين مجهولين وعمد

في اليوم لتالي باسم يوسف فليب فيكتوريس هنري وتبناه حبيب باشا وزوجته باسم يوحنا وان كان يدعى هنري وقد قرر المجلس ان هذا الشخص ليس ابنا شرعياً لحبيب باشا وبحت صور الاوراق المقدمة في الدعوى فتبت له ان الورقتين مزورتان بطريقة عجيبة . وكانت يسير بجانب هذا النزاع آخر عن نفس الموضوع امام المحكمة الشرعية بدعوى رفعها هنري يطلب بها اثبات وفاة حبيب باشا وانحصار ارثه وكانت هذه الدعوى مرفوعة على الست عديلة عطا الله وكان النزاع عنيفاً كذلك لان بعض ذوي الاجسام القوية كانوا يحضرون الجلسات لينتصروا لاحد طرف في الخصومة على الطرف الآخر ورفع محامو الست عديلة طلباً بعدم اختصاص المحكمة الشرعية مرئيين على منشور الحفانية بتاريخ ١٥ يناير سنة ١٩٢٣ وهو يقضي بان قضايا الميراث بين غير المسلمين تكون من اختصاص المحاكم الشرعية الا اذا اتفق الخصوم على التقاضي امام مجالسهم المالية وكانت النتيجة ان حكمت المحكمة الابتدائية الشرعية في ٨ مارس سنة ١٩٢٤ استناداً على شهادة عبد العزيز ممدوح وحسين افندي رفعت بشوت نسب هنري فوفعت الست عديلة اراء هذين الحكمين المتناقضين .^١ متناقفاً عن الحكم الشرعي قضت فيه المحكمة الشرعية العليا يوم ٦ نوفمبر سنة ١٩٢٣ برياسة فضيلة الامام تاذ المراغي بعدم اختصاص المحاكم الشرعية لانها اعتبرت ان الطلب المقدم من هنري للمجلس المالي بم ٩ يونيو سنة ١٩٢٣ هو قبول منه للتقاضي امام المجلس المالي .

وانتقل وكيل النيابة بعد ذلك الى سرد الجريمة وكيفية وقوعها وما ترى النيابة انه دليل على اتمام سعادة حمد باشا وختم مرافعته مخاطباً المحكمة بما يأتي :

لا اريد ان اضيف شيئاً على ما تقدم فقد انتهى واجبي وبقيت كلمكم ومهما تكن تلك الكلمة التي تموهون بها فانها لا محالة ستعيد الطائفة الى النفوس والثقة بالقضاء وترجو ان تكون كلمة صويلة تكشف الستار عن الوقائع والحوادث التي احاطت بهذه القضية وتوقع المسؤولية على رأس المسؤولين مهما كانت تلك الرؤوس عظيمة

قولوا يا حضرات المستشارين هل كان تداخل حمد باشا وكيل الوفد ووكيل مجلس النواب في دعوى شرعية معقدة امام القضاء وادعاؤه انه يستطيع ان يميل العدل الى ناحية دون اخرى عملاً آثماً او عملاً بريئاً ثم تولوا لنا ما معنى هذا التدخل في شؤون الموظفين وما معنى هذه الزيارة لمنزل عديلة عطا الله وما معنى حضور المحامين والسمسار وعرض الدعوى وما هي تلك المساعدة التي كان يعد بها حمد باشا ثم قولوا اي داع دعا المحامين الى الاجتماع بمنزل الباسل باشا يا حضرات المستشارين ما دمتم تتنفسون في هذه الارض ولا تقيمون في السماء وما دامت طبيعتكم البشرية تقضي عليكم ان تختلطوا بالناس فان تسمحوا لآعمالكم كهذه ان تجري والا اصبح العدل في حيز السلعة يباع ويشترى والان اجلس رجائي عظيم في ان حكمكم سيكون رادعاً للذين تحدشهم نفوسهم ان يعبثوا بحرية القضاء وسمعته .

وقد قام بعده حضرة الاستاذ احمد محمد خشبه بك احد الاثنين المحامين عن فضيلة الاستاذ لشيخ المراغي المدعي بالحق المدني فقال اني اطلعت على اوراق التحقيقات وسمعت اقوال الشهود فتبينت ان هناك اقوالا غير بريئة وان المسألة تدور على الحكم الذي اصدره الشيخ المراغي والشيخ المراغي قد اصدر حكمه تبعاً لما جاء في الشريعة فلم يظلم احداً ولنا ندافع عن الحكم ولكننا نريد شيئاً اغلي . نريد ان نسترد السمعة الطاهرة وهي التي حدث بنا الى الحجيء الى هنا . وما هو الحكم الذي اصدره الشيخ المراغي اليس هو عدم الاختصاص بنظر قضية ميراث المرحوم سكاكيني باشا ؟ فالست عديلة تدعي انها الوارثة الوحيدة وهنري سكاكيني يدعي انه الوارث لانه ابنه وتنكر عليه عديلة هذا وتقول انه لقيط فالقضية فيها دعويان دعوى تقسيم التركة ودعوى النسب .

وهذه لم يحصل فيها نزاع اذن فلما نزع عليه في هذه الدعوى هو النسب والنسب لا يكون في المحاكم الشرعية اذ ان هنري هذا مسيحي ومعهد في الكنيسة

فكون هذا من اختصاص البطاركة وامتيازات اعدار كنائس قديمة اي منذ فتح القسطنطينية ، لا يمكن حصره في تاريخ الدولة فقط بل في تاريخ المدينة والشخصية وصار الطاريح يمكنه في كل هذه القضايا وكانت هذه السلطة بامر السلطان محمد الرابع حتى امر بتطبيق هذه القوانين على جميع البطاركة التي كانت في انحاء سلطنته . وفي ١٦٠٦ و ١٦٠٧ و ١٦٠٨ مرسومة سريفة ما دام قد حصل التراضي بين القانونين من ذلك يلحق اختصاص الحكم التشريعية

وانا انكلم كل هذا لاقول ان احكم اليدي انه ره التين الراعي هو حكم
 صحيح باه على القواير المؤذوعه من فريده ما عن العوض المدي فترك الكلام
 في التمس وجلس

وأمه به . سره الا ذا حمل طوفت نقل ان كل ما قاله زلمي هو ليثبت به
ان . كما انني سدره كذا في الراي صحيح . ووال اذا تزوج مسيحي بأمرأة
ورزق من اولاد ثم تزوج أخرى ورزق من اولاد ايضا . ذا توفي هذا الرجل
ذهب الاولون . ان اذا ذر الا . روي قيل لهم ان اولاد غير شرعيين لان
الراي بن جنة روي . مع في المسألة . فيقال يوت الاولاد الآخرون ؟

ثالثاً - رفعه في المحكمة في ذلك الوقتون يعيد نفسه فهو على حسب
المرور في رتبته - رتبة - إلى الأمانة منه لا يجوز تطابق قانون
الملك من المرسوم ولا هذا على اليهودي - ثم ذكر الموارثية هري الشرعية
في المجلس أي المحكمة - رتبة - ول أن مسألة - رتبة - وتمتص بها الجهات
المدنية دون - ماوان هري هو الذي تسمه الطلب إلى المحكمة بعد صدور حكم
البطريكةخانه ثم قدم صورة الطلب الذي قدمه هنري ومرفقانه - وقال عن مسألة
وفاته - ذكر كمي بستان ذكر المذكورة التي رفعها المحامي عن هنري في المجلس الملي
وقد بدأ إلى هيئة المحكمة (تبع)

مَوْضُوعَاتُ شَتَّى

الصدّاقة الدوليّة

تَمّة خطبة الدكتور مورتن هويل

— ٢ —

ولا ينبغي ان اغفل الاشارة الى مثال مجسم وظاهر جداً يبين لكم البون الشاسع بيننا وبين بعض جيراننا في ما اعدّه مشكّة اجتماع وادبية واسي به مؤتمر الافيون الدولي الذي عُمِد في جنيف في نوفمبر سنة ١٩٢٤ بقصد الوائيات المتحدّة غير مرة من سائر عديده الانبيوز ان يزعم من احداث في البلدان المختلفة الا القدر الضئيل الذي لا يفي الا باحتياجهم من الافيون ويستخرجونه للاغراض الطبية والعلمية لعلمها ان هذا المقار يستعمل في اوراخرى تسد آراب الذين يستعملونه وتضر بهم ضرراً ويبيلا وكان مندوبونا في ذلك المؤتمر بورتر أحد أعضاء مجلس الامة والاسقف برت وريت بلوكي لاسبانيا من على القول ان هذه التجارة المنهكة لا تفي الا باحتياجهم على الافراج الذي ذكرته وذلوا ان مواصلة هذه التجارة المفسدة تملأ خزائن الامة اثباتاً بها باذل على حساب ارواح الذين يدهنون استعمال هذه العقاقير وخراب جيوبهم وتقوسهم والذين يقتفون اثرهم وهم لا يحصونهم العدد

وعلى ذكر مسألة ثقافتهم هذا الشر: التبعة التي تقع على عاتق الحكومات التي ابدت تجارة الافيون لود ان التفت انظاركم الى حقيقة مهمة وهي ان الصينيين لم يكونوا قد

استعملوا الاميون ومستخرجاته حتى سنة ١٧٧٣ ولكن الهند كانت تنتج منه كميات كبيرة فشرعت شركة الهند الشرقية البريطانية من تلك السنة تصدره الى الصين وانتارنخ فبثنا بان حكمة الصين حاوت مراراً ان توقف تيار تجارته بين رعاياها واستعملهم له ولكن الا - العظيمة التي تؤيد شركة الهند الشرقية البريطانية اكرمت الصين بالقوة مرتين على الغاء منع هذا السم فانشر منذ ذلك الحين انتشاراً شمل ٦٠ مليوناً الى ١٠٠ مليون صيني وانا اترك لكم الحكم في هل هذا تصرف يابق بامة ندعو نفسها مسيحية بازاء امة يقال انها وثنية وهل كانت الحاجة ماسة وغير ماسة الى اظهار روح يختلف عن هذا الروح لمن اوطن انهم اخوتنا الضعفاء

١٠. قد اثرت في كثير من الملاحظات التي ابداهها الكاهن دونالدسن في محاضرة القاها في ٣٠ اكتوبر الماضي في كنيسة القديس مرتين ان ذي فيدس في لندن عما يحتاج اليه سلام العالم من البغبرات فقد قل ان السلام بين الامم هو اليوم أعظم غرض اعلم انظار العالم ومخ ان ميثاق الضمان يملئ البشرية المنهوك ببعض الامل ولكن لاميثاقى مولا بروتوكول يستطيع ان يحول السلام الدائم لان تأثير قطاع احرب ونسحقهمو تأثير سلبي بحت يزول اثره بب حد واحد نمنحن مفتقرون اذن الى تيه اشد تأثيراً ولا يتم الا في دائرة الروحات ويمر ن بمرحلة سمور الشعوب بحملتها وهذه القوة هي قوة الديانة لانه وانما وهي الى تبه الشعوب الى ان الحرب حربية وقد ظهرت علامات على حركة كهذه ومنه استيقظ شعور الشعوب فكل شيء مستطاع ويجب ان يطوي الجهاد الجديد في سبيل الصالح على التشتت وضع نظام جديد للصناعة» ثم اندر سامعيه «بان الحروب الجديدة امر لا مناص منه وهي غير بعيدة عنا ما لم تتحول الانظمة الصناعية الى مصالح اجتماعية اذ كيف تستطيع الامم التي هي في دسئها كالذئاب الخاطفة ان تجتمع معاً وتوظد اركان السلام في ارضها ولعالم ان انقسام العرى يزداد زيادة مستمرة بين اولئك الذين لهم مصالح في بلدان اجنبية وبين سواد الشعوب فقد

صار واضحاً للملايين من الناس ان لامم لا تحارب دفاعاً عن « التسرف » بل لاجل مصالح اصحاب الاموال وما حاربنا نحن لا نقاذ لارمن بل لاجل توسيع الاراضي . احراز بحر الزيت . وختم نكدن دنا لدن كلامه بقوله ان هذه الامور باتت معروفة كما باتت معروفاً ان الشعوب تحب بوطنية عامة وان ذلك الحلم أخذ يحرك شعورها الى ان تستيقظ تنزل الى ميدان الصراع مع رجال الصحافة ورجال المال الذين هم علة الحروب » وازاف الى ذلك « ان المستقبل رهين السلام المشير »

وفي الربيع الماضي كتب الي فاضل يشغل مركزاً سامياً في مجلس جمعية كبيرة تسعى لتوطيد السلام الدولي ومن رجال التعليم العظام في اميركا والعالم كتاباً خاصاً يطلب مني ان ابدي له ملاحظات في هذا الغرض العظيم المرغوب فيه وقد رأيت ان خير ما أفعله في ختام هذا البحث ان اتلوا عليكم الآراء التي اعربت عنها في كتابي عن الامور الجوهرية التي تحتاج اليها شعوب البلدان المختلفة لتعميد السبيل الى حاة فكرية يمكن ان يسود بها السلام العام في رأيي . نقلت وصلي كتابك الذي تشير فيه الى هبة المستر كرنجي اسلام الدولي وتساألني ان ابدي لك ما يعن لي من الملاحظات في ترويج الفائدة التي تعود من هذا القبيل الى آخر ما ذكرت . وقد تأخرت كثيراً في الاجابة على سوءالك لسبب الجفاء السياسي الذي وقع هنا عند وصول كتابك وسفري عقب ذلك . بالاجازة لزيارة اكبر العواصم الاوروبية ومع ذلك فلا اجد في نفسي رغبة في الاطالة والاسهاب حتي في هذا الوقت . واليك آرائي التي انا مقتنع بها في ماتمس الحاجة اليه الآن في الولايات المتحدة للمتابرة على تلك المبادئ ، الاولية الضرورية جداً لاستمرار رخاء شعبنا وتوفير السعادة والقناعة له . وانا على يقين من ان ما يتطبق على شعبنا في هذا الصدد يتطبق انطباقاً تاماً على امم العالم المسيحية بنوع خاص

واول شيء هو انه يتعين على شعبنا من أولئك الذين يشغلون أعلى المراكز السياسية

والاجتماعية والصناعية والكشفية الى اصغر عامل في التارخ أو في الماحم ان يعترف بما لشرائع الالهية وقوانين البلاد من السلطان واهمية اعتراف كهذا يجب ان يشمل في الحقيقة جميع الشرائع والقوانين داية كانت او قومية او حكومية - افول ذلك لانه قد وجهت في المدة الاخيرة انتقادات كثيرة جداً لبعض قوانين حكومتنا وقوانين اتحاد الولايات الاميركية وانا اشير الآن نوع خاص الى التعديل الثامن عشر لقانون فولستد فقد كان انتقاد كبار رجال التربية عندنا في اميركا والمارج لهذا القانون المعدل مشجعاً لتعبنا هناك ذهنياً على مخالفته فولاً وعملاً سواء كان أولئك النافذون قد قصدوا ذلك او لم يقصدوه . وبتى ارتكب المرء ذنباً كهذا اصبح فوضوياً في ميرله وتأثيره قليلاً او كثيراً . وعندى ان موقف الكثيرين من معلمينا ورجالنا الشاغرين المراثر العالية في مختلف اعمال الحياة في هذه المسألة كانت له يد في تعاضد الجرائم اذ يطفو الان على الولايات المتحدة وهذا امر يقضى تضافر عدد غير قليل من الرجال امثال القاضي اليرت جر كي الذي لم يولد بد اميركي مثله في الوطنية والنبيل لاجل التغلب على هذا التأثير المفسر . ولي ملاحظة اخرى في تحين حالة العالم وقد وحت ايناً الى هذه المسألة التي سألت عنها انتقادات من كثيرين من رجالنا واعني بها انتشار الشك وعدم الايمان بكل ما هو فوق الطبيعة انتشاراً ضاراً تدل عليه الانتقادات الهادمة للكتاب المقدس والمقوضة لسلطة يسوع المسيح وانكار الوصية وعدم تصديق معجزاته ولا سيما معجزة قيامه وصعوده وكل ما هو ذو اهمية جوهرية في تعاليم الانجيل الخاصة به فهذا الشك قد افسد الآداب كثير ولم يبق على ما رى الامم ران تستمد منهما التوبة

المصدر الاول هو الله والاعتراف بوجوده في كل مكان وعلمه بكل شي ومشيئته واستعداده الدائم لمنح الحكمة للذين يدعونه فقد تعلمنا انه يلاحظنا بعنايته حتى ان شعرة من رؤسنا لا تسقط الى الاوض من دون علمه « فكم يكون

اهتمامه عظيماً اذن بكل ما هو ضروري لحيانا وسعادتنا
 والمصدر الثاني هو تصافر خير رجال العالم من ذوي العقول والقلوب الكبيرة على
 العمل لاحل السلام العام وهذا يحتاج الى بث الشعور الملائم بين شعبنا لا في
 المناطق الزراعية فقط بل في مداما ايضاً لكي سير اخيراً على القواعد التي رسمها
 لنا مؤسس جمهوريتنا ونستمر في ان نكون امة تعبد الله . فعلى الآباء المسيحيين
 وعلى جميع الذين يؤلفون محيط الطفل ان يشجعوا هذا الشعور فيه ثم على المعلمين
 في المدارس والكتيبات والجامعات الذين عهد اليهم الوالدون في تربية اولادهم
 ان يفعلوا ذلك . وانا اوافق بكل قلبي على كلمات الرئيس كولدج في خطبته
 الاخيرة امام المجلس الوطني للكائس المستقلة وهي «ان النمو العقلي فقط يزيد
 الارتباك والبلبلة ما لم يقو بنمو ادبي ولا علم لي ينبوع آخر غير ينبوع الديانة
 تستمد منه القوة الادبية »

وخلاصة القول ان ما تحتاج اليه الشعوب هو حياة دينية صحيحة باسمي معانيها
 كذلك التي كانت سائدة في الايام الاولى لجمهوريتنا

اقدم مدينة

ان اقدم مدينة في العالم هي دمشق فقد احتفل تونوموزيس الثالث ملك مصر في
 عاصمته طيبة بعيد استيلائه عليها . وكان اليعازر خادمه ابراهيم الذي اتى بروبيكا
 الجميلة الى ان سيده من سكنها . وعقد اشاب زوج جيزابل الفحورة اتفاقاً مع
 احد ملوكها تعهد له فيه بترميم طرقاتها . وقاومت هذه المدينة جيوش الصليبيين
 فارتد عنها نخذه لين يمتثلون بذيول القتل . وامتلات ايام المماليك بالمهاجرين
 والملاحين اليها من الاتراك والتركس . واكتسحتها الحيوش التاتارية ونهبتها
 وحرقتها مرتين ولما خضعت للتبر التركي على ايام السلطان سليمان القانوني كترت
 فيها المعابد والمساجد والتكايا

القضاء المختلط

في تركيا

ان الترك وان يكونوا قد تخلصوا من الامتيازات الاجنبية فان سلطة هذه الامتيازات لم يتقلص ظلماً عن البلاد تماماً من الوجهة القضائية لان معاهدة لوزان اوجبت على الترك — في المادة ٩٢ الى المادة ٩٦ من تلك المعاهدة — ان يؤسسوا في بلادهم قضاء مختلطاً يرجع اليه في القضايا ذات العلاقة بالاحاب . ولهذا القضاء المختلط محاكم متعددة بتعدد الدول التي لها في تركيا رعاية يستفيدون من ذلك . وقد اطلعنا في الصحف التركية على نظام المحكمة الفرنسية المختلطة فرأينا ان نلخص بعض المواد المهمة منه

تتألف المحكمة الفرنسية المختلطة — بحسب المادة ٩٢ من معاهدة لوزان — من رئيس وقاضيين والاحكام تصدر منها بالاكثريه

وقد جعل مركز هذه المحكمة في بناء وزارة المعارف القديمة في الآستانة . ولكن هذا لا يمنع المحكمة المختلطة من ان تعقد اجتماعاتها في غير هذا المكان اذا شاءت ، على ما جاء في المادة ٩٥ من معاهدة لوزان

وعلى المحكمة المختلطة ان توالي اجتماعاتها للاسراع في تنجيز القضايا التي لديها ، بحيث لا تزيد مدة الراحة فيها على ثمانية اسابيع في السنة

واما الرتبة في هذه المحكمة هي اللغة الافرنسوية ، وجميع الاوراق التي تصدر منها تكتب بالافرنسوية ، ولكن على المحكمة ان تقدم للمتقاضين امامها ترجمة ما يطلبونه ، من الاوراق على ان يدفع طالبو الترجمة نفقتها

اما المرافعات فيجوز ان تجري امام هذه المحكمة باللغتين التركية او الافرنسوية حتى لو اقضي الامر استخدام مترجمين

ويمحوز ان يقوم بوظيفة المحاماة امام هذه المحكمة جميع المحامين المقيدين في نقابتي المحامين الفرنسية والتركية ، وجميع المدرسين في كليات الحقوق في فرنسا وتركيا ، وجميع الاعضاء والمشاركين في مجمع الحقوق الدولي . ومع ذلك يمكن ان يحرم من المحاماة امام هذه المحكمة كل من حاول مس كرامتها من تقدم ذكرهم ويمحوز لندوبي الحكومات ذات العلاقة بهذه المحكمة ان يمثلوا امامها حكوماتهم او مواطنيهم المحتاجين او الذين لا يستطيعون اجابة دعوة المحكمة من ابناء قومهم ، ولهؤلاء المندوبين — فضلاً عما تقدم — حق التدخل في كل وجوه القضية ، وان تبلغ اليهم جميع الاوراق التي تبلغ عادة للفريقين المتقاضين والاوراق والمستندات المكتوبة بغير اللغة الفرنسية وترجم بواسطة مترجم محلف ، او يصادق على صحة ترجمتها رئيس فلم التسجيل في الحكومة التركية ، او تكون معترفاً بصحة ترجمتها من الفريقين المتقاضين — الاهرام —

حوادث القتل

تبين من الاحصاءات التي اجرتها الحكومة الاميركية ان معدل القتل في مدينتي نيويورك وشيكاغو واحد في اليوم على حين ان المعدل في لندن واحد في اسبوعين وفي انكلترا وويلس اللتين تعدان اربعين مليوناً كان عدد القتلى فيهما سنة ١٩٢٣ اقل بمئتين من حوادث القتل في مدينتي نيويورك وشيكاغو . وقد تبين ايضاً انه في اثناء العشرة سنوات المنتهية بسنة ١٩٢٣ من الاحصاء الذي اجرته جمعية المحامين الاميركية ان مئة الف من رجال الولايات المتحدة ماتوا بالتسمم او المسدس او بالمدينة . ويقول المستر تشلد احد شعراء الولايات المتحدة سابقاً في ايطاليا ان هذا العدد اخذ بالازدياد سنة عن سنة وقد بلغ عدد القتلى سنة ١٩٢٣ عشرة الآف وسنة ١٩٢٤ احد عتس الفاً وعدد الجرائم اخذ بالازدياد بالنسبة الى ازدياد السكان وتكاثرهم . وقد قابلت الحكومة معدل القتل في ثلاثين مدينة اميركية سنة ١٩٠٠ فوجدته خمسة في المائة اما الآن فعشرة —

معاهدة حدة

بين بريطانيا والسعودية

فيما يلي صورة الاتفاقية الموقعة بين السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود والسير جلبرت كلايتون بشأن الحدود بين نجد وشرقي الاردن والمخاضات التي دارت بينهما بهذا الحد

نظراً لملحقات الواية الساندة بين الحكومة البريطانية السامية من جهة وسلطان نجد وملحقاتها من جهة اخرى . ونظراً لرغبتهما في تعيين الحدود بين نجد وشرقي الاردن وتسوية بعض المسائل المتعلقة بذلك اختارت الحكومة البريطانية السامية السير جلبرت كلايتون ، كي بي ، اي سي ، بي ، سي ، م جي ، و عيخته مندوباً مفوضاً عنها لعقد اتفاقية بهذا الشأن مع السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل آل سعود بالنيابة عن نجد . وبناء عليه تداق السلطان عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود والسير جلبرت كلايتون وتعاهدا على المواد الآتية :

المادة الاولى

يتمدد الحد بين نجد و شرقي الاردن في الجهة الشمالية الشرقية من نقطة تقاضع دائرة الطول ٣٩ (شرقي) ودائرة العرض ٣٢ (شمالي) حيث تنتهي الحدود بين العراق ونجد ويمتد على خط مستقيم الى نقطة تقاضع دائرة الطول ٣٧ (شرقي) بدائرة العرض ٣٠ ، ٣١ (شمالي) فيتبع دائرة الطول ٣٧ (شرقي) الى نقطة تقاضعها بدائرة العرض ٢٥ ، ٣١ (شمالي) ثم يتمدد من هذه النقطة على خط مستقيم الى نقطة تقاضع دائرة الطول ٣٨ (شرقي) بدائرة العرض ٣٠ (شمالي) تدركاً ما يبرز من اطراف وادي سرحان لنجد ، ثم يتبع دائرة الطول ٣٧ (شرقي) الى نقطة تقاضعها

بدائرة العرض ٣٥. ٣٩ (٣٦ في الم - ريسنة في برقع البحر) في هذه الاندقيه
فهي الخريطة المعروفة بالدالية آسيا مقاييس واحد على مليون

المادة الثانية

تعهد حكومة نجد بن لا قيم اي حرس في كتاب والا تستعملها والمطقة في
جواءها كنقطة عسكرية اما ادارت حاجه في حين من الاحيان لاتخاذ تدابير
يجوز لحدود بمحاطه على الامن او لا - غرض آخر يستوجب حشد القوات
العسكرية المسلحة فتتعهد بأن تحرر حكومة صاحب الجلالة البريطانية لذلك في
اقرب وقت وعلاوة على ذلك تعهد بأن تمنع قواتها من التعدي على اراضي شرقي
الاردن بكل مملكتها من الوسائل

المادة الثالثة

منعاً لسوء التفاهم اذ قد يرسل في الحوادث التي تقع بقرى الحدود، وتوثيقاً
لعري الثقة المتبادلة بين الطرفين والتعاون النكلي بين حكومة صاحب الجلالة
البريطانية وحكومة نجد، يتفق الفريقان على القيام بمحادثات متواصلة بين المعتمد
البريطاني في شرقي الاردن او منده به وبين حاكم وادي سرحان

المادة الرابعة

تعهد حكومة نجد بصيانة جميع الحقوق التي تمتع بها في وادي سرحان القبائل
غير الناعه لبد سواء كانت حقوق الرعي او السكن او الملكية او ما يشبه ذلك من
الحقوق النابعة بتسري ان تمتنع تلك القبائل - ما دامت بارلة ضمن حدود نجد،
للقوانين الدالية التي لا تمس هذه الحقوق وتعامل حكومة شرقي الاردن نفس المعاملة
رعابا نجد المتمنعين بحقوق ثالثة في شرقي الاردن شبيهة بالحقوق المذكورة

المادة الخامسة

تعترف كل من نجد وشرقي الاردن است اعز من قبائل العشائر الفاضلة في

اراضيها على اراضي الحكومة الاخرى اعتداء، يستلزم عقاب مرتكبيه عقاباً صارماً من قبل الحكومة التابعة لها وان رئيس العشيرة المعتدية يعد مسوؤلاً ولا

المادة السادسة

(أ) تؤلف محكمة خاصة بالاتفاق بين حكومتي نجد وشرقي الاردن تلتزم من حين لآخر للنظر في قماصيل اي تعد يقع من وراء الحدود ولا حصاء الاضرار والخسائر وتعيين المسؤولية ويكون تأليف هذه المحكمة من عدد متساو من ممثلي حكومتي نجد وشرقي الاردن وتعهد رئاستها الى شخص آخر من غير الممثلين المذكورين تتفق على اختياره الحكومتان ، تكون قرارات هذه المحكمة قطعية ونافذة

(ب) بعد تعيين المسؤولية وتحقيق الاضرار والخسائر الناشئة عن الغزو واصدار المحكمة قرارها بذلك تقوم الحكومة التابع لها المحكوم عليه بتنفيذ القرار المذكور وفقاً لعادات العشائر ، بموافقة المحكوم عليه كالجاء في المادة الخامسة من هذه الاتفاقية

المادة السابعة

لا يجوز لعشائر احدي الحكومتين اجتياز حدود الحكومة الاخرى الا بعد الحصول على رخصة من حكومتهم ، وبعد موافقة الحكومة الاخرى مع العلم انه لا يحق لاحدى الحكومتين ان تمتنع عن اعطاء الرخصة او الموافقة اذا كان السبب في انتقال العشيرة لداعي الرعي ، عملاً بمبدأ حرية الرعي

المادة الثامنة

تعهد حكومتا نجد وشرقي الاردن بان تقف بكل ما لديهما من الوسائل ، غير الطرد واستعمال القوة ، في سبيل انتقال كل عشيرة او فخذ من احد القطرين الى الآخر الا اذا جرى هذا الانتقال بمعرفة حكومتهم ورضاهما وتعهد الحكومتان بان تمتنع عن تقديم الهدايا اياها كان نوعها للمنتحذين من البلاد التابعة للحكومة

الآخري ، وبأن تنظر بعين السخط الى كل شخص من رعاياهما يسعى للاستجلاب
العشائر التابعة للحكومة الآخري او تشجيعهم على الانتقال من بلادهم الى
البلاد الآخري

المادة التاسعة

لكل من حكومتى نجد وشرقي الاردن ان تتخبر مع رؤساء وشيوخ عشائر الحكومة
الآخري في الامور الرسمية او السياسية

المادة العاشرة

لا يجوز لقوات نجد وشرقي الاردن ان تتجاوز حدود بعضها البعض بقصد تعقيب
المجرمين الا برضى الحكومتين

المادة الحادية عشر

لا يجوز رضوخ العشائر الذين لهم صفة رسمية او لهم رايات تدل على انهم قواد
لقوات مسلحة ان يظهروا راياتهم في اراضي الحكومة الآخري

المادة الثانية عشر

على كل من حكومتى نجد وشرقي الاردن ان تمنح حرية المرور لجميع المسافرين
او الحجاج بشرط ان يخضع هؤلاء للقوانين الخاصة بالسفر والحج المرعية في نجد
وشرقي الاردن ، وعلى كل من هاتين الحكومتين ان تحجب الحكومة الآخري باس
قانون قد تسنه في هذا الخصوص

المادة الثالثة عشر

تتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية ان تضمن حرية المرور في كل حين
للتجار من رعايا نجد لقضاء تجارتهم بين نجد وسوريا ذهاباً واياباً وان تحصل على
الاعفاء من الضرائب الكركية وغيرها لجميع الاموال المارة التي تجتاز منطقة

الانتداب في مرورها من نجد الى سوريا او من سوريا الى نجد على ان تخضع التجارة وقوافلهم لما قد يلزم من التفتيش الكركي وان يكونوا حاملين وثيقة من حكومتهم تشهد انهم تجار مشروعون وسرطان تنسج القوافل التجارية ذات الاموال المحملة طرقاً معروفة سيتفق عليها فيما بعد لمدخول في منطقة الانتداب والخروج منها مع العلم ان هذه القيود لا تسرى على القوافل التجارية التي تقتصر تجارتها على الابل والحيوانات ولا على العشائر التي تستقل بمقتضى المواد السابقة من هذه الاتفاقية وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بان تحصل على غير ذات من التسهيلات الممكنة للتجار من رعايا نجد المارين بمنطقة انتدابها

المادة الرابعة عشر

تبقى هذه الاتفاقية نافذة مادامت حكومة صاحب الجلالة البريطانية مكلفة بالانتداب على شرقي الاردن

المادة الخامسة عشر

قد دونت هذه الاتفاقية باللغة الانكليزية واللغة العربية ووقع كل من الطرفين المتعاقدين نسختين من النص العربي ونسختين من النص الانكليزي و يكون للنصين قيمة رسمية واحدة وكن اذا وقع اختلاف بين النصين في تفسير مادة من هذه الاتفاقية فيرجع الى النص الانكليزي

المادة السادسة عشر

تعرف هذه الاتفاقية بانفاية حدّة . وقعت هذه الاتفاقية في حده في الخامس عشر من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٤٤ الموافق ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٥

اطم والتوقيع

عبد العزيز

التوقيع

جلبرت كلايتون

الدولة

الدولة جمعية سياسية وجدت للوصول الى هدف معلوم وغاية معروف. وهي تتألف من اربعة عناصر .

١ — الشعب هو من اهم العناصر الاولى للدولة وقد كان المؤلفون في الادوار الغابرة يجهدون انفسهم لتعيين العدد الاصغر من الاشخاص الذين تتألف منهم الدولة لكن القواعد الحقوقية الخاضرة لا ترى ضرورة للخوض في مثل هذه الابحاث بل بكتفي ان يشترط في كيان الدولة ان يكون عدد شعبها كافياً للدفاع عنها وقادراً على ادارة البلاد بمنافع ثروته اذ لاجابة للجمعيات السياسية التي لم تتوفر فيها هذا الشرط الاساسي .

٢ = الاراضي وهي ايضاً من العناصر الاساسية للدولة لذلك لانعتبر القبائل الرحل دولة من الدول . اكن الزراع في قضايا الحدود لا يكون مانعاً لتكون هذا العنصر ولا يشترط ان تكون البلاد كلها كتلة واحدة فالمستعمرات ايضاً تعد من اجزاء البلاد .

٣ = الحكومة وهي ايضاً من العناصر التي لا بد من وجودها في تكون الدولة لتمثلها في الامور الداخلية والخارجية لا من الوجهة الدولية بين الدول — من حيث اوضاعها السياسية واوضاعها المختلفة وبكفي ان تعرف الرجال الذين يديرون دفة السياسة في البلاد معرفة صحيحة .

الهدف والغاية

٤ = يجب ان يكون لهذه الجمعية غاية اجتماعية او مال سياسية ترمي لحفظ استقلال البلاد وصيانة حقوق الاهلين .

فعدم تحقق هذا الشرط الرابع في الجمعيات العلمية والشركات التجارية منها بلغت قدرتها ومكانتها مانع لا اعتبارها دولة من الدول وعليه فشركة الهند السريعة التجارية التي استمرت حتى سنة ١٩١٠ وكانت لها جيش واساطيل واستولت من قسم كبير من ارضها وادارت البلاد تحت حكمها وبصرايح لم تخرز اصفة الدولية وظلت تابعة لبريطانيا العظمى حتى انجلائها . وكذلك الجمعيات التي تؤلف بقصد لنهب والسلب لا تعتبر دولة اما اذا كانت حضارة البلاد لانماثل حضارة الاوربيين الحاضرة واذا كانت منحطة عنها فلا يكون ذلك سببا مقبولا لحرم ان هذه الدولة من التمتع بحقوق الدولة وعلى هذا فالحكومات يجب لا تعترف بها كدول مستقلة تمام الاستقلال ومثال ذلك دولة الحبش فمهما كانت حضارتها منحطة عن الحضارة الاوربية فالحقوق الدولية تعترفها دولة مستقلة لتوفر العناصر الاربعة المار ذكرها بها .

الدولة

الدولة مص معنوي نشأ من الاهالي والاراضي والحكومة وتمتاز على غيرها من الاشخاص المعنوية بالسيادة . فالسيادة هي قوة عالية نعم جميع الاشخاص وحق من حقوق الأمة تقوم بانهاذها الحكومة والجمعية التي لها حق السيادة لا تخضع لاوامر غيرها ولا تقدر لنفوذ احد بل تكون مستقلة استقلالاً تاماً في جميع اعمالها لان الدول صاحبة السيادة لها الحرية الكاملة بانتخاب شكل حكومتها وادارة شؤنها . بلادها ومن التواوين ووضع الانظمة المقتضية لها وبذلك تتجلى السيادة بالداخل .

واما في الامور خارجية فتظهر السيادة بالاستقلال اي بالمساواة التامة في الحقوق والمباحات بين الدول . ويتجلى ذلك في حرية عقد العهود واشهار الحرب وما شاكلهما من العلامات الدولية وان تقسيم السيادة الى قسمين السيادة

الداخلية والسيادة الخارجية تقسم غير صحيح لأن السيادة قوة عامة لا تقبل التجزئة والتبعض ولكن قد يتبدل شكلها الظاهري بتبدل البيئة التي تنفذ فيها فتكون بطرز الامر والنهي في البيئة الداخلية وبشكل الاستقلال في الخارجية ولكن هذا التبدل الظاهري لا يستلزم تجزئتها . بتبدل ماهيتها الحقيقية لأن تجزئة السيادة تستلزم وجود قوتين مختلفتين في مملكة واحدة وهذا يتعذر كتعذر وجود جسمين في حين واحد بأن واحد .

فالسيادة اذاً من اهم المميزات التي تمتاز الدول بها على غيرها من الاشخاص المعنوية وهي حق من حقوق الأمة لا يقبل التجزئة والتبعض لكننا نرى بالرغم من ذلك كثيراً من الدول لها سلطة داخلية تمتد تصرف شؤونها كيفما تشاء وتضع قوانينها ونظمها حسبما تنتهي ولكن سيادتها الخارجية سلبت منها ولم يبق لها الحرية التامة لمقد العبود واشهار الحروب فالعلماء القائلون بوحدة السيادة لا يعتبرون امتثال هذه الجمعيات دولاً . ولكن كثيراً من العلماء ينظرون الى هذه القضية من الوجهة العلمية فيقسمون الجمعيات السياسية الى قسمين .

القسم الاول

الجمعيات السياسية التي نالت سيادتها الداخلية بموافقة دولة واحدة فهم لا يعتبرون دولة من الدول كاستراليا وزيلندا الجديدة . الترسفال وكثير من المستعمرات البريطانية التي منحت اعلمها الحرية الداخلية التامة فاصبح لها مجالس نيابية ووزارة مسؤولة لدير شؤونها الداخلية وقد ارتأى الأمم ولكن لما كانت هذه الاوضاع السياسية منحة من منح الحكومة البريطانية وطريقة من الطرق الادارية التي تتخذها لحسن ادارة مستعمراتها فلها الحق بتبديل هذه الاوضاع التي استندت لوضعها وتأسيسها الى قوانينها الداخلية .

القسم الثاني

الجمعية السياسية تستند باستقلالها الداخلي الى عهد دولي كامارة البلغار قبل ان تنفك عن تركيا عام ١٩٠٨ فقد كانت مستقلة استقلالاً تاماً في شؤونها الداخلية ويستند استقلالها الى عهد دولي لا يمكن للدولة التركية ان تفسخه بالعلماء يعتبرون امثال هذه الجمعية السياسية دولة من الدول الويبرون عن هذه السيادة بالسيادة الدافضة ولا شك ان الرأي الاول هو اقرب الى الحقائق العلمية من رأي الثاني الذي ينطبق على العقليات والية تمام الاطباق .

مجملة المعارف

وشى الله بعد الله من هم ام السدي الى زيد فقال له انه هجك فقال اجمع بينك وبينه قال نعم فبعث زيد الى ان همام وثق به وادخل الرجل بيتاً فقال زيد يا همام اعني ان هجوتي امك قال اصبحك الله . فمعت . ولا انت لملك بائع فقال ان هذا الرجل اخواني واخرج الرجل فاطرق ان همام هنيهة ثم اقبل على الرجل فقال :

انت امرؤ اما اتمنتك خالفاً فحنت واما قلت قولاً بلا علم
فانت من الامر الذي كان بيننا بمنزلة بين الخيانة والاثم
فاعجب زياد بجوابه واقصى الرجل ولم يقبل منه .

القوانين المستحدثة

معاهدة بين الدولة المنتدبة

وبين حكومة الولايات المتحدة بشأن حقوق رعاياها في فلسطين

صدقت حكومة جلالة الملك وحكومة الولايات المتحدة في اليوم الثالث من شهر كانون الاول سنة ١٩٢٥ على معاهدة بشأن حقوق حكومة الولايات المتحدة ورعاياها في فلسطين .

وقد تصدرت هذه المعاهدة صك انتداب فلسطين بكامله لالة على اعتراف حكومة اميركا به وذكرت بعده المواد الآتية :

المادة ١ - توافق الولايات المتحدة على ان تدار فلسطين من قبل حكومة جلالة الملك البريطانية طبقاً لتعويض صك الانتداب المبين اعلاه وذلك مع مراعاة احكام هذه المعاهدة .

المادة ٢ - تمتع الولايات المتحدة ورعاياها بجميع الحقوق والمنافع المضمونة بأحكام صك الانتداب لاعتناء جمعية الامم ورعاياها بالرغم من كون الولايات المتحدة ليست عضواً في جمعية الامم

المادة ٣ - تراعى - توتر رعايا الولايات المتحدة في الاملاك التي يملكونها في البلاد المشمولة بالانتداب ولا يحجب بها أية طريقة كانت

المادة ٤ - يرسل الى حكومة الولايات المتحدة نسخة من التقرير السنوي الذي تضعه الدولة المنتدبة بمقتضى المادة الرابعة والعشرين من صك الانتداب

المادة ٥ - يكون لرعايا الولايات المتحدة الحرية في تأسيس وإدارة المعاهد التهذيبية والخيرية والدينية في البلاد المشمولة بالانتداب ولهم ان يقبلوا الاشخاص الذين يتقدمون اليهم من تلقاء انفسهم وان يعلموا اللغة الانكليزية على ان يراعوا احكام القوانين لمحلية لصيانة الامن العام والآداب العامة .

المادة ٦ - ان معاهدات تسليم المجرمين الموقعة او التي ستوضع موضع الاجراء فيما بعد بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والمعاهدات الاخرى المعقودة او التي ستوضع موضع الاجراء بين الحكومتين بشأن تسليم المجرمين او الحقوق القضائية تسري على البلاد المشمولة بالانتداب

المادة ٧ - لا يؤثر في نصوص هذه المعاهدة اي تعديل يجري في شروط صك الانتداب ما لم تكن الولايات المتحدة قد وافقت على ذلك التعديل .

قال في من قيس :

اقذف السرج على الما	هر	وقرطه	اللاجاما
ثم صبّ الدرع - في رأ	مي	وناواني	الحساما
فمضى اطلب انت لم	اطلب	الرزق	غلاما
سأجوب الارض ابغيه	حلالاً	لا	حراما
فلعل الظعن يتني ال	فقر	او	يدي الحامما

قانون التحكيم

قانون ينص على احوالة الاختلافات على التحكيم وعلى الاصول
الواجب اتباعها في التحكيم وتنفيذ الاحكام التي يصدرها المحكمون
من المندوب السامي لفلسطين بعد استشارة المجلس الاستشاري ما يلي :-

- ١ - يطلق على هذا القانون اسم «قانون التحكيم لسنة ١٩٢٦»
- ٢ - في هذا تعني القانون الاصطلاحات التالية المعاني المخصصة لها الا اذا دل
سياق الكلام على عكس ذلك
- تعني كلمة «الاتفاق» اتفاقاً كتابياً لاحالة الاختلافات الحالية او المستقبلية على
التحكيم سواء نمي المحكم في ذلك الاتفاق او لم يسم
ونعني كلمة «المحكمة» المحكمة المركزية
- تعني كلمة «القاضي» رئيس المحكمة المركزية او احد اعضاءها
- ٣ = لا يجوز النكول عن الاتفاق الا باذن من المحكمة او باتفاق الفريقين مالم
ينص الاتفاق على خلاف ذلك ويكون له نفس المفعول من جميع الوجوه كما لو
كان قرارا صادرا من المحكمة

- ٤ - يعتبر الاتفاق شاملاً للاحكام المبينة في جدول هذا القانون بقدر ما
يمكن تطبيقها على الامر المحكم به في الاتفاق الا اذا نص على عكس ذلك
- ٥ - اذا شرع احد الفريقين او اي شخص اخر يدعي حقاً بواسطة او بالوكالة
عنه في اتخاذ اجراءات قانونية امام احدى المحاكم ضد الفريق الاخر او ضد اي
شخص يدعي حقاً بواسطة او بالوكالة عنه في شأن اي امر تم الاتفاق على احواله

للتحكيم ، يجوز لاي الفريقين في تلك الاجراءات القانونية ان يطب من المحكمة في اي وقت كان بعد حضوره امامها وقبل الدخول في تلك الاجراءات ان توقف تلك الاجراءات . ويجوز للمحكمة او القاضي ان يصدر امراً بتوقيف الاجراءات اذا اقتنع بعدم وجود اسباب كافية تحول دون احالة الامر على التحكيم حسب الاتفاق وبان طالب توقيف الاجراءات كان عند الشروع في الاجراءات مستعداً للقيام بجميع التدابير اللازمة التي تؤدي الى حسن سير التحكيم وانه لا يزال كذلك

٦ - (١) يجوز لاحد الفريقين في اية حالة من الحالات التالية اي : -

(١) اذا نص الاتفاق على احالة الامر على محكم منفرد ولم يتفق الفريقان على تعيين ذلك المحكم

(ب) اذا رفض المحكم المعين القيام بالتحكيم او كان غير اهل لذلك او توفي ولم يعين الفريقان خلفاً له

(ج) اذا كان للفريقين او المحكمين حربة تعيين فيصل او محكم ثالث ولم يعينه

(د) اذا كانت الفصيل او المحكم الثالث المعين قد رفض القيام بالتحكيم او كان غير اهل لذلك او توفي ولم يبين الاتفاق ان في النية عدم تعيين خلف له ولم يعين الفريقان او المحكمان خلفاً له

ان يبلغ اعلاناً كتابياً الى الفريق الاخر او المحكمين طالباً تعيين ذلك المحكم او الفصيل

(٢) - اذا لم يتم هذا التعيين خلال ١٥ يوماً بعد اجراء التبليغ يجوز للمحكمة او القاضي بناء على طلب الفريق الذي بلغ الاعلان ان يعين محكماً او فيصلا يكون له سلطة النفاذ في احوال وافراد حكمه بنفس الصورة كما لو جري تعيينه باتفاق الفريقين

٧ - اذا نص الاتفاق على احالة الامر الى محكمين اثنين او اكثر يعين كل فريق

قانون مدل لقانون صلاحية محاكمة الصلح

لسنة ١٩٢٤

سن المذاب - امي ما طان بم اة - رة - س - لا - ندي - اي :

١ - - يطاق على هذا قانون اسم « قانون الصلح » قانون صلاحية محاكمة الصلح لسنة ١٩٣٥ . و يسمى قانون صلاحية محاكمة الصلح لسنة ١٩٣٤ . يشار اليه فيما بعد بالقانون المصري لهذا القانون . كما قانون صلاحية محاكمة الصلح لسنة ٩٢٤ و ١٩٢٥

٢ - الفيت المدة الاولى من قانون الاصري واستعويض عمالي : -

١ (١) لمحاكم لصلح الصلاحية في القضايا التالية :

(١) الجرائم التي تزيد الحد الأقصى للعقوبة المعينه لها على الحبس سنة واحدة او الغرامة ١٠٠ جنيه مصري والجرائم المنوه عنها في المواد المذكورة في القسم الاول من جدول هذا القانون .

وبشروط في ذلك ان لا يجوز لمحاكم صلح عند ارة ب - بزم كهذا ان يشار حكماً بالحبس تزيد مدته على السنة او بغرامة تتجاوز المائة جنيه مصري او كلا هاتين العقوبتين اذا احال القانون ذلك . وبشروط ايضاً ان لا يجوز لمحاكم صلح ان يجري محاكمة شخص ارتكب جرمًا من الجرائم المبينة في القوانين المذكورة في القسم الثاني من جدول هذا القانون .

(ب) دعاوي اعادة البد على الاموال غير المنقولة ايما كانت قيمتها .

(ج) دعاوي افراز الاموال غير المنقولة والمهاياة .

(د) اية دعاوى حقوقية اخرى لا تزيد فيها قيمة المدعى به او العطل والضرر المطلوب على المائة جنيه مصري .

(هـ) الدعوى المتقابلة بذات القيمة او المقدار المدعى به في الدعوى الاصلية بشرط انه متى نشأت الدعوى المتقابلة عن نفس الشيء المدعى به او عن ظروف الدعوى الاصلية نفسها ، يجوز لحاكم الصلح ان ينظر في الدعوى المتقابلة معها بلفت القيمة المدعى بها .

- ٢ - ليس لحاكم الصلح صلاحية النظر في الدعاوى الجنائية او الحقوقية او الدعوى المتقابلة التي تستوجب اصدار قرار بشأن ملكية الاموال غير المنقولة .
- ٣ - للمندوب السامي في مجلسه التنفيذي ان يعدل من وقت الى آخر نصوص الجدول الملحق بهذا القانون .

الجدول

القسم الاول

الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٢٦ و ١٣٠ و ١٣٣ ، وفي القسم الاول من المادة ١٧٩ و المواد ٢٣٤ و ٢٣٩ و ٢٤٠ و ٢٥٠ من قانون الجزاء العثماني .

القسم الثاني

الجرائم المنصوص عليها في ١٥٠ و ١٥٩ و ٢٠٠ و ٢٠١ و ٢١١ من قانون الجزاء العثماني .

الجرائم المنصوص عليها في قانون المطاوعات العثماني المؤرخ في ١١ رجب سنة ١٣٢٧ بصيغته المعدلة .

الجرائم المنصوص عليها في قانون العلامات التجارية الفارقة لسنة ١٩٢١ .

بَابُ الْإِسْتِغْنَاءِ

خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز في الاستانة

(القرار في ٢٤ ايلول ١٣٢٧ رقم ١٥٢)

اذا قال المدعى عليه عند المرافعة انه اعطى السند المبرز وهو تحت تأثير الاجبار والاكراه يجب تكليفه لاثبات هذا الدفع . والاؤن تكليف المدعي لاثبات الرضاء الذي هو الاصل — غير جائز

(القرار في ٢ كانون الاول ١٣٢٧ رقم ١٨٣)

اذا ادعى كل من الطرفين بانه اشترى وتملك العقار الجاري بملك شخص آخر ، فانهما كان عاقداً اول كن شراؤه صحيحاً وشراء الطرف الآخر غير صحيح ، لذلك يجب استماع البينة من الطرف الذي يستند في دعواه الشراء الى تاريخ مقدمه .

(القرار في ١٧ كانون الاول ١٣٢٧ رقم ١٨٦)

بعد ان يثبت وضع يدي العارفين على الخلل المذاع فيه اذا ادعى احدهما بالاشتراك والاخر بالاستقلال فمع ان بيينة الاستقلال اولى اكده اذا لم يجضر مدعي الاستقلال الى المحكمة يكن استماع البيينة من الطرف المربح موافقاً للقانون .

(القرار في ١٨ اغستوس ١٣٢٨ رقم ١١١)

اذا انكر المدعى عليه انتهاء المرافعة الجارية بناء على الدعوى المقامة بشأن تحصيل اجر المثل عن تصويم هيئة بناء (ابارتمان) والاشراف على انشائه ولم يثبت حاصل الدعوى ، فبالنظر الى ان اثبات الشيء المسبب لحدوث الحق هو حق للمدعي وانه

وقد ثبت سبب الحق المدعى به يتبث معه ذلك الحق ايضاً كانت صلاحية المدعي في اثبات السبب بديهية . وعليه اذا اثبت المدعي انه عمل الخارطة للبناء بأمر المدعى عليه وانه قام بخدمات حرة كلاً من ارام على اتساقه يجب اتخاذ القرار على مقتضى ذلك ، اذ لم يثبت ما ذكر فتدسس القضية باليمين ، وقد ثبت حجة من هذه الجهات وكان الاجر المسحوق غير معين من قبل بين الطرفين يقتضي اعطاء القرار بأجر المتل وفقاً للمادتين (٥٦٣) و (٥٦٥) من المحلة

(القرار في ١٦ نيسان ١٣٢٩ رقم ٢٩)

اذا اعطي المديون مبلغاً من المال لدائنه بدون متعددة واختلاف الاثنان على الدين الذي يحسب هذا المبلغ وفاء له . فان تصديق المديون بقوله يراد به اذا قال انه اعطاه اياه بدون تعيين اما اذا قال المدعي عند المرافعة ان التسليمات التي وقعت من قبل المدعى عليه كانت في مقابل سند معين بينها وانه قد استرد ذلك السند ، يجب ان ينظر في افادة المدعي المذكور حتى اذا تبين وقوع التسليم والتسلم على هذه الصورة لا يتي للمديون حق في ان يجزى محسوب التسليمات المذكورة من الدين الذي يريد ولا يصدق بقوله في هذا الشأن . وعليه ينبغي التدقيق بادعاء المدعي على الوجه المسطور واجراء المرافعة بمقتضى الحالة التي تظهر .

(القرار في ٨ مايس ١٣٢٨ رقم ٤٧)

اذا ادعى الطرفان تملك دار من شخص واحد ، احدهما بالانتهاب والتسلم والآخر بالاستتراء ، يجب الدوآل في اول الامر عن تاريخي العقدين والتدقيق في ايهما اقدم من الآخر وفيما اذا كانا قبل تاريخ منع الشراء الذي يقع بدون معاملة رسمية ام لا . ثم بعد ان يتضح ذلك يقتضي ترجيح بينة الاسبق تاريخاً ومراجعة المادة ١٧٦٤ من المحلة واتخاذ القرار على مقتضاها .

(القرار في ٣ مارت ١٣٣٠ رقم ٣)

بعد ثبوت وضع اليد في دعاوي العقار الذي ليس له قيود رسمية يجب طلب

البيئة من الطرف الخارج على مقتضى الاصول .

(القرار في ١٩ حزيران ١٣٣٠ رقم ٥٨)

اذا كان المبلغ الذي يدعيه المدعي اكر من خمسة آلاف ترتر هي بدل تكليس تعديده احالة وكانت كيفية الاحالة ثابتة تكليف المدعي المذكور لان يثبت بالبيئة مقدار الذي اشتغله من العملية التي ادعي انه قام بها . اما اعطاء القرار بعدم جواز استماع الشهود بهذا الشأن استناداً الى المادة (٨٠) من اصول المرافعات الحقوقية فلا يكون صواباً

(القرار في ٤ أغسطس ١٣٣٠ رقم ٧٦)

اذا كانت الحجة الشرعية التي يستند اليها مدعي التصرف بالعرضة المنازع فيها مؤرخه بتاريخ ١٢٧٧ وكان تاريخ الحجتين اللتين ايرزهما المدعي عليه ١٢٤٤ و ١٢٧١ فمن مقتضى المادة (١٢٦٠) من المجلة ان ترجح جهة اثبات مضمون الحجتين اللتين هما اسبق تاريخاً . اما ترجيح جهة الحجة الحاوية لتاريخ مؤخر واعطاء الحكم بحسب ما تبين بنتيجة ذلك فلا يكون صواباً

(القرار في ١٥ تشرين الثاني ١٣٣٠ رقم ١٣٩)

اذا تنازع اهل قرية مع اهل قرية اخرى على محتطب وثبت ان اهل القرية المدعي عليهم هم واضعو اليد على ذلك المحتطب وكان اهل القرية المدعون يدعون التصرف بالاستتراك والآخرين المدعي عليهم يدعونه بالاستقلال لا يصح ترجيح بيئة الاستقلال حملاً على المادة (١٢٥٦) من المجلة لان المادة المذكورة انما تطبق عليها الاحوال التي يكون فيها الطرفان واضعين ايديهما اما في الصورة المبسوطة اعلاه فيجب ترجيح بيئة الخارج .

(القرار في ٢ كانون الاول ١٣٣٠ رقم ١٥٠)

اذا ادعى كل من الطرفين تلقي الملك من شخص واحد بتاريخ واحد يقتضي ترجيح بيئة ذئيه اليد منهما .

قرارات فلسطين

خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة الاستئناف في القدس

قرار رقم ١٨ سنة ١٩٢٤

القرار

لدى المذاكرة بما نتج من تدقيق اوراق هذه القضية والمرافعة الاستئنافية ترى المحكمة :

١ - حيث ان محل يوسف طلاماس واولاده دخل في مقالة الشركة المؤرخة في ٢١-٣-١٩٠٧ بصفته فريقي ثان فيكون اعضاء ذلك اهل الدين وقعوا المقالة المذكورة مسئولين بالتكامل والتضامن تجاه الفريق الاول وعليه تكون ورثة يوسف طلاماس مسؤولة .

٢ - ان الحسابات المتقدمة من طرف حنا ومينا بصفتهما اعضاء محل يوسف طلاماس واولاده مما يجعل المستأقنين مقيدين بها

٣ - لا يمكن الاعتراض على قرار المحكمة المركزية المعطى بعد تدقيق رابور المميزين المؤرخ في ٤ شباط سنة ٣٣٣٠ ومقابلته مع الحسابات المتقدمة بداعي ان هذا الرابور لم يكن موافقاً للقانون

٤ - لذلك نقرر رد الاستئناف ونضمن المستأقنين الرسوم والمصاريف قراراً وجامياً اعطي وفهر في ٦ شباط سنة ١٩٢٤

قرار رقم ١٩ سنة ١٩٢٢

الموافق ١٩٢٢ - حافظ أعز المؤمنين - حمد الشكعة - عند الطيف حسن النابلسي
واسعد داود المصري وطاهر المصري

المعرض عليه - الحاج نمران بن حسن النابلسي - مجل العلامة الفارقة
بالقدس

الحكم المعارض عليه - يتضمن المعارض على تعيين العلامة الفارقة على اسم الحاج
نمران بن النابلسي كحاشاء في حرية الزميمة في ٥ أيار سنة ١٩٢٢ عدد ١٠ صحيفة
٢٠٦ و ٢٦٦ بشكل المذكور كون ذلك مصرحاً بالمعارض

القرار

لدى التدقيق في الاعتراضات الواردة ترى المحكمة ان هذه العلامة مؤلفة من
نخمة مخمسة مكتوب فيها بالعبودية حسن بن علي اوفوق النخمة يوحد شكل يشبه
هلال قصير الاصراف مكتوب فيه بالعبودية (حسن الحقيقي مال النعمين) والظاهر
ان المقصود هو ان اثر هاتين الكلمتين ينتج اي ان كلمة (الين) التي هي الكلمة
الاخيرة في ادلال يجب ان تلوها الكلمتان حسن النابلسي ولكن على كل حال
ان الكلمتين (حسن النابلسي) في صدر علامة الفارقة وحسن نابلسي هو والد المستأنف
عليه وهوالد احد المعارضين ؛ كان من المستعين في عمل الصاوي ويحق لورثة اي تجر
ان يستعمل اسم ولد كاسم تجاري وان يتخذوه كعلامة تجارية عند عدم وجود
اتفاق عكس ذلك بشرط ان لا يستعمله احد في طريقة تجعل العموم يظنون ان
شغله هو ذات شغل الآخر ويحق معارض عبد الطيف بن حسن النابلسي ان يستعمل
اسم حسن نابلسي بشرط ان يستعمل بطريقة مميزة لا تتعدى على علامة اخيه التجارية
اما المعارضون الآخرون فيقولون ان اسم حسن هو اسم عمومي وهو اسم بعض

التجار وان كلمة نابلسي هو علم المدينة بشعمله جميع اهالي نابلس ولكن ترى المحكمة ان هذين الاعتراضين ايضا في محله اذ ان حسن نابلسي هو اسم والده المستأنف عليه ومعروف عند المتعينين في الصاوي في فلسطين ولكن استعربه كعلامة تجارية لا يمنع الاخرين الذين اسمهم حسن من استعمال اسمهم في علامتهم بشرط ان نعرا هذا بامانة وليس بقصد احتلاس عمل شخص اخر وذلك لا يمنعهم ايضا من ان يذكروا بان صابونهم مصنوع في نابلس

واما الاعتراض المستحق الاعتراض بخصوص في العلامة هو الاعتراض على ان الكلمات (حسن الحقيقي) من اسم من يقصد بها به يحق لشخص فقط ان يبيع صابون حسن الحقيقي .

يحق للمعتراض عبد المطيب ان يثبت هذا الاعتراض لانه يظهر ان الكلمتين (مال ال) تنعنه من احتى باللات لانه بتره والده كصانع صاوي ولذلك ترى المحكمة انه يجب حذف الكلمتين (مال ال) وان باقى العلامة يجب ان تبقى كما هي في ١٤ شباط سنة ٩٢٤

قرار رقم ٢٩ سنة ٩٢٤

المستأنف — حسن افندي السعدي حيفا :

المستأنف عليه — محمد حامد حنيفة حما :

القرار

تري المحكمة

- ١ — ان كفالة المستأنف اوضحت دفعة بحقة عند آخر المديون الاصيلي عن دفع قيمة السند بعد اجراء البروتستو .
- ٢ — ان ادعاء المستأنف رانه وقع الكسامة بناء على تعهد المستأنف عليه رانه سيدخل

شخصين آخرين - في السند بصفته أصيلاً لو ثبت فهو دفع قانوني وبناء عليه يحق للمستأنف ان يطلب المستأنف عليه البين وأنه لم يحدث شيء من هذا لذلك تقرر تعديل قرار المحكمة المركزية على هذه الصورة

٣ - لذلك تقرر فتح حكم الإبدائي وإعادة الأوراق للمحكمة المركزية لاجل اجراء الاستئناف القانوني قراراً وحائياً اعطي وفيه علناً في ٢٨ - ٢ - ٩٢٤

قرار رقم ٢٢ سنة ٩٢٤

استأنف - محمد انتدب الصلاحي ماثمقاء متولي وقف فطوم ابنة درويش الطعان يانا
المستأنف عليه - محمد الاحول ومحمود الاحول يانا .

القرار

تري المحكمة

- ١ - كن من الواجب على المحكمة المركزية ان تعطي المستأنف فرصة كافية لاجل تحضير دفاع قبل اعطاء الحكم بحقه وان لا تعطي قراراً بالاجراء الموقت اي حكم بالتنفيذ لمحل بدون سبق طلب بذلك من طرف المستأنف عليه
- ٢ - عدد وحود اسباب كفاية لاجل فتح قرار المحكمة المركزية بما يتعلق بمبلغ المدين ليرا والفائدة المعترف بها من طرف المستأنف
- ٣ - اما من جهة المدة ليرا (التخصيمات) المبالغ المازني لعدم القيام بالمقاولة التي عقدتها متولي الوقف السابق الذي هو الان تحت تولية المستأنف فقد اعطي للمستأنف الفرصة الكافية في هذه المحكمة لاجل ايوار دفاعه .

٤ - ان المستأنف لم يقنع هذه المحكمة بوجود قاعدة عمومية تنص على ان العقود التي يعقدها المتولي بالإضافة الى الوقف المتضمنة شرطاً مفاده أنه عند عدم

القيام بأحكام العقد يكون الوقف مسئولاً بدفع مبلغ جزائي هي غير لازمة على الوقف
٥ -- ان المستأنف لم يبرز ما يؤيد ادعاءه لان القواعد العمومية وشروط
الواقف للوقف الذي هو متول له تتمتع بقاوات كهذه ان تكون لازمة الوقف
لذلك فالوقف مسئول بدفع المبلغ الجزائي وقدره مائة ليرا وعليه تقرر رد الاستئناف
من هذه الجهة

٦ -- حيث تبين ان التقود التي اخذت من المستأنف عليه بموجب المقاوله قد صرفت
لمصلحة الوقف بصورة منافية لشروط المقاوله ونظراً لطالب المستأنف عليه الجاري في
هذه المحكمة فقد تقرر اعطاء القرار بالتنفيذ المعجل لهذا القرار

٧ -- تحميل المستأنف المصاريف قراراً وجاهياً اعطي وفيهم علناً ٢٨-٢-٩٢٤

قرار رقم ٢٦ في ١١-٢-٩٢٤

المستأنف -- سعيد كامل باشا حيفا .

المستأنف عليه -- صبحي افندي عوبضه مأمور تسجيل اراضي حيفا بالاضافة
للمأمور به

الحكم المستأنف: وجاهي صادر من اراضي حيفا والجليل في ٢٠ حزيران سنة ٩٢٣
يتضمن الحكم برد الدعوى المقامة من المستأنف على المستأنف عليه بخصوص طلب
اجراء قيد وتسجيل قطعة الارض المعلومة الموقع الحدود في ضبط الدعوى الكائنة
بموقع اسكندر بجبل الكرمل بحيفا وتضمنه المصاريف

قرار: لدى المذاكرة بما تنج من تدقيق اوراق القضية والمرافعة الاستئنافية
تري المحكمة حيث ان محكمة التملك اعترت أن هذه الدعوى خارجة عن
صلاحيتها بالنظر :

١ -- الى عدم الحصول على اذن من المدوب السامي لاجل رتبة هذه الدعوى

الامر الذي قد قدرت هذه المحكمة عدم نزومه بقرارها الاعدادي المؤرخ في ٢٨ كانون ثاني سنة ٩٢٤

٢ — الى عدم متبعتها على روية لدعوى المبهمة على معاملات جارية خارج دائرة الطابو بعد صدور انتقال الاراضي لسنة ١٩٢٠

فالمحكمة ترى انه لا يوجد شيء في التاوت يعع المحكمة من الصلاحية المذكورة وعليه فلما الصلاحية بروية هذه الدعوى ونقصها لذلك تقرر منح حكم المحكمة واعادة الاوراق لها لاحد روية ادعوى ونقصها بحق الاساس واعطاء الحكم مجدداً على ان تحمل الرسوم على من بطر غير محق في دعواه بالنتيجة قراراً وجاهياً اعطي وفيه طلباً في ١١ - ٢ - ٩٢٤

قرار رقم ٢٧ في ١١ - ٢ - ٩٢٤

المستأنف - جميلة زوجة عدداح - يعقوب وكيم القيم الشرعي على زوجها الغائب عبد الاحد المذكور : عين كارم

المستأنف عليه - اسماعيل خليل زهدان من البصة

الحكم المستأنف وجاني صادر من محكمة ارائع القدس في ٢٣ حزيران سنة ٩٢٣ يتضمن الحكم بصحة البيع الواقع على الارض المدعى بها المعلومة الموقع والحدود في ضبط الدعوى من طرف الغائب عبد الاحد زوج المدعية الى المدعي عليه اسماعيل خليل ومنع المدعية من معارضة ادعي عليه بالارض والدار المدعى بها وقيدتها في سجلات الطابو على اسم المدعي عليه وضمن المبيع المصادر

قرار : ترى المحكمة تحت ان سند البيع المعطى للمستأنف عليه قد احترق فكان من الواجب على المحكمة قبل استماع شهادات الشهود بمحتوى مضمون سند البيع المذكور ان تسمع البيئة بحق اتلاف السند المذكور بالحرق

٢ — ان محكمة التملك غير مقيدة بالقواعد المتعلقة بترجيح بينة الشراء على بينة الاعارة ضعيفة عند استماع المحكمة شهادة الشهود لاثبات الشراء المزعوم كان من الواجب عليها ايضاً استماع الشهود تأييداً لدعوى المشتأف واستماع بينة الطرفين على التصرف اعتباراً من تاريخ البيع المدعى به .

لذلك نقرر فسخ قرار محكمة التملك واسدة الاوراق لما لاجراء الايجاب فاوتنا على ان تحمل الرسوم على من يظهر غير محق بدعواه بالنتيجة قراراً وجاهياً اعطي وقهم علناً في ١١ — ٢ — ٢٤

محكمة استئناف المحقوق والتجارة

— في لبنان الكبير —

الهيئة الحاكمة : الرئيس بشاره بك خليل الخوري
الاعضاء : كامل بك حمية والشيخ حبيب لطف الله

ان المهلة القانونية لاقامة الدعوى على ادارة الديون بحق
الاموال التي تصادرها هذه الادارة هي ثلاثة اشهر وان مراجعة
ارباب الامر اثناء هذه المهلة في ذلك دون المحاكم لا تشكل
عذراً قانونياً لقوات المدة

لدى التدقيق والمذاكرة تبين ان خلاصة هذه الدعوى ان ابراهيم سليم البيطار
ادعى لدى محكمة بداية طرابلس على ادارة الديون العمومية انها صارت له ١٨٦
اقة شرائق كورسيكا خضرا دون مسوغ شرعي فلذلك يطلب جليها والحكم عليها
بتسليم الشرائق وتضمينها العطل والضرر والمصارفات

وبنتيجة المحاكمة ردت المحكمة الدعوى باعتبار انها تقدمت بتاريخ ١٩ كانون
اول سنة ١٩٢٣ اي بعد مضي اكثر من ثلاثة اشهر من تاريخ المصادرة الواقع في
١٢ حزيران سنة ١٩٢٣

وقد استأنف ابراهيم سليم البيطار الحكم المذكور الى هذه الدائرة وخلاصة
اعتراضاته في الضبط وكذلك جواب المستأنف عليها ادارة الديون العمومية وقد قبل
الاستئناف شكلاً وطلبت اوراق المصادرة

وقد اعلن ختام المحاكمة ، وبالمذاكرة بما تقدم بيانه

لما كان ضبط الشرائق المدعى بها حصل من قبل الديون العمومية في ١٢ حزيران سنة ١٩٢٣

ولما كان المدعي المستأنف قد اقام دعواه لدى محكمة بداية طرابلس في ١٩ كانون اول سنة ١٩٢٣

ولما كانت المادة ٤ من القانون المؤرخ في ٢٧ اغسطس سنة ٣٠٢ رومية تنص انه يجب ان تراجع المجالس الادارية من قبل المضبوط ماله بمدة ثلاثة اشهر من تاريخ الضبط

ولما كان القانون المؤرخ في ١٨ شباط سنة ٣٢٩ رومية الذي احال دعاوي الديون العمومية الى المحاكم العادية لم يغير ولم يمس المهلة المضروبة

ولما كانت مراجعة المحاكم الادارية باستدعاء لا بشكل عذراً يكسب المستأنف تمديد المدة القانونية لاقامة الدعوى با ان تلك المدة تبتدىء حين الضبط في تاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٢٣

ولما كان وعدا فتولجية المدعى به من قبل المستأنف لا يشكل عذراً له على فرض ثبوته

ولما كان حكم محكمة البداية موافقاً واختاتة ماذكر للاصول بناء عليه واستناداً للمادة ٣٤ من ذين قانون اصول المحاكمات الحقوقية والمادة ١٩٨ من قانون اصول المحاكمات حكم بتساق الراء بتصديق الحكم البدائي ورحبت على المستأنف الرسوم والمصاريف حكم وجاهياً قابلاً للتمييز اعطي ونقهم تاريخ صدورهم بحضور المدعي العام ومطالعة موافقته

في ٢٧ ك ٢ سنة ١٩٢٥

قرارات محكمة التمييز

— في الاتحاد السوري —

(دائرة الجزاء)

رقم اساس ١٣١

نقض حكم جنائي لانه حكم فيه اولاً واصبح

مهما بحق احد المحكوم عليهم

رفع لدائرة الجزاء من محكمة التمييز السورية اعلام الحكم الصادر غياباً في ٣٠ ايلول سنة ١٩٢٤ من محكمة الجنائية في حلب مع ما تفرع عنه من الاوراق ليدقق تمييزاً بناء على استدعاء المدعي العام لدى هذه المحكمة التمييزية وبعد ان مرت الاوراق الواردة وفق في اساس الدعوى فتبين منها ان الظنين علي ابن حسين العبي من قرية خان طومان كان اتهم بجناية جرح المدعي مصطفى بن حسين من قرية العيسى بقصد القتل وفي نتيجة المحاكمة الواجهة الجارية في محكمة الجنائية الموما اليها تقرر تنزيل حرم المتهم الى الجسعة باعتبار الجرح حرجاً عادياً غير مقرون بقصد القتل وحكمت بحبسه ستة اشهر وفاقاً لاددة ١٧٨ من قانون الجزاء اعتباراً من بدء توقيفه انواع في ٤ محرم سنة ١٣٤١ وضمنته معاريف المحاكمة وبناء على استدعاء المحكوم عليه صدق هذا الحكم تمييزاً باعلام صدر في ١١ ايلول سنة ١٩٢٣ وتم تمييزه وبعدئذ تم في تجميع مدعني فاما ابن عمه الدعوي علي السالف الذكر وابيه حسين فتقرر في نتيجة التحقيق الجاري مجدداً اتهامهما بالجناية باعتبار ان علياً جرح مصطفى جرحاً اودى بحياة وان اياه حينئذ امر له غير مجبر

وبنتيجة محاكمتها الغيابية قررت محكمة اجنديات الومانيا ترحيم المتهم عي بكونه قاتل مصطفى رلة قاطعة قصداً عن غير عمد وتحرير ابيه حسين بكونه كسراً له غير مجرم وحكمت بوضع الاول في سجن الاتعل لتأققة خمس عشرة سنة واثنا لملادة ١٧٥ وبوضع الثاني في السجن نفسه ثلاث سنين واثنا ملادة ١٨٤ من قانون الجزاء اعتباراً من تاريخ القبض عليهما وتضمنيهما مصاريف المحاكمة

وخلاصة اعتراضات المدعي العام لدى هذه المحكمة التمييزية ان القواعد العامة لا تجيز تكرير محاكمة شخص بفعل واحد مرتين لاسيما وان متوفر وجود الشرائط اللازمة للقضية المحكمة في هذه القضية مما كان يقضي على محكمة الجبايات ان تنظر فيها بتدقيقها اتحاد الموضوع واتحاد السبب واتحاد الطرفين وهي ان الامور المشروطة لحصول القضية المحكمة في اي جرم كان فذهلت عن ذلك باعطائها الحكم قبل التدقيق مما يؤثر على حقوق المحكوم عليه سابقاً علي بن حسين هذا ولما كانت تدقيق الشهادات والدعوى الاولى المحكوم بها بعين الحرم ومقارنتها مع الشهادات الواردة هنا في هذه القضية لا يحو من التأثير ايضاً على الحكم المعطى بحق الآخر حسين وهو ذهول من المحكمة لذلك يطلب النقض بحق الاثنين ولدى التدقيق والمذاكرة يقتضى ذلك اتخاذ لقرار الآتي :

لما كانت الحكم على المتهم عي بن حسين العالي قد بني بما سبقه من معاملة الاتهام ولزوم المحاكمة على تحقيق ناقص فمستلزم التحقيق والاتهام ولا اثناء المحاكمة عن النتيجة القطعية التي افترن بها سابق التحقيق عن جرح هذا المتهم على للمجني عليه مصطفى الحسين فقد ظهر من الاوراق التي طلبتها محكمة التمييز من محكمة الجناية في حلب انه بناء على سابق التحقيق اتهم علي بن حسين العالي بجناية جرح مصطفى الحسين بقتل وسبق الى محكمة الجناية وفي نتيجة المحاكمة تقرر ان يال جرمه الى جنحة الجرح العادي لعدم وجود قصد القتل في فعله وحكم عليه بالحبس ستة اشهر اعتباراً من بدء توقيفه عملاً بالمادة ١٧٨ من قانون الجزاء وحسين استدعي

هو وحده من المدعي العام تمييز الحكم وصدق تمييزاً لعدم وجود ما يستلزم نقضه
لنفع المدعي واسع هذا الحكم قطعياً ومكتسباً حالة القضية المحكمة فيما يتعلق
بالمحكوم عليه علي بن حسين العلي

وكان على محكمة الجنايات في حال بعد ان وردتها اوراق القضية مجرداً على
وفاة ابروحي من اثر الجرح السابق واتهام علي بن حسين العلي ان تقرر في امر
القضية المحكمة الموجودة وتوفر عناصرها وشروطها في ادعوى لكي لا يحكم على
شخص واحد لاجل جرم واحد مرتين فان الحكم الاول صادر من محكمة الجنايات
وهذا هو العنصر الاول ومكتسب الدرجة القطعية كما ذكر وهو العنصر الثاني
والجرم المحكوم به اولاً لم يكن خلاف الجرم المحكوم به ثانياً وهذا العنصر الثالث
والشروط الثلاثة اللازمة وجودها في القضية المحكمة لحصول النتيجة المطلوبة وهي
وحدة اساس المادة ووحدة الارتباط ووحدة المريقين. وجوده في الحكمين الاول
والثاني فان اساس المادة فيهما هي الجرح ووجهة الارتباط في الحكمين ان الحكم
الثاني بني على نفس الفعل الذي بني عليه الحكم الاول فلا يتضمن الحكم الثاني حدوث
فعل ما خلاف الفعل السابق المحكوم به اولاً بل يتضمن وصفاً محاماً للوصف السابق
فقد جاء في الحكم الاول ان الجرح عادي وغير مقرون بقصد القتل وجاء في الثاني
انه بقصد القتل وقد انتج الموت بدون بيان ما اصاب الى الفعل السابق من الافعال
والفرقات هما في الحكمين فلا يجوز والحالة هذه بعد تحقق وجود القضية
المحكمة ، وضع الدعوى ثانية موضع البحث والتدقيق لانه لو حاز ذلك لفقد كل
حكم مبرم مزيته وقوته القانونية

وكان تسرع محكمة الجنايات في اتخاذ الحكم الاول قبل ان تتوثق من شفاء الجرح
من جرحه شفاء تاماً انما يستدعي اصلاح ذلك الحكم القطعي باحدى الطارق غير
العادية الواردة في المادة ٣٤٧ و ٣٤٨ من اصول المحاكمات الجزائية بدون ان يؤثر
ذلك على التنفيذ المحكمة التي اكتسبها المحكوم عليه كما فعلت محكمت الجنايات بحكمها الثاني

وكانت القضية المحكمة من المسائل القانونية العامة التي تحل رأساً ورضيماً من قبل المحكمة سواء طلب ذلك أحد الفريقين أو لم يطلبه فلا يمنع من النظر فيها وجود المتهم غائباً

لما كان الأمر كذلك كانت ما لثمان بأحد المحكوم عليهما بي بن حسين من الاعتراضات التمييزية وارداً على الحكم المستعني تمييزه فاجرت الاراء في ٢٧ ذي الحجة سنة ١٣٤٣ و ١٨ تموز سنة ١٩٢٥ على قدمه عملاً بالمادة ٣١٤ و ٣٧٩ من اصول المحاكمات الجزائية

اما فيما يتعلق بالسكوم عليه الآخر حسين فلم تتوفر شروط القضية المحكمة لعدم وحدة الفريقين لان حسيباً هذا لم يكن داخل في الحكم الاول بصنة ما هذا من جهة ومن جهة اخرى ناه قد قبض عليه عند الحكم العربي المستدعي تمييزه كما تبين من الاوراق الواردة واصح الحكم بخلاف هذا الدبيب منفصلاً بتدعي المادة ٣٨٢ من اصول المحاكمات الجزائية. فاحسن مكلماً بابداء دفاعه امام محكمة الجناية التي يحاكم فيها مجدداً. لذلك قرر الرأي على رد الاعتراض الوارد في استدعاء التمييز على هذه الجهة واعادة اوراق الدعوى كيفة الى محكمة الجناية الوما اليها لاجراء مقتضى القانون

الرئيس : يوسف الحكيم

محكمة استئناف العراق

القرارات الحقوقية الاستئنافية

— ١ —

١ - مضارب المأخوكة على من ادعى ظالماً فسخ غير منقول جرى خارج دائرة الطاو ما ينتهت اذ اخر المدعي عليه بذلك وامتنع عن رد المبلغ اليه قبل اقامته الدعوى

الخاتمة الحاكمة: الرئيس المستر الكايدر: العضو داود افندي سمرة: العضو عارف بك السويدي: العضو صالح محمد صالح افندي: العضو نشاة افندي السنوي: المستأنف المدني: الحاج داود بن الحاج سمس بحسب ولايته عن ابنه الصغير سليم المير في محلة رأس القرية وكيله المحامي عوفيا افندي الثقشلي المستأنف عليه ادعي عليه زميردي بن حسين الخلباجي المقيم في محلة رأس القرية وكيله المحامي حسن فهمي افندي.

صدر من محكمة مدينة بغداد بتاريخ ٨ كانون الاول ورق الدعوى ٥١٢ حكم وسامي يقضي بفسخ البيع الواقع على ربع الدار الكائنة في محلة رأس القرية ٤٨ - ١٨٦ وتحصيل الثمن المقرر فيه وهو خمسة آلاف روبية من المدعي عليه للمدعي ورد طلب المدعي بخصوص مضارب المأخوكة والفائض النظامي فطلب المدعي استئناف الدعوى على الحكم المذكور وعدد انتهاء المرافعة وضعت اوراق هذه الدعوى موضع المذاكرة وفي نتيجة التدقيقات الاستئنافية التي اجريت عليها ظهر ان لما كان المستأنف قد سلم المبالغ التي ادعي باستردادها من المستأنف عليه بروضائه احتداداً الى العقد

الواقع بينهما بخصوص شرائه منه ربع الدار فيكون والحالة هذه تسل هذا المبلغ من قبل المستأنف عليه مشروطاً ومتيناً الى رضا المستأنف نفسه وانه كان في الامكان اتمام العقد المذكور بدائرة الطاول وبتأييد احدى المستأنف عليه من اخذ وتسليم الدراهم المذكورة من المستأنف المرقوم ولما كان النكول عن اتمام العقد المذكور الخارجي قد ابتدأ من قبل المستأنف حسب ما تبين من احوال كانت اجارية بداية : فكان الواجب يقضي عليه ان يخر المستأنف عليه بذلك ويطلب منه استرجاع الدراهم المذكورة وقيم الدعوى عليه عند امتناعه الا انه لما كان المستأنف لم يدعي انه اخبر المستأنف عليه بذلك ولم يثبت امتناعه عن رد المبلغ المذكور قبل اقامته الدعوى فيصح هو الذي سبب اعطاء مصاريف المحاكمة في الدعوى المذكورة فهو المسئول عنها وحده فلذا ان الحكم المستأنف من حيث النتيجة موافق للقانون فقرّر بالاكثريّة تصديقه وتحميل المستأنف مداريف المحاكمة مع عشرة روبيات اجرة محاماة عن جلسة واحدة جرت فيها المرافعة وصدر هذا القرار وجاهاً وفقاً للادتين ١٩٦ و ١٩٨ من اصول المحاكمات الحقوقية وبمادة ٢٤ من ذيلها وبعد الامضاء افهم وكيللا الطرفين به علناً .

حرر في ١٩ شباط سنة ٩٢٥

— ٢ —

١ — الخصومة في ادعاء حق امتياز في ثمن مبيع تتوجه على طائبي البيع في دائرة الاجراء

الرئيس المستر الكساندر: العضوداود افندي سمره: العضو عارف بك السويدي: العضو تشاة افندي السنوي :

المستأنفة المدعية دائرة اوقاف البصرة وكيلها المحامي حسن رضا افندي

المستأنف عليها المدعي عليها هدية بنت علي الساكنة في العشار

صدر من محكمة بدابة البصرة بتاريخ ٢٦ تشرين الاول سنة ١٩٢٥ ورقم

الدعوي ٤٠٢ - ٤٢ حكم وجاهي يقضي بإلزام المدعي عليها بادائها لدائرة اوقاف البصرة المدعية الفين ومائتين وثلاثة وثلاثين روية مع فائضها النظامي تسعة بالمائة سنوياً اعتباراً من تاريخ الانذار وهو في ٢٦ تموز ١٩٢٤ الى حين الأدية وتصديق الحجز الاحتياطي الواقع على الدراهم الموجودة من دائرة الاجراء والحكم باستبراء ذلك موقتاً بكفالة وطلب وكيل المدعية دائرة بشأن استيفاء المبلغ المذكور ممتازاً من ثمن الاشياء التي كانت موجودة في المحرور حيث السند لم يكن مصدقاً وفق اصوله : فاستأنفت الدائرة المدعية الفقرة الحكمية غير المحكوم بها وعند انتهاء المرافعة - وضعت اوراق هذه الدعوى موضع المذاكرة وفي نتيجة التدقيقات الاستئنافية التي اجريت عليها ظهر ان الدعوى عبارة عن طلب المستأنفة (دائرة الاوقاف) بدل ايجار العرصة التي اعطتها للمستأنف عليها بطريق الايجار على ان يستوفي المبلغ المذكور ممتازاً من قيمة البناء العائد للمستأنف عليها والذي انشيء على العرصة المذكورة . ولما كان البناء المذكور بيع على طلب الدائنين الآخرين بمعرفة دائرة الاجراء وان المستأنفة بناء على تراثها البناء المذكور ارادت ان تستوفي بدل الايجار المحكوم به من ثمن البيع المذكور لتكون المحاصمة قائمة بين دائرة الاوقاف والدائنين الآخرين فاقامة دائرة الاوقاف الدعوى على المدعية المستأنف عليها نفسها بخصوص الامتياز كانت غير مصيب اذ ان الخصومة في هذه الدعوى من جهة الامتياز تنحصر في المرافعة . وهم ادائنون فقط فان اعطاء المحكمه اقرار برد طلب الامتياز في هذه الدعوى من حيث النتيجة كان موافقاً للقانون : لهذا قرر تصديق الفقرة الحكمية المذكورة من الحكم المستأنف وتحميل المستأنفة مصاريف المحاكمة على ان تكون المستأنفة الدائرة مخيرة في اقامة الدعوى بالامتياز على معارضتها وصدور هذا القرار بالاتفاق غيابياً قابلاً للاعتراض وفقاً للمادتين ١٩٦ و ١٩٨ من الاصول والمادة ٢٤ من ذيلها وبعد الامضاء افهم وكيل المستأنفة بذلك علماً .

— ٣ —

١ — ادعاء التصرف زائفاً في مال غير منقول اذا لم يستند لسبب من اسباب التصرف يكون بحكم (مرور الزمان)

٢ لا يترتب في زيادة ارباح الشركة المتداخلة في المال المتوحد به

— الهيئة الحاكمة —

الرئيس — السيد الكسندر : العضو داود افندي ممرة : العضو عارف بك السويدي : العضو نشاة افندي السنوي

المستأنف السيد علي بن عباس بن فتح الله في محبة الامم في الحالة

المستأنف عليه السيد علي بن عباس بن فتح الله في محبة الامم في الحالة

الحالة المذكورة

صدر من محكمة بدية احدى تدرج ١٣ تشرين الاول ١٩٠٤ ورقم الدعوى

١٠ - ٤ حكم حامي قصي بنع معارضة المدعي عليه للمدعين عن اثني عشر سهما

من الدار والحاوت المذكورين من ستة عشر سهما على ان يكون للمدعي

عبد ستة اسهم وكل من الميعتين فلوحة وبنة ثلاثة اسهم وتحويل المدعي عليه

مصاريف المحاكمة واستيراده بية احره ١٠٠٠٠ ل. ل. ل. ف الدعوى تبي

الحكم المذكور وعند انتهاء الترمعة وضعت وراق هذه الدعوى موضع المداكرة وفي

نتيجة التدقيقات الاستئنافية التي اجري بها ظهر ان المستأنف يستند باستئنافه

الى عدم استماع المحكمة منه بية يختص تصرفه في المازع فيه من مدة بعيدة

فاعترضه لا يلتفت اليه لان هذا الادعاء لم يستند على سبب من اسباب التصرف

فهو يتضمن التمسك بهرور الزمان وكانت هذه المحكمة قد ردت ادعاء المستأنف

بمرور الزمان وكانت البية التي اقيمت من قبل المستأنف عليهم قد انتهت من

المات المذكور هو في الالاس يعود نورتهم راحة وقد انقل اليهم منها حسب

القسام المبرز فاعترض المستأنف على كون الشهود ليسوا من اهالي اهل الذي فيه

الدار واحاطت ان اذاع اليها مردود. اذ ان المتاعدة والعلم لا يشترط فيهما ان يكون
 المتاعدة مقبلة في المحر المشهود به فمما ظهر ان الحكم المستأنف موافق للقانون فقرر
 تصديقه. وتبيل المستأنف من ارياف المحكمة مع عشرين روية اجرة محاماة عن جلسة
 واحدة حرت فيها المرافعة وصر هذا اقرار بالاتفاق وجاء وفق المادتين ١٩٦ و ١٩٨
 من اصول المحاكمات الحقوقية ولمدة ٢٤ من ذيلها وبعد الامضاء افهم وكيل الطرفين
 بذلك علنا . في ١٢ شباط سنة ٩٣٥

— ٤ —

الهيئة الحاكمة : الرئيس المستر الكساندر : العضو داود افندي سمرة : العضو
 عارف بك السويدي : العضو نشأة افندي السنوي

١ - لاتصح دعوى اعادة اعماكة اذا لم تكن الورقة المكتومة من الاوراق
 الصالحة للحكم ولم يكتبها الخصم انظر الفقرة ال ٤ من المادة ٢٧ من ذيل
 ق ٠ ١٠ م ٠ ح

٢ - اذا لم يطلب المعاد عليه التضمينات فلا يحكم له بها

٣ - دائرة الوقف من دائرة الحكومة فلا يسوغ تقديمها في (دعوي الاعادة)
 وفق المادة (٢١٣) من ق ٠ ١٠ م ٠ ح

٤ - لا محل للنظر في قبول الشخص الثالث اذا لم يقل استدعاء الاعادة بناء
 على عدم توفر الشروط

المستأنفة - المدعية دائرة اوقاف بغداد وكيلها الخامي حسن رضا افندي

المستأنف عليهما المدعي عليهما - السيد ابراهيم وجميلة ولد السيد محمد المقيم في

محلة السفينة في الاعظمية

قدم وكيل دائرة اوقاف بغداد استدعاء طلب فيه اعاده المحاكمة على الحكم
 الاستثنائي الصادر تاريخ ١٧ تشرين ثاني ٩٣٠ ورقة الدعوى ٩٣١ - ٥٧ القاضي
 بتعديل الحكم المستأنف بمنع معارضة المستأنفة دائرة الوقف عن السهام العائدة للمستأنف

عليهما السيد ابراهيم واخوته جميلة وتصحيح فيد الطابو عن عيعة ونجبة بموجب الاعلام الشرعي المذكور باعتبار انها وقف وتحميل المستأفة مصاريب المحاكمة ولا مانع لدائرة الوقف في مواجعتها بحكم التمييز على الاسلام المذكور من جهة اثبات وقفية حصص الورثة وهما السيد ابراهيم وجميلة وطلب فسخ الحكم المنوه به ورد دعوى المدعي عليهما ومنع معارضتهما لدائرة وعند انتهاء المرافعة وضعت اوراق هذه الدعوى موضع المذاكرة وفي نتيجة التدقيقات الاستثنائية التي اجريت عليها ظهر من الايضاحات التي اعطيت من قبل وكيل دائرة الاوقاف والمهندس حبيب افندي ومن مندرجات اورقة الذي يستند اليها وكيل الدائرة بخصوص اعادة المحاكمة ان دعوى الاعادة لم تستجمع الشروط القانونية المصرحة في الفقرة الرابعة من المادة ٢٧ من ذيل الاصول حيث ان الورقة المذكورة لم تكن من الاوراق الصالحة للحكم ولم تكتم من قبل الخصم لكي يتحقق القيدان للشرط المصرح في الفقرة المذكورة كما انه لم يثبت وصول الورقة الي يد دائرة الوقف بتاريخ ٢٠ كانون اول ٩٢٤ باوراق صالحة للاحتجاج بها كما ورد ذلك في الفقرة الاخيرة من المادة ٢٠٦ من اصول المحاكمات الحقوقية فذا قرر رد طلب الدائرة بخصوص الاعادة وتحميل المعيد «دائرة الوقف» مصاريب المحاكمة ثم لما كان المعاد عليه لم يطلب تضمينات بل بالعكس طلب في استدعائه المتقدم لهذه المحكمة تصحيح الحكم السابق فلا محل للحكم بتبلغ التضمين له بالقرار اعادته الى دائرة الوقف هذا وان طالبة الاعادة هي دائرة من دوائر الحكومة فلا محل لاتخاذ القرار بخصوص تغريمها حسب ما جاء في المادة ٢١٣ من اصول المحاكمات الحقوقية ولما كان استدعاء الاعادة لم يقل لعدم توفر الشروط القانونية فيه فلم يبق ثمة محل للنظر في قبول الشخص الثالث وعدمه وصدر هذا القرار بالاتفاق وفقاً للمواد المذكورة اعلاه وللمعادنين ١٩٦ و١٩٨ من اصول المحاكمات الحقوقية وللمادة ٢٢ من ذيلها وبعد الامضاء افهم علناً .

قرارات المحاكم المصرية

المحكمة الجزئية لاهلية

حكم جنائي صادر من محكمة بني سويف الجزئية الالهية في ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٥

ة عدد ١٠٠٠

التم - برة الو - ت ارق - ر دة ١٣١ - دت

ان - لول لقرة ثاية من المادة ١٣١ عقوبات - ل فيه انتهاك حرمة جثث الموتى ولا يعول على بنة المدعي لانه لا يمكن ان يدعى المدعي باختياره حتى يؤخذ عليه - وهذه هي حيثيات الحكم :

من حيث - من هذه اعلم من الادلة على الاوراق واقوال الشهود الذين سمعوا ان قريبا للمدعي بالحق المدعي والتمهم توفي - حصل المدعي بالحق المدعي على نصيب خاص بدفنه مائة في الاهران واسر تكبير الميت ووضعه في العش ونقله في جمع سائل ان القبرة وانه حين وصل اهلام تاسست مائة المدعي بالحق المدعي تعرض اتهم بنفسه ورجاله ان كانوا يحسنون العيش فوضع العيش على الارض وسمعه اتهم على قس اسمه اني مقبرته هو دون المدعي بالحق المدعي وحصلت مشادة ومجادبة للعش وكان المدعي يحافظ على العيش بتمه دفعة ثمانية دفعة قوية قطته على العيش وتمكن بعد ذلك من نقله

وحيث ان المادة ٣٨ - فقرة ٣ عقوبات نصت على عتوبة من ينتهك حرمة القبر والجلالت او ياتسها وهذه المادة تقابلها في القانون الفرنسي المادة ٣٦٠ عقوبات

وهما متفقان في النص السابقاً، فلماذا اصررت على خوضه عن الفرنسية مع اضافة
لفظة « دنسها »

وحيث ان احكامه التي صدرت لتعارض الى مرسع هذه المادة اساسها المحافظة على
حرمة الموتى وحمايتهم مما يفسد من تعبداتهم وهذا الاستمرار يقرر جميع الاديان
والانظمة احتراماً خاصاً مقدوراً بها في بعضها حد التقديس

وحيث ان القور في ذاتها ليس ما ياتوا لندبها وتقسيمها لولاما تنح في جوفها
من رفات لراقدين فيها، يصحب هذه الذكرى من ساطعة الله في الود والجامعة
الانبياء نحو مشهد اكون ان يدبر رفات من وجدوا فيها برحمته الصمدانية

وحيث ان الغاية التي رمي اليها لتدريج اما هي منع التعدد في باي صفة على الجنة
منذ تنشق من الروح مقدسة الى حالها حتى لا تبقى الجنة الاسان بعد ان فقدت كل
سبيل للمقاومة والمدح عزلة لتمثيل بها والاعريض بالذكرى احبها

وحيث انه لا شك ان الله روح الله وبنديان ذلك اذ غير معقول ان
يحافظ التارخ على الاساس في حرمته من كل اناسة انه تعدد لا يمانع عليه منذ
الحده في القور ويترك ابي امة يعنون به في الفترة في الوفاة حتى اللحد او
الدفن اذ لا يمرر لهذا الاساس وهذه التفرقة مدام ان القور هو المحافظة على
الانسان من التعدي الاثيم في الحياة ثم في المات

وحيث ان احكامه في فرنسا مفتحة على تفسير هذه المادة بحمل اثرها يشعل الجنة في
الفترة بعد الوفاة حتى الدفن الا ان اخفت في اذا كانت تشعل الجنة لذلك قبل
اعدادها في ثوب الكفن ثم لا أي انها مجمعة على ان التعدي على الجنة بعد اعدادها في
الكون وفي الموت هو تدريس لها منطق على امد ٣٦٠ وحالة هذه الدعوى
لا تخرج عن ذلك فانه بعد ان استخرج المدعي بالحق المدفي في مرسع الدفن بنفسه
وحمل أعوانه الجنة لدفنها في مقبرة جملة الزادة والجاذبة على النعش واسقط
المنه برهنة من قدمه المدعي باسم المدفي على معتز ولا نزاع في ان كل هذا يعتبر

انتهاكاً للجثة مما يدخل تحت تفسير المادة التي طلب تطبيقها وقد حكمت محاكم فرنسا بما يؤيد ذلك واعتبرت التعدي على الجثة اثناء الدفن ورميها بمجرنين اثناء الجنازة مما يدخل في نص المادة (راجع جرسون شرح قانون العقوبات الفرنسي المادة ٣٦٠ فقرة ١٣١ و ٤١)

وحيث انه لا مجال لاعتبار النية في العمل الذي يصدر من المتهم في مثل هذه الجريمة فيكفي ان يصدر منه الفعل باحتباره حتى يؤخذ عليه وذا قضت المحاكم الفرنسية انه اذا نقل شخص جثة ابيه لدفنها في مقبرة جديدة فانه يرتكب عملاً داخلًا تحت نص المادة ٣٦٠ فرنسية ولا نزاع ان الابن ما كان في هذه الحالة يقصد الا البر بذكر والده (راجع جرسون المادة ٣٦٠ فقرة ٤٦)

وحيث ان ما اتهم المتهم هو عمل جنائي واحد وعقابه بالمواد ١٣٨ فقرة ٣ و ٢٠٦ و ٣٢ عقوبات مع اجابة المدعي بالحق المدفي الى طلبه
فلذلك حكمت المحكمة الخ الخ الخ . . .

محكمة النقض والأبرام

حكم نقض صادر في ٣ فبراير سنة ١٩٢٥

في الطعن المقدم من سليمان افندي فوزي ضد سعادة
احمد باشا زكي مدع بحق مدني والنيابة العمومية الوارد
الجدول تحت نمرة ٢٧٨ سنة ١٩٢٠ ق من دائرة حضرة
صاحب المعالي احمد باشا طلعت رئيس المحكمة
قاعده القانونيه

المعارضة في الحكم الغيابي وعذر المتهم في التغيب . وسلطة محكمة النقض وفي
اثبات الطعن ضد الموظف

١ نصت المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنايات على اعتبار المعارضة كان لم تكن
اذا لم يحضر المعارض

اما اذا ابدى وكيل المعارض عذر موكله الغائب ورفضت المحكمة قبوله واعتبرت
المعارضة كان لم تكن كان لمحكمة النقض حق تقدير صحة تطبيق المادة ١٣٣ فاذا
ثبت اضطرار المعارض الى السفر ليلة الجلسة لاقامة شعائر ماتم جدته التي لاعميدها
غيره كان عذره مقبولا وتعين نقض الحكم

٢ كل فعل اسند الى الموظف متعلقا باعماله وظيفته من الجائر اثباته بطرق
القانون حتى بعد ترك الموظف وظيفته . وهذه هي حيثيات الحكم

حيث ان هذا النقض مرفوع عن الحكم الصادر نهائيا من محكمة جنايات مصر في
٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ القاضي باعتبار المعارضة المرفوعة من سليمان افندي

فوزي كأن لم تكن وعماسبقه من الاحكام وعلى الاخص الحكم الصادر في هذه الدعوى في ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢٣ وهو التماسي برفض طلب المتهم التصريح له باثبات الاعمال المندة منه الى المدعي بالحق المدعي باعتبارها انها أعمال وقعت منه من جهة بصفته موظفا في ج. ا. لوزراء ومن جهة أخرى باعتباره من اعضاء الوفد المصري

وحيث انه فيما يخص الحكم النهائي الصادر في ٢٤ مارس سنة ٩٢٢ فانه قضي باعتبار المعارضة المرفوعة من المتهم كان لم تكن بسبب عدم قبول عذر المتهم بسبب تأخيره عن الحضور للمحكمة يوم الجلسة ويجب السحت في صحة هذا العذر من سببه تقدير الصحة وتطبيق المادة ١٣٣ من قانون تحقيق الجنائيات

وحيث انه ثابت من محضر جلسة محكمة الجنائيات المنعقدة في يوم الاثنين ٢٤ مارس سنة ١٩٢٤ ان محمد افندي كامل حسين وعبد الرحمن افندي نصر المحامين حاضرا عن احمد افندي رشدي المحامي عن المتهم وقالوا بن سليمان افندي فوزي لم يحضر لوفاة جدته في منوف وقد ما نافر قا مرسلنا اليه من منوف في ٢٢ مارس سنة ٩٢٤ الساعة الثالثة والدقيقة ٤٤ وهالك نصه

(البقية في حياتكم جدتكم توفيت فجأة واحضر حالاً) وخطاباً آخر مرسلنا من المتهم الى محاميه رشدي اندي اخبره فيه بوصول التلغراف اليه حوالي الساعة الخامسة بعد الظهر يوم ٢٢ مارس سنة ٩٢٤ واضطر الى السفر الى منوف في الحال لاداء واجب المأتم لانه الذكر الوحيد من قبل المتوفاة وطلب منه تقديم التلغراف للمحكمة وقد ارسل اليه الخطاب في البريد من المحطة لضيق الوقت اندي لم يمكنه من مقابلته شخصياً

وحيث ان عبارة التلغراف والخطاب تدل على ان المتهم اضطر الى السفر في مساء يوم ٢٢ مارس سنة ٩٢٤ لاقامة شعائر مأتم جدته التي لاعמיד لها غيره وحيث ان هذا العذر مقبول لانه ما كان في وسع المتهم التحلي عن هذا

الواجب ليعود ثاني يوم وصوله الى بلد المأتم ليلاً ليحضر جلسة الجبايات يوم ٢٤ مارس متحملاً اثر نبد شعائر ضرورية وعوائد لامصاص منها خصوصاً وأنه العائل الوحيد للمتوفاة وعليه واجبات لها فيصبح الحكم القاضي باعتبار المعارضة كان لم تكن غير متفق مع روح القانون . ثبوت عذر المتهم عذراً شرعياً لم يمكنه من طبيعته من العودة الى القاهرة . يجب نقضه . احالة القضية على محكمة جنات مصر لنظر المعارضة من جديد

وحيث انه فيما يخص القرار الصادر في ٢٠ نوفمبر سنة ٩٢٣ يرفض طلب المتهم اثبات الوقائع التي نشرها في جريدته الكسكول فانه من المسلم به أن معظم هذه الوقائع مرتبط بـ عمل المدعي بالحق المدني وهو موظف عمومي بمجلس الوزراء وقد أوجب القانون اثبات حقيقة كل فعل أسند الى الموظف اذا كان موجهاً اليه الطعن عن أعمال وظيفته

وحيث أن تترك الموظف الوظيفة لا ينبغي عليه عدم خضوعه لهذا القيد القانوني فيما وجه اليه من المطاعن عن أعمال وظيفته ولا يزال الطاعن في حل من اثبات صحتها اذا حصل الطعن منه بسلامة نية لما في ذلك من المصلحة العامة بتمثيل الجمهور عن أعمال موظف سابق . نعمت منه قد كان يؤدي خدمة عمومية ويكون القرار من هذه الوجهة في غير محله ويجب نقضه والتصريح للمتهم باثبات حقيقة كل فعل أسنده الى المدعي بالحق المدني مذ كانت مؤثرة بمجلس الوزراء وسلامة النية رائد ما صدر من الطاعن

وحيث أنه فيما يخص الوجه الخامس بالمطاعن المنسوبة للمدعي بالحق المدني بصفته من الوفد أو منتسباً اليه فلم تكن محلاً للاشكالات المتقدمة الذكر لان هيئة الوفد لا تعد من الموظفين العموميين بل هي هيئة خارطة عنهم فلا يخضع افرادها لهذا القيد ويكون القرار الصادر في هذا الشأن في محله .

محكمة اسبوط الكلية

حكم مدني صادر من محكمة اسبوط الكلية الاهلية

في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٥ من دائرة حضرة صاحب العزة

مصطفى الكرتدي في قضية جاب الله افندي مينا -

ضد - جيد افندي حنا وآخر الواردة في الحدودل تحت

نمرة ٢٤١ سنة ١٩١٦

قاعده القانونيه

مزايا حكم مرسى المزاو وتسجيله

يترتب على حكم مرسى المزاو وتسجيله حجة مزايا منها: منع تسجيل الرهون والاختصاصات الحاصلة بعد التسجيل لان تسجيل الحكم يخرج العقار نهائياً من ملكية المدين بالنسبة لغير اصحاب الديون العينية ولا يقبل في توزيع ثمن المبيع الا من كان من تعداد المداينين المرتبين قبل تسجيل الحكم المشار اليه كص المادة ٥٦٥ من القانون المدني وهذه هي حيثيات الحكم :

من حيث ان وقائع هذه الدعوى حسب مذكرات الطرفين والاوراق هي انه قد دسي مزاو فدانين و ٢٢ قيراط و ١٤ سهم و ٥٠٠ ذراع على الشيخ شاي حنا وجاد الله - بتاريخ ٣٠ ديسه سنة ١٩٢٠ وهذا البيع كان بناء على طلب حاب الله افندي مينا وقد اُخبر الراسي سليم المزاو المذكور ان في دفع هذا الثمن ولما اصدار حاب الله افندي مينا المذكور ان يطلب اعادة البيع على زومتها واثاء الاجراءات قام مدين بالتعريض بدفع بعض الطوب واخيراً تحاسباً مع الدائن

المذكور على الثمن بموجب تقرير بقلم كاتب محكمة اسيوط ودفعاله اغلب الثمن وابقيا منه مقداراً قليلاً يقابل حصته من المقدار المبيع كان رفع بشأنها دعوى استحقاق وبناء على ذلك حضر طالب البيع المذكور بالجلسة وقرر بتنازله عن السير في اجراءات البيع وعند ذلك طلب جيد افندي توضيح من السير في البيع باعتبار آخر اجراء صحيح طبقاً للمادة (٥٩٣) مرافعات وقرر انه من ارباب الديون المسجلة لانه تحصل على اختصاص تاريخه ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٣ ضد المدين وقد طلب المشتريان الموحي اليهما رفض هذا الطلب

وحيث ان المادة (٥٩٣) سالفة الذكر قد عينت طائفة مخصوصة من الدائنين الذين لهم الحق في تسميم اجراءات البيع باعتبار آخر احراء صحيح وهم المداينون الذين اعلوا للمدين ورقة التنبيه قبل صدور الحكم بالبيع وارباب الديون المسجلة الذين تستحق ديونهم فل تقرير طالب نزع الملكية بايقاف البيع .

وحيث انه يجب الرجوع لتاريخ تسجيل الاختصاص ادي يريد جيد افندي المذكور ان يسير في تسميم اجراءات البيع بمقتضاه والى تاريخ تسجيل حكم مرسى المزاد ومعرفة النتائج المترتبة على تسجيل حكم مرسى المزاد لمعرفة ما اذا كان يمكن اعتبار جيد افندي من ارباب الديون المسجلة المقصود به في المادة (٥٩٣) سالفة الذكر .

وحيث انه ثابت ان تاريخ تسجيل هذا الاختصاص هو ٢٧ اكتوبر سنة ١٩٢٣ بينما ان تاريخ تسجيل حكم رسو المزاد هو ١٠ يناير سنة ١٩٢١ .

وحيث انه من المفق عليه من الشراح ان حكم رسو المزاد وتسجيله يترتب عليه جملة آثار من بينها منع تسجيل الرهون والاختصاصات التي منحها المدين للغير بعد هذا التسجيل وذلك لان تسجيل هذا الحكم يخرج العقار نهائياً عن ملكية المدين بالنسبة للغير فيتحدد اذا عدد الدائنين المرتهنين الذين يدخلون في توزيع ثمن العقار بحسب الدرجات وهذا تطبيق للمادة (٥٦٥) مدني التي تنص على عدم

جواز تملك بحق الرهن العقاري ان لم يسجل في فلم كتاب المحكمة التابع اليها
مركز عقار قد التصرف فيه بغير من قبل مالكه الراهن له ونتيجة ذلك ان
الدائن الذي سجل بعد تسجيل حكم رسوم الزاد لا يكون له اي امتياز على الدائنين
العاديين في يزبد من ائتمن على دون المسجلين قبل تسجيل حكم رسوم الزاد
وبالعكس ان دائني المشتري الذين يسجلون قبل أو بعد تسجيل حكم رسوم الزاد
يكون لهم امتياز على دائري المدين الذين لم يسجلوا الا بعد تسجيل حكم رسوم
الزاد . مكره ان سرانيل تسجيل الحكم فان تسجيلهم يكون صحيحا ويتقدمون
على دائني المشتري الذين سجلوا قدامه لان اعتبار في هذه الحالة فقط يعتبر باقيا على ملك
المدين .

و- انه بناء على ملاحظة ملاحظة لا يمكن اعتبار الدائنين الذين يسجلون بعد تسجيل
حكم رسوم الزاد من ارباب الديون المعلقة الذين لهم حق تجميع اجراءات البيع
باعتبار اراء اراء صحيح طبقا لمادة « ٥٩٣ » مرافعات وقد تلاقى الشارع هذا
القصد في القانون المختلط في المادة « ٦٧٧ » مرافعات مختلط التي تقابل المادة
(« ٥٩٣ » مرافعات اولى حيث اعطى حق لأرباب الديون المعلقة ولكل مدائن
بيده . صاحب التذمة . بحلول من الدائن الاصيل ، راجع في ذلك شرح قانون
المرافعات جارسونيه - ز - « ٤ » صحيفة « ٧٩٣ » نبذة « ٦٢١ » وشرح الاستاذ ابو
هيف بك في التنفيذ جزء ثاني صحيفة « ٦٠٦ » نبذة « ٩١٦ »

وحيث انه في الزر ذات ويكون طلب جيد افندي فلو غمره من السير في
اجراءات البيع في غير محله وبتعين رفضه واثبتت تنازل طالب البيع عن السير في
الاجراءات كطلب المشتري الراسي عليهم الزاد

فهرس العدد العاشر من السنة الثانية

الموضوعات الحقوقية

صحيفة

- ١ الأستاذ ديجوي . الاحتفاء به . كلة الاسناذ وكيل الكلية ، خطاب الاستاذ الميو ديجوي ، نظريته في كيان الدولة ، الاحتفال بفتح قسم الدكتوراه ، محاضرة الاستاذ ديجوي بدار الجمعية الملكية للاقتصاد والتشريع .
- ١١ شرح صك الانتداب لسورية ولبنان
- ١٨ قرار نقابة المحامين المصريين في اجتماع مجلس النواب
- ٢٠ نظرة تاريخية في حدوث المذاهب وانتشارها : تمة البحث .
- ٣٠ بحث في قضية : للاستاذ وبهايك واصف .
- ٣٦ لوائف الناس اسراح اقاضي : للاستاذ احمد حسني : بمصر
- ٣٨ نشر ما يجري بالتحقيقات .

الشرطة

- ٤١ الشرطة العدلية ، التحقيقات ، سوء استعمال الوظيفة ضبط ادوات الجريمة ،
- ٥١ الشرطي : مظهره . اطواره . تصرفاته .

في المحاكم

- ٥٥ قضية هنري سكاكيني وشركاه امام محكمة جنبايات . مصر

موضوعات شتى

- ٦١ الصداقة الدولية : تمة خطبة الدكتور . ورتن . ويل .
- ٦٦ القضاء المختلط في تركيا
- ٦٨ معاهدة حده : بين بريطانيا واين السعود

٧٣ الدولة

القوانين المستحدثة

- ٧٧ معاهدة بين الدولة المنتدبة وبين امريكا بشأن حقوق رعاياها في فلسطين
٧٩ قانون التحكيم .
٨٤ قانون معدل لقانون صلاحية محاكم الصلح .

بفب القرارات

- ٨٦ خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة التمييز في الاستانة
٨٩ خلاصة بعض القرارات الصادرة من محكمة الاستئناف في القدس
٩٦ محكمة استئناف الحقوق والتجارة في لبنان الكبير
٩٨ قرارات محكمة التمييز في الاتحاد السوري
١٠٢ القرارات الحقوقية الاستئنافية الصادرة من محكمة استئناف العراق
١٠٨ قرارات المحاكم المصرية

حضراب المشتركين الصرام

ان اهتمامنا باعداد المطابع الجديدة التي وردتنا مؤخراً اخرنا بموهبة يسيرة عن
اصدار هذا العدد في حينه واننا نعد القراء الافاضل ان تصدر لهم اعداد السنة
الثالثة من المجلة في اوقاتها ان شاء الله

ولا كان هذا العدد هو آخر اعداد السنة الثانية فرجوا المشتركين المحترمين الذين
لم يسددوا بدل اشتراكهم حتى الآن ان يتكرموا بتسديدها وبذلك يكونون قد
اسدوا لنا بدءاً فحفظها لهم ونمحصهم خالص الشكر عليها

دور الحكماء

شرح مجلة الاحكام

ظهر الجزء الاول من هذا الكتاب النفيس والسفر الجليل للعالم الكبير علي حيدر افندي تعريب صاحب هذه المجلة بعبارة متينة على ورق صقيل وهو يحتوي على مقدمة للمعرب واخرى للمؤلف وتمهيد وشرح للقواعد الكلية وكتاب البيوع عدد صفحاته ٤٠٠ صفحة من القطع الكبير الممتاز وبيع في ادارة الحقوق يافا ومكتب المحامي فهمي بك الحسيني بالقدس ومكتبه بغزة ومكتبه بنابلس وفي محل رشيد افندي الحاج ابراهيم بجيف ومكتبة فلسطين العلمية بالقدس . ثمن النسخة الواحدة خمسون غرشاً مصرياً يضم اليها خمسة غروش اجرة البريد .
فنزف ذلك الى الجمهور الذي قرأ الشيء الكثير عنه في هذه المجلة .



لائحة اصول المحاكمات

ملحق العدد الاول والثاني للسنة الاولى من مجلة الحقوق

كانت حكومة فلسطين طبعت هذا الكتاب وقد نفذت نسخ هذه الطبعة مع ان الحكومة كانت تبيع النسخة منه بستة قروش على رداة الورق .
وقد قنا بطبع هذا الكتاب ملحقاً للعدد الاول والثاني المذكورين في المطبعة العباسية بجيفاً على ورق صقيل فحاء طبعاً متقناً خالياً من العيوب ولسنا في حاجة الى بيان افتقار كل واحد الى هذا الكتاب فان ذلك معلوم بالبدنية وقد عزمنا على بيعه وجعلنا ثمن النسخة عشرة قروش صاغ مصرية ويطلب من ادارة المجلة في يافا ومن مكتبة فلسطين العلمية في القدس .

المخابرات الادارية والتحريرية

— باسم —

رمضان البعلبكي

مدير الادارة العام ووكيل صاحب المجلة المفوض

مساعد رئيس التحرير

فوزي الدجاني

رقم التلفون ٢٨٢

صندوق البريد ٦٦

يافا — فلسطين

الاشتراك

عن سنة في جميع الجهات جنيه مصري او ما يعادله من الفروش السورية

وخمس عشرة روية

ويخصم الربع لتلامذة المدارس وكتاب المحاكم ومأموري التحقيق
من افراد البوليس (بدرجة شاوئش فما دون) ويدفع الاشتراك سلفاً
وكل طلب لا يرفق بالبدل لا يلتفت اليه

طرق ارسال البدل

البدل يرسل باسم مدير الادارة العام اما حوالة على احد المصارف
واما ضمن تحرير مؤمن عليه (ورقاً نقدياً من العملة المصرية او السورية
او الانكليزية او رويات)

الاعلانات : تخابر بشأنها الادارة